المناضلة

ⵜⴰⵎⵓⵏⴰⴹⵉⵍⵜ
Almounadila

mounadila15@gmail.com
www.almounadila.info

عمالية نسوية شبيبية أممية

جريدة شهرية - مدير النشر: إسماعيل المنوزي- العدد: 72 أكتوبر-نوفمبر 2018 -الثمن 5 دراهم

تحرّر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

الارتقاءُ بالنّضال العُمّالي والشّعبيّ

طريقُ الخلاصْ من الاستبداد والرّأسماليّة

سواءٌ ساءَ الوضعُ الاقتصادي أو تحسن، يظلّ الحاكمون، وحلفاؤهم الامبرياليون، يدبرون الوضع لمصلحة الرأسمالية، المحلية والخارجية، على حساب الأغلبية العمالية والشعبية التي يزداد وضعها ترديا، بما يحمل من معاناة وأهوال اجتماعية يومية.

وبوجه تصاعد النضال الشعبي، وما حقق من وثبة نوعية في الريف وجرادة، يسارع النظام إلى انتزاع كلام النقد الظاهري من معارضيه، بقصد توجيه سعي الكادحين إلى حلول نحو ما تعده الدولة نفسها من برامج ترقيع البؤس والتدهور الاجتماعي الناتجين عن سياسة البنك العالمي وصندوق النقد المخربة للبلد. وفي الآن ذاته تشديد قمع الحريات وتضييق الخناق على المناضلين/ات. هذا كله من أجل تعميق تطبيق تلك السياسات الرأسمالية المعادية لأغلبية الشعب.

بلغ الرّفض الشعبيّ للواقع القائم مستوى غير مسبوق، تعبر عنه النضالات المتنامية رغم ردعها بعنف الدولة، وكذا كل أشكال التعبير المتاحة، لا سيما وسائل التواصل الحديثة المنفلتة من سيطرة الحاكمين. بيد أن الموقف الشعبي يقف عند حد رفض المؤسسات القائمة، مع التقدم خطوة في وضع الملكية موضع انتقاد، وعند حد المطلب الاجتماعي الآني معزولا عن مجمل أصل البلاء وطريق الخلاص: الاستبداد والرأسمالية التابعة، ومن ثمة البديل الديمقراطي والاجتماعي.

تمثل منظمات النضال النقابي، رغم ما يعتريها من أعطاب بيروقراطية، معاقل دفاع مركزية لا غنى عنها، لا سيما أنها تظل ملاذا للقوى العمالية الفتية التي يدفعا فرط الاستغلال إلى البحث عن أدوات مقاومة. ولأن النضال العمالي يصيب العدو في مقتل بشل آلة الإنتاج والنقل والإدارة. وتمثل الحركات الناشئة خارج النقابات، مثل المدرسين المفروض عليهم التعاقد محركا قويا، لكنه لن يؤتي كامل ثماره سوى بالتنسيق مع القواعد النقابية.

بعد عقود من التجربة، ميدانيا وفي المؤسسات الزائفة، أدركت الجماهير الكادحة حقيقة الأحزاب البرجوازية، حتى المختلسة منها صفة الاشتراكية. وهذا مكسب يستدعي تطويره. فالموقف الشعبي العفوي يسقط في رفض كل تعبير سياسي حزبي، فيما المطلوب بالذات هو حزب حامل لمشروع تغيير ديمقراطي واجتماعي جذري. فالقوة الجماعية للطبقة المسيطرة، أي قوتها السياسية المتجسدة في جهاز الدولة، تجعل النضال العمالي والشعبي بحاجة الى أن تنبثق من النضالات المعزولة، بأماكن العمل والشارع، حركة سياسية ذات مشروع إجمالي للتغيير يطال جوهر النظامين السياسي والاقتصادي-الاجتماعي. ليست هذه الحركة السياسية الضرورية غير حزب الشغيلة الاشتراكي الثوري. فالبديل الاقتصادي الاجتماعي الجذري ليس له اسم آخر غير الاشتراكية رغم ما لطخت به الستالينية والليبرالية-الاجتماعية هذه الراية.

هذا هو الأفق الذي يجب أن يرتقي فيه النضال العمالي والشعبي الجاري، بجهود كل مناضلي/ات الحركة النقابية المتمسكين بالنقابات كأدة كفاح طبقي، ومناضلي ومناضلات الحراكات الشعبية، وقوى النضال الفتية من شباب متمدرس وآخر معطل.

خارج هذا الأفق، سيظل الشغيلة وسائر الفئات الشعبية المقهورة ذيلا لأحزاب برجوازية قد تنبعث تحت شعارات الديمقراطية والإصلاح الاجتماعي، لتؤدي في آخر المطاف إلى تأبيد كلّ من الاستبداد تحت أقنعة جديدة، والرأسمالية بطلاء اجتماعي كاذب.

بعْدَ إبادة الجمهُوريين، قمعُ دُعاة إصلاح الملكّية

•بقلم: أزلماض فبرايري

ثار عجاج إعلامي كبير في يوليوز 2018، بعد كلام للبرلماني حامي الدين، أحد قادة حزب العدالة والتنمية الاسلامي في نقاش داخلي بصدد الملكية. أدى نشر ذلك الكلام إلى قيام حملة ضد صاحبه اضطرته إلى الإدلاء بتوضيحات، حيث وُضع في موقع دفاع وتبرير. وأكد أن مدرسة العدالة والتنمية "كانت ولازالت تؤمن بالإصلاح في نطاق الثوابت الوطنية وعلى رأسها النظام الملكي وتسعى لتطوير النظام السياسي عن طريق الحوار والتوافق وليس عن طريق الغلبة والقوة"

مجمل ما جر عليه نيران الإرهاب الفكري:

اعتبر شكل الملكية الراهن وأسلوب عملها غير مفيد لها و لا للبلد. وصفه بأنه معيق للتقدم وللتطور وللتنمية. واعتبر كل إصلاح للنظام السياسي لن يكون إلا إصلاحا للنظام الملكي، بالطرق السلمية،عن طريق المفاوضات. وارتأى أن لحزبه تفويض شعبي يتيح له التفاوض مع مركز السلطة، أي الملكية، مستشهدا بالنموذج الاسباني. واستنتج ضرورة المساهمة في تغيير الملكية في ضوء مرجعية مكتوبة [ورقة حزبه لعام 2011]

هذا النوع من ردود الفعل القمعية على كلام غير معتاد بشأن الملكية متواتر في الحياة السياسية، ومعبر عن درجة الاستبداد المستمرة في البلد.

فقد جرى سعي إلى تدمير نادية ياسين، من جماعة العدل والإحسان، بضغوط مست حياتها الشخصية، بعد تعدد حالات تجرئها على إثارة طبيعة النظام السياسي. قالت في حوار في 2005 بجريدة "الأسبوعية الجديدة" المتوقفة عن الصدور، أنها ضد الملكية واعترفت أنها جمهورية. قالت: «إن النظام الملكي غير صالح للمجتمع المغربي»، ودعت إلى قيام «نظام جمهوري»، متسائلة: «هل من الضروري أن نبقى متشبثين بالملكية إلى يوم القيامة؟»، وقالت إن النظام الجمهوري «أقرب لما نتصوره نحن في الجماعة. وتوبعت قضائيا، بتهمة «إهانة المقدسات والإخلال بالنظام العام»

كذلك في مقابلة خصت بها قناة فرانس 24 قالت إن النظام الملكي في المغرب، نظام فاشل "لا بد من استبداله بنظام جمهوري، أي "نظام إسلامي يقوم على الشورى".

أكبر محرمات الحياة السياسية بالمغرب هو طبيعة النظام السياسي. فمن ثوابت الدساتير الممنوحة منذ أكثر من نصف قرن، منع أن تتناول مراجعة الدستور الأحكام المتعلقة بالنظام الملكي للدولة، بدءا بالفصل 108 من دستور 1962 ووصولا إلى الفصل 175 من دستور 2011.

فرط حساسية الموضوع لدى الدوائر الحاكمة حدا بالحسن الثاني إلى تنبيه أبي بكر الجامعي لما كان يشرف على لوجورنال، وذلك برسالة حملها إدريس البصري إلى خالد الجامعي بمنزل الاستقلالي محمد الخليفة، مفادها «ما كاين لاش داك الشيء ديال الجمهورية»، بمعنى منع أي ذكر للموضوع. (مجلة زمان عدد -57 يوليوز 2018). وقد سبق أن دفع الأموي ضريبة السجن لما أثار سؤال من يحكم؟ في مطلع التسعينات، ومن قبل منع حزبه من نشر بيان مطالبة بتحويل الملكية من مخزنية إلى برلمانية في 1978.

صعوبة متزايدة في خنق حرية التعبير

اليوم، ومع ما تتيح وسائل التواصل الحديثة، بات موضوع الملكية مطروقا على نطاق واسع جدا قياسا بأيام الحسن الثاني. وقد مرت من هناك أيضا حركة 20 فبراير التي حطمت بعض أسوار التحريم وأسقطت القداسة عن الملك بضغط فرض تغيير بند الدستور الناص عليها. أصبح قسم من المعارضة الشعبية التي لا تجد منبرا سوى في انترنت متقدما على المعارضة الحزبية في مجال وضع الملكية موضع سؤال. وبات الجيل الشاب متحررا من القيود العقلية للأجيال السابقة، وتقلص تفاوت الوعي بين القرى والحواضر. ورأى أنصار الاستبداد شبح الجمهورية في حراك الريف الرافع أعلام عبد الكريم الخطابي.

إنه مناخ سياسي جديد يفتح إمكانات طرح سؤال طبيعة النظام السياسي الذي يريده شعب المغرب. ولا شك أن المطلب الاجتماعي غير الملبى، بل تصعيد العدوان متعدد الجبهات على الكادحين، يدفع أقساما متزايدة من ضحايا النظام إلى تحميل الملكية مسؤولية الوضع المزري. فقد استنفذت الوسائط الواقية للملكية من غضب الشعب الكثير من فعاليتها. ويلم الأرق بأنصار الملكية الذين لا يريدونها أن تكون متواجهة مباشرة مع غضب الشعب، فتراهم يسعون إلى حكومة واجهة أكبر قدرة على وقاية الملكية. مثال ذلك حامي الدين المدافع عن خروج حزب الأحرار (باعتباره حزب رأسماليين يرومون الربح السريع) من الحكومة الحالية، لبلوغ حكومة ذات سند شعبي حقيقي قادرة على تحمل الغضب الشعبي مكان الملكية.

الرفض الشعبي المتنامي للاستبداد السياسي ولسياسته الاقتصادية-الاجتماعية، المفقرة والمدمرة لطفيف المكاسب، بحاجة إلى تنوير سياسي، وجرعات قوية من الفكر الديمقراطي، وفكر المساواة الاجتماعية ونبذ الطبقية المستفحلة. إن القوة النضالية الكامنة في الكادحين، عمالا ومفقري القرى وشباب عاطلين، ستكنس دفعة واحدة الحواجز القمعية لمّا يتصلب عودها تنظيميا وبرنامجيا.

هذا التصليب مهمة المناضلين/ات أنصار الحرية والعدالة الاجتماعية، وبمقدمتهم مناضلي الطبقة العاملة، لما لهذه الطبقة (محرك اقتصاد البلد) من قدرة على شل العدو، وبصفتها الحامل للبديل الحقيقي الوحيد عن نظام الرأسمالية الذي يغرق اليوم معظم المغاربة في أهوال البؤس وشتى صنوف المعاناة.

يجب وضع مسألة السلطة الفعلية موضع نقاش، وبحث عن البدائل، بتبديد دخان الآلة السياسية الرسمية الساعية إلى تركيز الأنظار على حكومة الواجهة المحكومة، وعلى المؤسسات الزائفة. إنها إحدى اشد مهامنا استعجالا في ظل تنامي الحراكات الشعبية، وتفجر بؤرها المتزايد.

تقارير مجالس الدّولة: اعترافٌ بالبُؤس لمواصلة الهُجوم

•بقلم: وائل المراكشي

اضطرت الدولة إلى الاعتراف بما كانت الحركة المناضلة تحتج ضده لعقود. ولتخفيف حدة الاعتراف يجري الحديث عن المنجزات الإيجابية التي يجب ترسيخها والسلبيات التي يتحتم تجاوزها.

ولحرمان المناضلين من استثمار اعتراف الدولة بما تطلق عليه «فشل النموذج التنموي»، جرى استباق الأمر باتهامهم بـ«العدمية والسلبية»، والسعي إلى استغلال «بعض الاختلالات للتطاول على أمن المغرب واستقراره، أو لتبخيس مكاسبه ومنجزاته».

جرى تبشير الكادحين طيلة عقدين بأن عهدا جديدا قد حل، وأن المغرب سيكمل أخيرا تلك الطريق الطويلة نحو النمو. وجرى اتهام المناضلين بالوقوف في وجه هذه المسيرة، وزج ببعضهم في السجون وتعذيبهم، بينما جرى قتل آخرين في مظاهرات.

تريد الدولة احتكار انتقاد سياساتها، كي تستعمل هذا النقد لتبرير المزيد من الهجمات على حقوق العمال والكادحين والاستمرار في سياسة دعم الاستثمار الخاص وتدمير كل ما هو عمومي.

هذا هو روح التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي 2017، بعنوان «الفوارق الاجتماعية والمجالية».

يعمل التقرير بنفس منهجية عرض منجزات يجب ترسيخها وسلبيات يتحتم تجاوزها. وما يميز تقارير المجلس وغيره من مؤسسات الدولة، هو القدرة على الوصول إلى معلومات أدق وأكثر تفصيلا من تلك المتاحة للمناضلين. لكن هذه المؤسسات تقدم ما تراه مناسبا لتبرير مواصلة نفس السياسات التي أدت حسب الخطاب الرسمي إلى «إفلاس النموذج التنموي».

تحدث التقرير عن الفوارق الاجتماعية والمجالية مشيرا إلى «ضعف قدرة المحيط الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي والسياسي على الاستجابة لانتظارات شرائح واسعة من الساكنة وتحسين ظروف عيشهم». وتناول بالتفصيل قطاعات التعليم والصحة والتشغيل والحماية الاجتماعية، راسما لوحة منتقاة بعناية عن البؤس الذي يعانيه كادحو المغرب.

الدولة السلبية

تحدث التقرير عن تعمق «تشكل التفاوتات على مستوى الدخل والثروة» وعجز الاقتصاد عن «توفير الحجم الكافي من الدخل والشغل اللائق». وعن قطاع الصحة أشار إلى أن «نسبة الأطباء لكل 10 آلاف نسمة لا تتجاوز 6.2، ولا تستجيب لمعايير منظمة الصحة العالمية»، وأن «نظام (راميد) قد أفضى إلى إقامة نظام تمييزي للتغطية الصحية الأساسية يفاقم من التفاوتات على مستوى الولوج إلى العلاجات والرعاية الصحية».

وفي مجال الحماية الاجتماعية أكد التقرير أن «حوالي 60٪ من السكان النشيطين المشتغلين غير مشمولين بأي نظام من أنظمة معاشات التقاعد». أما قطاع التعليم فقد أعاد تكرار الوارد في تقارير سابقة: «تفاقم التفاوتات في الولوج إلى التعليم [و] الازدواجية بين المدرسة العمومية/ المدرسة الخصوصية».

أليس هذا ما ناضل ضده الشعب طيلة عقود؟ أليست هذه الانتقادات نفس ما اتهم من أجله المناضلون بالعدمية والسلبية؟ ألا تستغل الدولة هنا «بعض الاختلالات» لتبرير القادم الأسوء.

عدمية مخادعة

لكن التقرير يصور لوحة البؤس هذه كأنها شيء طبيعي ومقدر، لذلك لا يسعى إلى رد القدر ولكن إلى اللطف فيه. لا يتحدث التقرير على القضاء عن «الفوارق الاجتماعية والمجالية» بشكل نهائي ولكن تخفيفها.

وفي نفس الوقت لا يشير التقرير إلى المسؤول المباشر عن هذا الوضع، وهي السياسات النيوليبرالية التي تبنتها الدولة بحفز من مؤسسات الرأسمال العالمي (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة). فتظهر «الفوارق» منزلة من السماء، وليست نتاج سياسات واعية وخيارات طبقية واضحة.

كل ما يهم تقرير المجلس، وهو ما استقاه من الخطابات الملكية، هو أثر تعمق الفوارق الاجتماعية والمجالية على التماسك الاجتماعي. وهو ترجمة لحرص الاستبداد على الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي. لذلك فإن «التخفيف من هذه الفوارق» ليس بتاتا هدف المجلس، بل محض وسيلة للحفاظ على «التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي».

الدولة بائعة الأوهام

بعد جرد الاختلالات والفوارق، ينتقل التقرير إلى جرد ما يراه «مجالات التدخل ذات الأولوية والتوصيات المقترحة من أجل الحد من الفوارق».

وبكل حماس يورد مجموعة من التوصيات كلها عبارة عن نوايا تأكيد على «الحرص» و«التزام قوي» و«التوجه نحو» و«تسريع»...

إنه إعلان نوايا يأخذ بالاعتبار تظلمات قسم من البرجوازية المحلية المتعلق بالحرمان من فرص ولوج الصفقات والمشاريع.

لكن، النقطة الرئيسية هي المتعلقة بالتمويل خاصة في ما يتعلق بالقضاء على الفوارق المجالية الذي يعتبره التقرير «أحد العوائق الكبرى». فالنموذج الاقتصادي المتبنى منذ عقود يعول على دور القطاع الخاص وتقليص دور الدولة إلى أدنى حدوده.

لكن القطاع الخاص الساعي لتنمية أرباحه، لا يدخل في حساباته هموم «التنمية المجالية» والقضاء على الفوارق المجالية، وهو ما يقره تقرير المجلس ذاته: «في نهاية سنة 2017، كانت 3 جهات من أصل 12 تستأثر ب55٪ من المقاولات في المغرب، مما يؤثر سلبا على النمو والتشغيل بالجهات الأقل جاذبية».

عندما يتعلق الأمر بإجراءات ستمس مصالح البرجوازية يتحدث التقرير بلغة تفيد التسويف وأخذ هذه المصالح بالاعتبار. فعند الحديث على الإصلاح الضريبي بـ«ما يضمن مزيدا من التضامن بين الميسورين والفقراء»، يعد التقرير بـ«إنجاز دراسات للأثر القبلي، لتقصي إمكانية تطبيق وجدوى مختلف خيارات إعادة التوزيع»، ويحرص على «الانخراط المنسق لجميع الأطراف المعنية وفق مقاربة تشاركية لدراسة ومناقشة إيجابيات وسلبيات كل خيار من هذه الخيارات الممكنة».

أما عندما يتعلق الأمر بإجراءات ستدمر المستوى المعيشي للكادحين فإن التقرير يتحدث لغة صارمة وواضحة: «تسريع وتيرة إصلاح منظومة الدعم». رغم أن التقرير ذاته قد أوضح أنه «لولا دعم صندوق المقاصة [سنة 2014] لبلغ معدل الفقر النقدي ما قدره 6.6٪، عوض 4.4٪ الذي تم تسجيله فعليا خلال السنة نفسها».

بديلنا الاشتراكي

إن انتقادات الدولة انتقادات انتقائية وتخدم مصالح اقتصادية واضحة: مصالح الرأسمال المحلي والأجنبي. وهي قادرة على فرض تصوراتها، باستغلال وسائل إعلام جماهيرية لقصف عقول الكادحين بتقارير أعدها متفرغون يتقاضون أجورا سمينة من الميزانية العمومية. واستطاعت الدولة جعل أقسام من اليسار ذاته يستنبطن خطابها ويلوك الحلول التي تقدمها مؤسسات الرأسمال العالمي.

تحتاج نضالات الكادحين إلى مشروع اجتماعي بديل، يمركز نضالاتهم الجزئية ويقدم لها أفقا سياسيا، يخلصها من البقاء في إطار المجتمع البرجوازي الذي تسعى تقارير مؤسسات الدولة جعله أبديا لا يمكن تجاوزه.

لن يتأتى هذا البديل إلا بالنضال الصبور والعنيد لشرح ضرورة القضاء على أصل الشرور في المجتمع: النظام الرأسمالي، وتوضيح ضرورة النضال من أجل بديل اشتراكي. وليس انخراط في لعبة لغوية من ألعاب مؤسسات الرأسمالي: بديل اقتصادي داخل نفس النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم.

قضيّة الصّحراء الغربيّة: مُفاوضات تمضَية الوقت

بقلم: حسن أبناي

دعت الأمم المتحدة طرفي النزاع (الدولة المغربية وجبهة البوليساريو) وبلدي الجوار (الجزائر وموريتانيا) إلي عقد لقاء بجنيف أيام 04 و05 ديسمبر 2018. عبر الجميع عن استجابته للدعوة انسجاما مع قرارات مجلس الأمن، الذي حث كل الأطراف على الدخول في المفاوضات «بحسن نية» غايتها التوصل إلى «حل سياسي توافقي عادل ودائم».

تعددت لقاءات التفاوض (السرية والعلنية، المباشرة وغير المباشرة)، بين الطرفين بإشراف الأمم المتحدة وبدونها. ولم يتحقق أي تقدم يخرج النزاع من نقطة مراوحة المكان الدي دخلها مند إقرار الأمم المتحدة بتعذر تنظيم عملية الاستفتاء الذي كان يفترض تنظيمه في أقل من نصف سنة.

نظمت آخر المفاوضات غير المباشرة في «مانهاست» أيام 11 و13 مارس 2012، تحت إشراف المبعوث ألأممي كريستوفر روس، اقتصرت على نقاش أمور فرعية: تبادل الزيارات، فتح خط بريدي وهاتفي، إجراءات بناء الثقة حول القضايا الحقوقية واستغلال الثروات... لكن الأمور الجوهرية لم تتزحزح وما سمي بالمقاربة الجديدة والحلول المبتكرة انتهت إلى الباب المسدود.

الدولة المغربية: ليبقى الوضع على حاله

تأمل الدولة المغربية في أن يبقي الوضع كما هو بلا تغيير:

-سياسيا: تعليق المفاوضات لقتل الأمل الذي تبثه قيادة البوليساريو في صفوف ساكنة المخيمات؛

-عسكريا: استمرار وقف إطلاق النار الذي أفقد البوليساريو المبادرة وسجنها في انتظارية قاتلة؛

-اقتصاديا: مواصلة تنفيذ التحولات العميقة بهدف خلق قاعدة اجتماعية صلبة بالمدن الصحراوية، خصوصا مع تنزيل مخطط «البرنامج التنموي للأقاليم الصحراوية»، ودخول الجهوية الموسعة حيز التطبيق، تشدها روابط مصلحة أقوى بالمغرب ويتكرس لديها وعي بمصالحها الجديدة تكون دافعا لتنافس خصومها المحتملين بالمخيمات.

قبلت الدولة المغربية الدخول في المفاوضات الحالية على مضض. دفعت الولايات المتحدة الأمريكية في أبريل 2018 بتوصية لمجلس الأمن قلصت بموجبها مدة ولاية بعثة المينورسو إلي ست أشهر فقط، بهدف جلب الطرفين إلى طاولة المفاوضات. وطبعا فالمقصود، بذلك الضغط، ليس جبهة البوليساريو التي طالبت في رسائل عديدة باستئناف عملية التفاوض.

يمكن تلخيص رؤية الدولة المغربية للمفاوضات وفق النقاط التالية:

-لا مفاوضات دون انخراط كامل للجزائر يتناسب ودورها في دعم البوليساريو؛

-بقاء الصحراء الغربية تحت السيادة المغربية؛

-حصر ملف الصحراء الغربية بيد الأمم المتحدة فقط، ولا دخل للاتحاد الإفريقي في الأمر؛

-رفض أي توسيع لمهمة بعثة «المينورسو»، وحصر مهامها في الإشراف على وقف إطلاق النار بعد فشل عملية إجراء الاستفتاء.

-منع تام لأي نقل لمؤسسات عسكرية أو مدنية أو إحداث أي تغيير في المناطق شرق الجدار التي تقع خارج مخيمات تندوف سواء في تفاريتي، بئر الحلو والمحبس واعتبارها مناطق عازلة.

تستفيد الدولة المغربية من سياق عالمي ومحلي ملائم لفرض منظورها المعروض أعلاها. الدول الامبريالية غير مستعدة لزعزعة استقرار نظام حليف وحامي ظهرها من هجرة شعبية تتربص على الشواطئ وخطر الإرهاب. أما إقليميا فالمغرب استثناء في منطقة ملتهبة بنار الحروب الأهلية والتدخلات الخارجية. أما الدولة الجزائر الداعم الرئيسي للبوليساريو فتنزلق نحو أزمات غير معروفة العواقب يذكيها الصراع على ما بعد الرئيس «بوتفليقة».

ستضطر إذن الدولة المغربية للحضور شكلا في مفاوضات لكن لا تنتظر منها أي شيء جوهرا.

جبهة البوليساريو الحاجة لقشة المفاوضات لإعادة إنعاش أمال قاعدة يائسة.

بعد وقف الحرب وفشل مسلسل تنفيذ استفتاء تقرير المصير مند2002 (انظر قرار رقم 1493 بتاريخ 30 يوليوز 2002 وكذا التوصية 37 من تقرير الأمين العام بتاريخ 23 يوليوز 2004) وتغيير الوجهة نحو حل سياسي عبر مفاوضات تنتهي بـ»حل سياسي يرضي الطرفين»، وما تلاه من فشل المبعوثين الأمميين، بدءا بـ»جيمس بيكر» 2004 ومرورا المبعوث الهولندي «بيتر فال والسوم» وانتهاء بالأمريكي «كريستوفر روس»، لم تتزحزح القضية قيد أنملة.

استطاع النظام التكيف مع ضغوط ملفات انتهاكات حقوق الإنسان واستغلال الثروات، ما جعل جبهة البوليساريو تعيش لحظة تيه سياسي وفقدان البدائل وبدت أزمتها تتعاظم: تراجع الدينامية الاحتجاجية بالمدن الصحروية، انقسام حاد في صفوف طلائعها، أزمة بالمخيمات بسبب صعود أجيال شابة جديدة تتطلع لما وراء الحدود بحثا عن بدائل لواقع قسوة العيش بالمخيمات وعن إحباطها من مأساوية وضعها (التجارة مع بلدان الجوار، التهريب الدولي، الالتحاق بالجماعات المسلحة أو الهجرة إلى أوربا لمن استطاع إليه سبيلا).

جيل يريد معرفة مبرر بقائهم مكتوفي الأيدي في صحراء قاحلة لا هم قاتلوا ولا هم فاوضوا ولا هم عادوا إلى أرضهم، فلا تجد قيادة البوليساريو جوبا مقنعا لحيرتهم.

تمنح عودة المفاوضات للبوليساريو مبررا للرد على منتقديها ومتنفسا للضغوط التي تتعرض لها من قاعدتها بالمخيمات. لكن هل تعتقد قيادة البوليساريو أن المفاوضات وحدها ستجبر الدولة المغربية يوما على القبول بحل يخرج الصحراء الغربية عن سيطرتها؟ هل تظن البوليساريو أنها ستنال ما تريده بمجرد قرار هنا أو تصويت هناك؟ طبعا قيادة البوليساريو على علم تام بكل الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية ذات الصلة بقضية الصحراء الغربية، فما الرهانات إذن التي تبني عليها القيادة خياراتها؟

لا شك أنها في مأزق عسير فخيار الحرب ليس بيدها ولا في مصلحتها ونتائج المفاوضات بلا قوة ضغط لا تخدم إلا الطرف الأقوى (الدولة المغربية في هذه الحالة)، ومراوحة المكان لا تصب في صالحها والقبول بحلول الدولة المغربية ليس ممكنا باعتباره استسلاما بعد تضحيات جسام. إنه المأزق بعينه يجرى الالتفاف حوله بمفاوضات لن تجدي نفعا.

الإمبريالية: اختلافات لا تنسيها ابتزاز المصالح.

تستعمل الإمبرياليات جميعها الصراع بين النظامين المغربي والجزائري لابتزازهما، وتمثل قضية الصحراء الغربية محور الصراع. فالدولة الجزائرية حاضنة البوليساريو، تعتبر قضية الصحراء الغربية مركز سياستها الخارجية مع الدولة المغربية، التي ترى أن لا وجود لنزاع لو كفت الدولة الجزائرية عن دعم البوليساريو.

تستغل الإمبرياليات الصراع بين النظامين في عملية ابتزاز مشينة، فمنح الصفقات يقابله دعم موقف الدولة المانحة أو تخفيف معارضتها ويجرى استعمال أدوات تشريعية (البرلمانات، الائتلافات الحزبية) أو القضائية (المحاكم المحلية والأوربية) أو الإعلامية لإجبار الدولتين على منح الإمبرياليات ما تريد. وقد بلغ الأمر ذروته في حكم المحكمة العليا الأوربية حول اتفاقية الصيد البحري المبرمة سمة 2006 والصادر 27 فبراير 2018 وحول الاتفاق الفلاحي الصادر في 21 ديسمبر2016، حيث حكما ببطلان المنتوجات الفلاحية والبحرية مصدرها من «إقليم الصحراء الغربية»، لكونه خارج السيادة المغربية. لكن سرعان ما انقلبت الوضعية رأسا على عقب بحيث صادق مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوربي في بروكسيل 16 يوليوز 2018 على قرار يقضي بملائمة الاتفاق مع قرار المحكمة مع دعوة البرلمان الأوربي للموافقة على بنود الاتفاقية الجديدة والتي تشمل كل التراب تحت إدارة الدولة المغربية بما فيه الصحراء الغربية.

طالما أن المغرب والجزائر بلدين تابعين ستستعمل قضية الصحراء ورقة ثمينة لنهب البلدين مع الحيلولة دون انزلاقهما لمواجهة تجعل خاصرة أوربا ملتهبة، مما يبقى ثروات شعوب المنطقة عرضة لنهب الإمبرياليين ووكلائهم المستبدين مقابل تفقير شعوب المنطقة وتمزيق وحدتها.

جريدة المناضل-ة
عمالية - نسوية - شبيبية-أممية
مدير النشر: إسماعيل المنوزي
الهاتف :0641498060
الايداع القانوني: 214-04
التصفيف والاخراج الفني:
هيئة تحرير المناضل-ة
السحب: مطبعة أنتي بريما
ص.ب: 1378 أكادير
حساب البريدي 793388D
البريد الالكتروني :
mounadila@yahoo.fr

مشروع قانون التجنيد الإجباري: عقابٌ طلائع النّضالْ

بقلم، الحرش بنعمر

صادق المجلس الوزاري على مشروع قانون 44.18 بشأن إعادة العمل بالخدمة العسكرية، بعد أن جرى تجميده سنة 2007.

جرى استدعاء مبررات عديدة لحمل الشعب على قبول التجنيد الإجباري. لا يهم هنا التماسك المنطقي لهذه المبررات، ما دامت تؤدي وظيفتها السياسية بفعالية: إسكات معارضي الخدمة العسكرية وإخفاء غاياتها وراء حجج الدفاع عن الوطن ومحاربة الجريمة... إلى آخره.

عود إلى ماضي التجنيد الإجباري

انتفض الشعب في مارس 1965 ضد النتائج الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما بعد الاستقلال الشكلي التي فرضها الحاكم بسياسة الحديد والنار. انطلق شبان الأحياء الشعبية مرددين شعارات ضد الملكية، وتدخل «الجيش الملكي» مستعملا الرصاص الحي. أشرف على هذا القمع سليل المؤسسة العسكرية الفرنسية الجنرال أوفقير.

كانت تلك أول مرة تواجه فيه الملكية برفض شعبي صريح، منذ أن أعادت الحركة الوطنية بناء شرعيتها. التجأ القصر إلى مألوف العقلية الأبوية الاستبدادية: «إعادة تربية الشعب». وأقر التجنيد الإجباري بتاريخ 9 يونيو 1966، وذلك لحرمان الشعب من طلائعه المناضلة بزجها في ثكنات الجيش مدة 18 شهرا وكان هدف التجنيد كما ورد في نص القانون: «بث قيم الإخلاص والإيثار والتضحية وحب الوطن، وجعل المواطن متشبعا بروح المسؤولية ومستعدا للدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، ومؤهلا للمساهمة في النمو الاقتصادي للبلاد». أي إجبار الشعب على الإخلاص للملكية من جديد.

جرى تخفيض مدة التجنيد سنة 1999 إلى 12 شهرا، وسنة 2007 جرى إلغاء هذا القانون بمبرر التخوف من استغلال الحركات الجهادية مهارات المستفيدين من التجنيد الإجباري في أعمال إرهابية.

عمل الجيش منذ بنائه مباشرة بعد الاستقلال كأداة للقمع الطبقي وفي نفس الوقت لتنفيذ الأجندات الإمبريالية بالمنطقة (التدخل في الكونغو الديمقراطية دعما للديكتاتور «موبوتو» حرب الخليج الأولى والحرب المجنونة على اليمن اليوم، حماية ظهر أوربا من فقراء الجنوب...)، ولا زال وفيا لهذه الوظيفة لحدود الآن. هذا هو المنظور السليم لمناقشة «قانون التجنيد الإجباري» في صيغته الجديدة.

التجنيد الإجباري رد على تنامي الاحتجاج الشعبي

بدأ منحنى النضال الشعبي في التصاعد منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، وتطور مع انتفاضة إفني ونضال طاطا وبوعرفة المديد وبلغ ذراه مع حركة 20 فبراير وبعدها حراكي الريف وجرادة.

تدرك الملكية أن الكارثة الاجتماعية الناتجة عن السياسات النيوليبرالية التي ترعى تنفيذها، برميل بارود قد ينسف نظام السيطرة الطبقي. لذلك يحرص رئيس الدولة دائما على لفت الانتباه إلى «اهتمامه بالشأن الاجتماعي» والتحذير من «دعاة العدمية والسلبية» مستغلي «بعض الاختلالات... لتبخيس مكاسبه ومنجزاته».

جرى تفصيل مشروع قانون يستهدف بالدرجة الأولى ما أطلق عليهم «دعاة العدمية والسلبية»، أي طلائع النضال.

هذه هي الخلفية الحقيقية لمشروع القانون، وما دون ذلك محض ذرائع لا تصمد أمام النقد، والنظام لا يعير لذلك أدنى أهمية ما دام يملك في يديه وسيلة فرض سياساته: جهاز قمع وأحزاب وجمعيات ونخب مثقفة موالية ووسائل ترويض جماهيري وبيروقراطيات نقابية مجندة دوما لإضفاء الشرعية على ذلك.

يشير المدافعون عن التجنيد الإجباري إلى دوره في تعزيز «قيم المواطنة، والتربية على الانضباط»، ويعني هذا الامتثال السياسي والقبول بالأمر الواقع وعدم النضال من أجل تغييره.

الجيش: حقل الاستبداد الحصري

منذ تأسيس الجيش الملكي بتاريخ 15 ماي 1956، حرصت الملكية على التحكم فيه. لذلك فإن إقرار التجنيد الإجباري وإلغاءه وإعادة إقراره كلها أمور يحرص القصر على احتكارها. ويلجأ إلى ملحقاته الحكومية والبرلمانية لإضفاء الشرعية على قراراته هذه. لا محل للشعب ورأيه في هذه الأمور، رغم أنه هو المعني بالأمر.

مبررات مغلوطة

أ. محاربة البطالة:

يقول المدافعون عن التجنيد الإجباري، أن من شأنه أن يساعد المجندين على ولوج سوق الشغل مباشرة بعد نهاية فترة الخدمة العسكرية. ولكن ما المانع من ولوج الشباب سوق الشغل قبل أداء الخدمة الإجبارية؟ إنه سياسات الدولة في ميدان التشغيل وخياراتها الاقتصادية منذ بداية الثمانينيات.

إن المستهدفين بقانون التجنيد الإجباري ليسوا هم المحرومين من حق الشغل، بل شباب سواء كانوا يعملون أو لا. وإلا لماذا تتحدث المادة 8 من مشروع القانون عن تجنيد «فئات الموظفين وأفراد الإدارة العمومية».

يسعى آلاف الشباب بشق الأنفس للالتحاق بسلك الجندية، ويحرمون من ذلك بسبب عدم تناسب عروض المناصب مع حجم الطلبات المقدمة.

يظهر إذن أن المستهدف بقانون التجنيد الإجباري ليس المعطلين الذين تدعي الدولة «مساعدتهم» لولوج سوق الشغل، بل المستهدف هم طلائع النضال. لذلك أسندت مهمة استدعاء المجندين لوزارة الداخلية فهي الأدرى بهذا الأمر دون بقية أجهزة الدولة.

ستستعمل الدولة فزاعة «التجنيد الإجباري» لابتزاز الشباب الذي يشكل عصب النضالات الشعبية وسيكون أداة تهديد بيد الأجهزة الأمنية لمساومة الشباب بين الخضوع أو «التجنيد الإجباري».

ومن المرجح استعمال بنود القانون ضد المناضلين حتى بعد تخرجهم، إذ تقول المادة 8: «واجب التحفظ وحماية أسرار الدفاع وخاصة كل ما يتعلق بالوقائع، والمعلومات والوثائق التي اطلعوا عليها بمناسبة الخدمة العسكرية، وهم معرضون، بهذا الخصوص، للعقوبات المنصوص عليها في التشريعات الجاري بها».

ب. محاربة العنف والجريمة:

تناولت الصحافة المدافعة عن التجنيد الإجباري فوائده من زاوية الحد من مظاهر «العنف والجريمة المتفشية في المجتمع».

دأبت الدولة منذ انطلاق السيرورة الثورية نهاية عام 2010 على تهديد الشعب وتخييره بين «الاستقرار» و«الفوضى» مستعملة فزاعة سوريا. وتسامحت الدولة مع مظاهر تهديد السلامة البدنية للمناضلين وغضت الطرف عن ممارسات «البلطجية» الذين يعتدون على المسيرات باسم الولاء للملكية والوطن. وماذا عن أفراد أجهزة القمع الذين يتورطون في تعذيب المواطنين في المخافر؟ أليس ذلك عنفا وجريمة؟

إن حدا أدنى من الجريمة مقبول دائما في المجتمع الطبقي والحكم الاستبدادي، فهو يشعر الشعب بالحاجة الدائمة إلى «الأمن»، كما أن الإقصاء الاجتماعي الناتج عن هذا المجتمع (الحرمان من حقي التعليم والشغل) يرمي بآلاف الشباب بشكل دائم في دائرة العنف والجريمة، حينما تنعدم البدائل الجماعية.

تتناول الدولة «العنف والجريمة» بعقلية الاستبداد التي تعالج الظواهر الاجتماعية بمطرقة القمع، ولكن فقط حين تتعدى الجريمة الحدود المسموح لها. إنه ابتزاز للشعب بقبول إرسال أبنائه إلى الثكنات، باللعب على حاجته المستمرة إلى «الأمن».

طبعا الشعب في حاجة إلى «الأمن» وليس إلى «القمع». لكن الشعب في حاجة إلى الأمن الوظيفي والتأمين الصحي والتأمين عن حوادث الشغل والأمراض المهنية وعن حياة ما بعد التقاعد. هذا هو الأمن الذي يريده الشعب وليس زيادة في حجم وفعالية أجهزة قمع تحمي من يحرمه من حقوقه.

ج. محاربة الإرهاب

يستعمل إعلام الدولة حجة الإرهاب تماما كما يستعمل حجة العنف والجريمة، لإشعار الناس بضرورة الالتفاف حول النظام في سياسته الداخلية والخارجية.

لكن، كيف يخدم إجراءان متناقضان نفس الهدف؟ ففي سنة 2007 ألغي التجنيد الإجباري بمبرر التخوف من استغلال الجماعات الإرهابية لمهارات المجندين، وفي 2018 أعيد إحياؤه بمبرر محاربة الإرهاب.

يعد الإرهاب- تماما مثل الجريمة والعنف- جذوره في تربة المجتمع الطبقي وفي سياسة الدولة الخارجية. فما دام جيش الدولة المغربية عنصر قطعة شطرنج في سياسات أمريكا العالمية لمحاربة الإرهاب، فسيبقى المغرب مرشحا بشكل دائم لانتشار هذه الحركات: إما لاستقطاب العناصر وإرسالها إلى المناطق الساخنة، أو لتأسيس خلايا نائمة يجري إيقاظها في وقتها المناسب.

لا يمكن القضاء على الإرهاب دون تجفيف منابعه هذه: الانسحاب من المناورات العسكرية الأمريكية التي تقام في الصحراء ومن سياسة «محاربة الإرهاب» بالصحراء الكبرى، والانسحاب من التحالف العربي وحربه على اليمن، والعمل على بناء الوحدة المغاربية بما يضمن حق شعوب المنطقة في تقرير مصيرها بكل حرية، والتخلي عن السياسات النيوليبرالية المفروضة من طرف مؤسسات الرأسمال العالمي... طبعا، هذه المحاور ليست مطروحة لكي تطبقها دولة الاستبداد الحالية، بل للنضال من أجلها في إطار السعي لإقامة سلطة الشعب.

د. الدفاع عن الوطن:

يبقى «الدفاع عن الوطن» من أصلب حجج إعادة العمل بالخدمة العسكرية. تقول أول مادة في مشروع القانون: «من أجل مساهمة الجميع في الدفاع عن الوطن ووحدته الترابية...». فمن الذي لا يسعى إلى الدفاع عن «وطنه» حين يتعرض لعدوان أجنبي؟

لكن الوقائع تسفه هذه الحجة تماما. فما هو هذا العدوان الأجنبي الذي يتربص بـ «الوطن ووحدته الترابية»؟ إن النظام الجزائري مشغول بحالة تفكك جيرانه وانتشار الجماعات الإرهابية (شمال مالي، وغرب ليبيا). أما البوليساريو فقد أصبح الخيار العسكري [الذي ليس بيدها] مستبعدا منذ اتفاق وقف إطلاق النار وتعول على «المنتظم الدولي» ومسلسل المفاوضات أكثر من «الجيش الشعبي» أو حتى النضال الشعبي في الصحراء.

إن التهديد الخارجي محض وهم يجري المبالغة في تصويره، وذلك لخدمة نفس الغاية السياسية: الحاجة الدائمة إلى جيش ضخم وتبرير النفقات العسكرية المرتفعة. وتستغل الدول الإمبريالية هذا العداء بين النظام المغربي ونظام الجنرالات الجزائري لتحقيق صفقات سلاح مربحة. فقد « نفقات القوات المسلحة الملكية... بحسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، شكلت 10.6٪ من النفقات العامة للدولة سنة 2015». [هسبريس، 1 سبتمبر 2016].

ولا تجري الإشارة في خطاب الدولة إلى جزء من أرض «الوطن» لا زالت محتلة من طرف دولة أجنبية: سبتة ومليلية والجزر المحتلة.

عادة تستعمل حجة الدفاع عن «الوطن» وما تستتبعه من سياسة عسكرية لتبرير الاعتداء على أوطان الآخرين. وتستخدم «الوطنية» لترسيخ حكم الاستبداد السياسي وإرساء مصالح طبقية برجوازية، وتؤدي في نفس الوقت إلى عدم الثقة بين الشعوب وإحياء النعرات الشوفينية.

الوجه الحقيقي للاعتداء على وطن المغاربة هو تدخل مؤسسات الرأسمال العالمي في الاقتصاد المغربي ورهنه بمصالح الشركات متعددة الجنسية والبنوك المقرضة للمغرب. هكذا يجري بيع قطاعات اقتصادية بنيت بعرق ودم الكادحين إلى رأسماليين أجانب وشركائهم المحليين. ويجري استنزاف ثروات البلد وبيعه بأبخس الأثمان للشركات الأجنبية (اتفاقية الصيد البحري مع اتحاد الأوروبي)، ويدمر النسيج الاقتصادي المحلي الضعيف أصلا بفتح الباب على مصراعيه أمام البضائع الأجنبية (اتفاقيات التبادل الحر).

«ليس للعمال وطن»... إنه شعار قديم للحركة العمالية. لكنه لا يعني تجاهل النضال العمالي للمسألة الوطنية والنضال ضد الإمبريالية. ولا يعني هذا أيضا كونهم بالضرورة «وطنيين» بالمعنى الذي يروجه الاستبداد. إن «وطن» المستقبل ليس كالوطن الذي يضعه الصحفيون البرجوازيون نصب أعينهم، الوطن الذي يسود تحت ظل حكم الرأسمالية الجائر الآن وراعيها الاستبداد السياسي. ولا يمكن الحديث على «الوطن» ما دام النظام السياسي يحافظ على مصالح أقلية برجوازية ويدفع ملايين الكادحين إلى مهاوي الفقر والبؤس أو الهرب منه على زوارق الموت نحو «أوطان» الآخرين، وحين يتعلق الأمر بالنضال ضد الاستعمار والإمبريالية، فسيعني أن العدو سيضم المستعمر والطبقات المالكة على السواء.

دولة متخلفة: جيش متخلف

لا يعكس الجيش إلا المستوى التقني والتقدم الاقتصادي لكل دولة. يعتمد الاقتصاد المغربي على يده العاملة الرخيصة والمفروض عليها الامتثال بقوة أجهزة القمع من أجل الصمود في وجه منافسة اقتصادية عالمية عاتية.

نفس الشيء بالنسبة «لجيشه»، فالدول المتقدمة تعتمد على التقنية أكثر من اعتمادها على العنصر البشري، لكن «الجيش الملكي» لا زال يعتمد عقيدته العسكرية تعتمد على «اللحم البشري الحي» الذي يشكل طعام المدافع وقوات الاقتحام الأمامية. ولما لا، ما دام لحم البشر أرخص من الأسلحة؟

ليس تسليح الجيش مسألة إرادة، بل مسألة قدرة اقتصادية. وما تقوم به الإمبريالية من تسليح الجيوش الموالية لها، فلا يتعدى الحدود الدنيا المسموح بها في إطار أداء الخدمات الموكولة لهذه الجيوش.

إن ثورة شعبية تكنس الاستبداد وتفتح آفاق التطور الحر أمام قوى الإنتاج ستفتح المجال أمام عقيدة عسكرية تقدمية تسعى للحفاظ على حياة البشر وليس التضحية بها، لإقامة «جيش الشعب» وليس المفصول عنه داخل ثكنات، عقيدة عسكرية تسعى لإقامة العلاقات بين الشعوب وليس استثارة عدائها، تخدم مصالح الكادحين وليس مصالح البرجوازية المحلية والرأسمال المحلي.

من أجل إجبار الدولة على التشغيل

بدأ الاستياء الشعبي من قانون يعيد العمل بالتجنيد الإجباري، في وقت يطالب فيه الشباب بحقهم في الشغل والتعليم، ومطلب الصحة للجميع.

شرع الشباب في إبداء رفض الالتحاق بالخدمة العسكرية الإجبارية وهذا يستوجب بناء حركة شعبية واسعة ضد التجنيد القسري، حركة مناضلة من أجل الشغل وباقي الحقوق الاجتماعية. وفي حالة نجحت الدولة في فرض التجنيد الإجباري فيجب عليها أن تدمج المجندين بشكل تلقائي وتوفر لهم فرص شغل ضامنة للاستقرار والكرامة.

الجيْش: جهاز قمع طبقي

بقلم بنعمر الحرش

أثار مشروعُ قانون الخدمة العسكرية الإجبارية النقاش حول الجيش ودوره في المجتمعات الطبقية وادعاءات كونه أداة للدفاع عن حوزة «الأوطان ووحدة التراب».
جاء اغتيال الطالبة حياة بلقاسم (22 سنة) وجرح ثلاث شبان، من طرف البحرية الملكية، ليضع النقاش على سكته الصحيحة. ستنبري أبواق الدفاع عن مؤسسات الاستبداد، لتصوير الحادث على أنه محض انفلات. لكن استعمال الرصاص الحي للقتل هو وظيفة أي جيش.
تتأسس أيديولوجية الجيش في المجتمعات الطبقية على احتقار الشعب. كل التربية التي يتلقاها أفراد القوات المسلحة تنحو لقتل كل حس إنساني في المجند وتحويله إلى محض آلة لتنفيذ أوامر الرتب العليا. ويرتبط الجيش بأيديولوجية الطبقة المسيطرة ومؤسساتها السياسية، وبذلك يحافظ على استقرار مجتمع الاستغلال الرأسمالي ونظامه السياسي.

الوُزراء يأتون ويذهبون والجيش دائم

الجيش نواة الدولة الصلبة وقوتها الضاربة ضد الأعداء الطبقيين داخليا وضد المنافسين الخارجيين. مهمة الجيش إلى جانب أدوات القمع الطبقي الأخرى هي الحفاظ على ديمومة النظام ورد كل التهديدات. لذلك تقام ثكنات ومعسكرات الجيوش قرب الحدود وفي قلب كبريات المدن.
ليس مستغربا إذن أن تقوم البحرية الملكية بإطلاق الرصاص الحي وبدم بارد على طالبة تحاول الفرار بجلدها من بلد يغتصب حقوقها ويقمع المدافعين عنها. ليس الأمر محض انفلات، بل استمرارا لممارسات نفس الجيش الذي أطلق الرصاص مخلفا مئات القتلى في انتفاضة 23 مارس 1965 بالدار البيضاء. لذلك، فإن النقاش الدائر حاليا حول رفض التجنيد الإجباري لن يستقيم دون توضيح جوهر الجيش كجهاز للقمع الطبقي وأداة لترسيخ الاستبداد السياسي.

تأسيس الجيش الملكي

عندما منحت فرنسا استقلالا شكليا للمغرب، عملت على ترك من يحافظ على مصالحها الإمبريالية بالمغرب.
لم تكن أجهزة المخزن في ظل الحماية تملك جهازا عسكريا، وقد أدى النضال المسلح ضد الاستعمار إلى ظهور قوة مسلحة هي جيش التحرير الوطني الذي كان مرتبطا مع قيادات من حزب الاستقلال، وكان يدين بالولاء السياسي للملكية. لكن بأجندات خاصة: رفض وضع السلاح حتى تحرير أقطار الشمال إفريقي.
تسلمت الملكية السلطة من جهاز دولة الحماية، بتعاون تام مع حزب الاستقلال. ولترسيخ سلطتها عملت على حل جيش التحرير الوطني وتأسيس جهازها العسكري الخاص، لاستعماله ضد أي حركة معارضة مفترضة ضد الملكية.
تأسست القوات المسلحة الملكية بموجب ظهير ملكي 15 ماي 1956، في حين تأسست القوات البحرية الملكية المغربية، هي فرعها البحري، في أبريل 1960.
حرصت الملكية على احتكار الجيش- على غرار باقي أجهزة القمع الأخرى: الشرطة-، وأسند محمد الخامس إلى ابنه قيادته العامة رئاسة أركان الحرب العامة. وللحفاظ على ولاء الجيش التام للملكية، أبعد محمد الخامس ضباط جيش التحرير المشكوك في ولائهم، رغم أن هذا الأخير كان يشكل ثلث القوات المسلحة الملكية.

جيش مُوال للإمبريالية والرجعية الإقليمية

ساندت فرنسا هذه الخطة، خاصة وأن القصر لم يكن في نيته التدخل لمساعدة الشعب الجزائري المنتفض ضد الاستعمار. بل إن القوات المسلحة الملكية كانت ترابط في معبر فجيج وتعترض عبور مقاتلي جبهة التحرير الجزائري.
اختار القصر جنرالات الجيش الملكي من ضباط عملوا في جيشي فرنسا وإسبانيا الاستعماريين: محمد أوفقير [شارك في الجيش الفرنسي في الحرب فيتنام الأولى-1946 1954] والمارشال أمزيان [شارك إلى جانب الفاشي فرانكو في الحرب الأهلية -1936 1939]. كان القصر مطمئنا إلى انضباط هؤلاء الضباط وعدم انتمائهم إلى أي حزب سياسي، وخاصة إلى الحركة الوطنية، ومن ثم كان لا يساوره أدنى شك في ولائهم التام للملكية وحدها، بل إن ماضيهم الاستعماري سيجعلهم أكثر تمسكا بها.
ولأن القصر لم يكن يعتمد كليا على جيش أنشئ حديثا، فلم يكن راغبا في رحيل الجيش الفرنسي مباشرة بعد الاستقلال، فقد كان

عازما على الاعتماد عليه عند الاقتضاء. وكان له ذلك عندما شنت القوات الفرنسية والإسبانية عملية إيكوفيون ضد جيش التحرير المغربي بالجنوب سنة 1958.
شارك الجيش الملكي، منذ تأسيسه، في تدخلات إمبريالية ضد حركات التحرر الوطني في القارة الإفريقية، منها ضمن «القوات الأممية» بالزايير من يوليوز 1960 حتى يونيو 1964 حيث جرى اغتيال المناضل الوطني الثوري الإفريقي باتريس لومومبا.
وسيتدخل الجيش الملكي مرة أخرى في نفس البلد سنة 1977، بطلب من الديكتاتور موبوتو لمواجهة تمرد الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو.
تواصل تدخل جيش المغرب في إفريقيا سنة 2006 بإرسال كتيبة بمبرر نزع الألغام إلى السنيغال بطلب من الرئيس عبد الله إيواد. لكن حركة القوى الديمقراطية لكازمانس الانفصالية أوضحت أن القوات المغربية تتكون من كوماندوس متخصص في حرب العصابات وليس إزالة الألغام.
كما يخدم الجيش الملكي أهداف الإمبريالية الأمريكية وحلفائها في المنطقة العربية. ففي سنة 1990 شارك الجيش الملكي في الغزو الأمريكي للعراق (عملية «درع الصحراء»)، حيث أرسل 13 ألف جندي إلى السعودية، رغم أنه لم يشارك في العمليات مقتصرا على مراقبة الحدود وتقديم المساعدة التقنية والاجتماعية بقاعدة الظهران الأمريكية.
ومنذ 25 مارس 2015 والجيش الملكي طرف في الائتلاف العربي بقيادة السعودية التي تشن حربا همجية ضد اليمن بمبرر محاربة الانقلابيين الحوثيين.

جيش للحفاظ على استقرار المجتمع الطبقي والاستبداد السياسي

كانت أول عملية واسعة ينخرط فيها الجيش الملكي، عملية داخلية. وهي قمع انتفاضة الريف -1958 1959. شن الجيش عملية واسعة النطاق على الريف بقيادة ولي العهد والجنرال أوفقير: قتل وقمع وتعذيب في المخافر، واستعمال عدة عسكرية كاملة كأن الأمر يتعلق بحرب نظامية، وليس محض عملية بوليسية كما ادعى النظام.
وفي سنة 1984 حيث قامت انتفاضة حضرية شملت مدن الشمال، ذكر الملك الريفيين بذلك قائلا: «ناس الشمال عرفوا ولي العهد، ومن الأحسن ألا يعرفوا الحسن الثاني في هذا الباب».
وفي 1965 تدخل الجيش الملكي لإخماد انتفاضة 23 مارس الشعبية بالدار البيضاء. أشرف الجنرال أفقير على عملية القمع، وكان هو ذاته يقود إحدى المروحيات لاقتناص المتظاهرين بالرصاص الحي. وعلينا تذكر أن أغلب المسؤولين على السجون السرية هم ضباط من القوات المسلحة.
ستظل القوات المسلحة متراس الطبقات المالكة الأخير، كلما خشيت وشوك انتفاضة شعبية لن تستطيع قوى القمع الاعتيادية (شرطة وقوات مساعدة) إخمادها.

تصادم وإخضاع

إن اعتبار الجيش أداة في يد أنظمة الحكم البرجوازية، لا يعني انعدام حدود دنيا من استقلالية الجيش. ظل الجيش موسوما بماضيه الاستعماري الفرنسي الإسباني، لكنه استطاع محو جزء من هذا التاريخ، باستغلال تداعيات حرب الرمال لسنة 1963. وتمكنت دعاية الدولة من جعل الجيش يحوز لأول مرة شرعيته الوطنية التي كانت الملكية والحركة الوطنية تتنافسان على احتكارها.
أدى هذا إلى اكتساب القيادة العامة للجيش نوعا من الاستقلالية إزاء الملكية. ثم حدث أن أبدت هذه القيادة العامة بعض التحفظ عندما أراد الملك الحد من آثار النزاع مع الجزائر، وذلك بشأن سير المفاوضات بإشراف منظمة الوحدة الإفريقية. إذ كانت تفضل مواصلة الضغوط القوية على الجزائر، مع اللجوء إلى طلب مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية عند الحاجة». [«الفلاح المغربي المدافع عن العرش»، ريمي لوفو].
تطور الأمر إلى محاولتي انقلاب ضد الملكية سنتي 1971 و1972، ولم تتمكن الملكية من إخضاع الجيش من جديد إلا باستئصال شأفته بالإعدامات وإقبار العدد من أطره في السجون السرية: «فقد الجيش المغربي في ثلاثة أيام (انقلاب الصخيرات 1971) تسعة من جنرالاته الخمسة عشر. لم تعرف أية حرب، مهما بلغت حدتها، مثل هذه النسبة من الخسائر». [«صديقنا الملك»، جيل بيرو].
أتاحت قضية الصحراء للقصر الثاني التحكم في الجيش بأن وجد «له مشغلا غير ذي خطورة من الناحية السياسية»، وفي نفس الوقت كانت فرصة لأفراد الجيش باستغلال الصراع لأنه كان «يضع في أيديهم شرعية لكي يفرضوا أنفسهم باعتبارهم يدافعون عن المصلحة الوطنية». [«الفلاح المغربي المدافع عن العرش»، ريمي لوفو]. إنه التقاء مصالح للحفاظ على النظام السياسي والاستقرار الاجتماعي الذي كانت تهدده الأزمات السياسية وصعود اليسار وشبح الانتفاضات الشعبية.
استغل الحسن الثاني تهديد الجيش الدائم بالانقلاب لغاياته الخاصة في الصراع مع معارضة يسعى لتطويعها أكثر، فقد صرح مباشرة بعد الانقلاب: «لو نجح أوفقير لما بقي أي حزب سياسي في البلاد»، مخيرا هكذا المعارضة البرجوازية بين استبداده أو استبداد حكم العسكر.

الجُنود الكادحون

إن كون الجيش جهاز قمع طبقي في يد البرجوازية ونظامها السياسي، لا يعني أن أفراد هذا الجيش ينتمون إلى الطبقات الحاكمة. ذلك مستحيل طبعا.
تشكل الطبقات الكادحة مشتل جنود وضباط الرتب الدنيا، بينما يجري اختيار الرتب العليا لسلك الضباط والجنرالات من الطبقات القديمة التي لم يعد لها دور اقتصادي (الأعيان) أو من الطبقات الوسطى الساعية للارتقاء الاجتماعي.
يعكس الجيش التراتب الطبقي الموجود في المجتمع، ما يجعله غير منسجم اجتماعيا. لذلك سعت الملكية منذ البداية إلى إقصاء كل من له علاقة بالحركة الوطنية وجيش التحرير الوطني، كي تتمكن من فرض الامتثالية على هذا الجيش وولائه المطلق للقصر.
كما قال تروتسكي :» يمثل الجيش عادة صورة المجتمع الذي يخدمه، مع تميزه بأن يعطي العلاقات الاجتماعية طبيعة مركزة، ويدفع تلك العلاقات إلى أقصى مظاهرها الإيجابية أو السلبية [. تاريخ الثورة الروسية- جزء 1،فبراير].
تتعرض الجيوش في منعطفات التاريخ الكبرى إلى هزات تفككها، بتصدع بنيتها تحت ضغط التناقضات الطبقية البالغة ذروتها، حيث تخترق الخميرة الثورية مؤسسات المجتمع الطبقي، منها الجيش.
هذا ما يؤكده، تاريخ الثورات المنتصرة، حيث انسلخت قاعدة الجيش عن قياداتها العليا معلنة انضمامها للشعب الثائر، مثل الثورة الروسية. بينما فشلت محاولات التغيير الاجتماعي التي رفضت تدمير مؤسسة الجيش بنقل النضال الطبقي إلى صفوفه، مثل حالة التشيلي سنة 1973، التي انتهت بانقلاب عسكري حمل الديكتاتور بينوتشي إلى السلطة.

الحرش بنعمر

ميزانيةُ 2019: إغناءُ الأغنياءْ وإفقارُ الفقراءْ

بقلم: سليم نعمان

يجري إعداد ميزانية سنة 2019 في سياق اقتصادي مضطرب. ويكشف توجيه رئيس الحكومة بهذا الصدد عزمه مواصلة منح المزيد السخاء لصالح الأغنياء، وتقويض مصالح الطبقات الشعبية الكادحة. تتوقع المذكرة التأطيرية لمشروع قانون المالية سنة 2019 تحقيق نمو اقتصادي قدره 3.2 في المائة في 2019، ونسبة عجز في الميزانية قدرها 3 في المائة. وتتوقع المندوبية السامية للتخطيط نموا، يجره الاستهلاك الداخلي، العمومي والاستهلاك النهائي للأسر، بنسبة 3.1 في المائة سنة 2018، مقابل 4.1 في المائة في 2017، و2.9 خلال سنة 2019. في حين ستشهد المديونية العمومية تزايدا من 82 في المائة سنة 2017، إلى 82.6 بالمائة سنة 2018، ثم 82.9 بالمائة في 2019. ومن جهته، توقع بنك المغرب أن يتراجع معدل نمو الاقتصاد المغربي إلى 3.1٪ في 2019، مقابل 3.5٪ في 2018، فيما أبقت الأمم المتحدة على توقعاتها لنمو الاقتصاد بالمغرب بنسبة 4.1 في المائة سنة 2018، وانخفاضه بشكل طفيف إلى 4 بالمائة 2019. وتوقع صندوق النقد الدولي نموا قدره 3.1 في المئة سنة 2018 مقابل 4.2 في المئة في 2017 و4 في المئة عام 2019. وجاءت توقعات البنك العالمي بمعدل للسنوات المقبلة ب 3.5 في 2019، و3 في المائة سنة 2020. باختصار، الكل مجمع على أن تعافي الاقتصاد المغربي مؤجل إلى حين، وبالتالي استمرار تفاقم مصائبه (المديونية والبطالة والبؤس)

تنوي الحكومة مواصلة خلق الظروف الملائمة للاستثمار وتحفيزه سعيا لكسب ثقة الرساميل الخاصة المحلية والأجنبية، بخاصة في مجال «الحكامة ومناخ الأعمال والتعليم وسوق العمل، والتي من شأنها تحسين ثقة الفاعلين في الاقتصاد الوطني والنهوض بعجلة الاستثمار والتنمية.»

ولذلك ستعمل الحكومة على «إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإصلاح ميثاق الاستثمار. هذا التطور يجب أن يدعمه إطلاق برامج إصلاحية أخرى كمواصلة تحسين مناخ الأعمال، وإصلاح قانون الشغل وتسهيل حصول الشركات على التمويل ومكافحة الفساد.».

بالنظر للمضمون الطبقي الصريح لما تعزم الحكومة تنفيذه سنة 2019، فإن ما يسمى إضفاء الطابع الاجتماعي على الميزانية المقبلة ليس سوى درا للرماد في العيون. تقول رئاسة الحكومة بصريح العبارة أنها بصدد «مواصلة جهود إرجاع الضريبة على القيمة المضافة لمقاولات القطاع الخاص؛ ومواكبة الاستراتيجيات التنموية الكبرى: الفلاحة، الطاقات المتجددة، السياحة، الماء، الصناعة التقليدية، الصيد البحري، البنيات التحتية واللوجستيك، البيئة والتنمية المستدامة؛ وإقرار إعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات للمقاولات الصناعية الحديثة النشأة؛ ومواصلة دعم التنمية الصناعية والاستثمارات؛ وإطلاق التشاور والإعداد للإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد؛ ومواصلة السياسات التحفيزية (الجبائية والتحويلات) التي يجب أن يتم تقييمها من ناحية الأثر على القدرة الشرائية للأسر ولكن دون إغفال أثرها على النمو والإنتاجية.

إن سياسة الدولة تواصل نفس النهج. ضرائب أقل على الشركات والأغنياء وقضم لحقوق ومكاسب الأغلبية الساحقة المكتوية أصلا بعنف الأزمة. تقول الدولة، وحكومتها، ومؤسساتها المتنوعة، أنها تعول على المزيد من الاستثمار العام والخاص، وعلى شراكتهما أيضا، واستقطاب الرساميل الأجنبية، وبالتالي خلق نمو إضافي وفرص عمل إضافية.

وفقا لسياسة الدولة كل شيء بمكانه لتعزيز النمو والتنافسية، فقد جرى فعلا في السنوات الماضية كلها، ولعقود، تنفيذ تدابير خفض الضرائب على رأس المال، وتشديد القيود على قوة العمل وجعلها مرنة وهشة. لكن النمو المفترض لم يكن في الموعد، ولا فرص الشغل موفرة كفاية لامتصاص بطالة جماهيرية ودائمة متراكمة على مر السنين.

تشير المندوبية السامية للتخطيط إلى المساهمة السلبية سنويا للتجارة الخارجية في نمو الاقتصاد المحلي، وأن نموه متوقف على عافية الاستهلاك الداخلي العمومي والأسر. والأخيران ينتعشان بالقروض التي راكمت مديونية عمومية وأسرية كبيرة. عدا ذلك يظل النمو مرتهنا بالتساقطات المطرية وأهمية الموسم الفلاحي، وأيضا بعافية سوق الاتحاد الأوروبي وطلبه الموجه للمغرب. وأشارت أيضا إلى أن «مجهودات ترشيد النفقات مكنت من التحكم في الحاجيات التمويلية للخزينة، غير أن الزيادة المستمرة لنفقات الاستثمار وتراجع وتيرة نمو المداخيل الجارية، نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي، قد تؤدي إلى تفاقم جديد لعجز الميزانية إلى مستويات مقلقة». وحذرت المندوبية من «تراجع مداخيل الضرائب المباشرة على الشركات والضرائب غير المباشرة، والتي يرتبط تطورها بشكل كبير بالنشاط الاقتصادي، إذ فقدت على التوالي 0.7 و1.1 نقطة في النسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي منذ سنة 2012، أي منذ بداية تراجع النمو الاقتصادي الوطني.».

تراجع استهلاك الأسر متوقع بفعل تزايد الضرائب، وبخاصة غير المباشرة، وغلاء المحروقات وبالتالي المواد الغذائية، وتدهور الخدمات العمومية والإجبار على أداء الاستفادة منها، أو اللجوء لقطاع خاص مشتغل بمنطق الربح... وإذا انخفض النمو فمعنى ذلك تراجع عائدات الضرائب، بالتالي تواصل عجز الميزانية ولما لا تفاقمه.

كل التوقعات تشير لارتفاع العجز سنة 2019، سواء عجز الميزانية أو عجز الميزان التجاري، ولن يكون ذلك بسبب اهتمام خاص توليه الدولة للميدان الاجتماعي، بل على العكس بسبب الاستمرار في أداء فاتورة باهظة لمديونية غير شرعية، وبدل المزيد من الهدايا السخية لرأس المال. إن ما يجري إعداده هو ميزانية للأغنياء بالأخذ دوما من الفقراء.

تصر الدولة على الذهاب بعيدا بإصلاحاتها المضادة على جميع المستويات. يساعدها في ذلك الخضوع شبه التام للمنظمات النقابية، في ظل بيروقراطيات مستسلمة تماما، وهي المفترض أنها تدافع على مصالح الطبقة العاملة والطبقات الشعبية.

في مواجهة هذه الهجمات المعممة، وهذه النكسات العميقة، وهذه الفوضى الرأسمالية، فإن الرد يكاد يكون ضرورة البدء من الصفر. نشهد الآن ان النقابات ليس بجدول أعمالها سوى اللهاث وراء الحوار الاجتماعي، وتهديد أجوف بخوض معارك غير محددة ولا مجدولة، وفي أحسن الأحوال إعلان مواعيد بلا غد هي نفسها غالبا ما تعلق، أو تقتصر على احتجاج رمزي بلا أفق.

وسياسيا، انتهى زمن المعارضة التاريخية المناوشة بتحكم، ولم تبرز بعد قوى سياسية يسارية مناضلة، إصلاحية أو ثورية، تعزز النضال وتقوده.

ينبغي أن تساعد مبادرات من الأسفل، تدعمها قوى النضال المتواضعة الموجودة، على بناء تعبئات طويلة النفس وذات قدرة على عرقلة النشاط الاقتصادي، وتنظم أيضا مختلف أشكال الكفاح ضد قمع الحريات الممنهج لتثبيط الانخراط الجماهيري في المعارك العمالية والشعبية.

التتمة بالصفحة 7

مذكرة توجيه لميزانية تقشفية صارمة سنة 2019

بقلم: سليم نعمان

يتبع رئيس الحكومة سياسة أسلافه. تقليص الإنفاق الحكومي وزيادة الموارد. تشريك الخسارة وتخصيص الأرباح. سياسة لصالح رأس المال، ومواصلة نهب ثروات البلد بمديونية لا شرعية تتفاقم. لقد بدء رئيس الحكومة ديباجة مذكرته المتعلقة بإعداد مشروع قانون مالية سنة 2019 بالإشارة لمن يقرر فعلا سياسة البلد الاقتصادية والاجتماعية، يقول: «ولا بد أن نستحضر كذلك في إطار إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019 الإكراهات المرتبطة بتدبير المالية العمومية والمجهود الكبير الذي بذل من أجل استعادة التوازنات المالية والماكرو اقتصادية بشكل عام خلال السنوات الأخيرة، باعتبارها مرتكزا لأي مجهود تنموي، خاصة في ظل ارتفاع أسعار النفط، وتزايد المطالب الاجتماعية، وضرورة توطيد الالتزامات المرتبطة بالاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك حفظه الله ومع المؤسسات الدولية المانحة، وكذا تلك المتعلقة بالمشاريع التي توجد في طور الإنجاز والتي ينبغي تسريع تنفيذها.».

ويمكن إيجاز توجيهات رئيس الحكومة المستعيدة لإملاءات تلك المؤسسات الدولية المانحة كالتالي:

- تفعيل الرؤية الاستراتيجية للتعليم وربطه بمتطلبات سوق الشغل وجعلة لا متمركزا في تدبير الموارد البشرية والمالية... وتنمية روح المقاولة والمبادرة لدى التلاميذ... وترسيخ القيم وتحمل المسؤولية... إنها نفس السياسة ولا ترجى منها نتائج مختلفة بالنسبة لأغلبية المجتمع الكادحة.
- تنفيذ مخطط الصحة 2025 لتمكين المواطنين من خدمات صحية جيدة... ومعالجة اختلالات المساعدة الطبية وإعادة النظر جذريا في المنظومة الوطنية للصحة، وبدء تنفيذ التغطية الصحية لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء.
- الحماية الاجتماعية: هيكلة شاملة وعميقة للبرامج الوطنية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية، تسريع إخراج السجل الاجتماعي الموحد لضبط المعطيات بخصوص الفئات الاجتماعية المستحقة للدعم... المساعدة الطبية وبرنامج تيسير ودعم الأرامل... وصندوق التكافل العائلي...والسكن اللائق وتوفير الخدمات والمرافق العمومية الضرورية تم المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- منح التشغيل الأولوية: المخطط الوطني للتشغيل. دعم المقاولات كي تشغل -تشجيع الشباب المقاول الصغير والتشغيل الذاتي. والعمل الجمعوي المشغل
- الحوار الاجتماعي ودعم القدرة الشرائية للمواطنين: السعي لاتفاق ثلاثي السنوات يوازن بين مصالح الشغيلة والحفاظ على صحة وتنافسية اقتصادنا الوطني ويدعم القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة بالقطاعين العام والخاص
- تقليص الفوارق المجالية وتنمية العالم القروي
- مواصلة الأوراش الكبرى والاستراتيجيات القطاعية لتوفير ظروف الإقلاع الاقتصادي ودعم الاستثمار والمقاولة
- سياسة جذب الاستثمار الأجنبي لتقليص عجز الميزان التجاري
- اوراش البنية التحتية وخاصة الموقعة أمام الملك او مع المانحين الدوليين

في غضون ذلك، صدرت عشرات التقارير من مؤسسات محلية ودولية (المجلس الأعلى للحسابات-المندوبية السامية للتخطيط-المجلس الاقتصادي والاجتماعي-مركز الظرفية-الأمم المتحدة-البنك العالمي-صندوق النقد الدولي...) تشير كلها لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

على سبيل المثال، ترى المندوبية السامية للتخطيط في ميزانيتها الاستشرافية لسنة 2019 أنها ستشهد نموا أقل سني 2017 و2018، بمعدل نمو قدره 2.9 بالمائة مقارنة على التوالي ب 4.1 و3.1 بالمائة. وتشير إلى منحى تصاعدي لعجز الميزان التجاري منتقلا من 17,9٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى 18,5٪ سنة 2018 ثم إلى 18,7٪ سنة 2019. وتفاقما طفيفا لحاجات التمويل، لتنتقل من 3,7٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى 4,1٪ سنة 2018 و3,9٪ سنة 2019. وأيضا تفاقما طفيفا لعجز الميزانية، منتقلا من3,4٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى 3,9٪ سنة 2018، قبل أن يتراجع إلى3,6٪ سنة 2019. وتفاقم طفيف لمعدل الدين العمومي الإجمالي، منتقلا من82٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى 82,6٪ سنة 2018 ثم إلى82,9٪ سنة 2019. كما سيستقر معدل الدين للخزينة في حدود 65,7٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 و65,9٪ سنة 2019.

إنها توقعات تبرز أن لا شيء تغير يتيح انتظار تغير معتبر لسياسة الدولة، ونتائج مختلفة عن المسجلة طيلة سنوات بصدد التدهور الاجتماعي الكارثي لدى الأغلبية الساحقة، وتزايد فاحش لغنى أقلية ممسكة بالمال والسلطة. تقول المندوبية بصراحة أن تعزيز التوازنات الماكرو اقتصادية والتحكم في العجوزات الداخلية والخارجية تأتى بفعل: «ترشيد نفقات التسيير وتقليص نفقات دعم أسعار الاستهلاك بدل ارتفاع في المداخيل العمومية. هذه الأخيرة سجلت منحا تنازليا في حصتها من الناتج الداخلي الإجمالي منذ سنة 2012، لتفقد بذلك نقطتين بالنسبة المئوية. في حين تقلصت حصة نفقات الميزانية ب 6,5 نقط بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، خاصة تلك المتعلقة بنفقات دعم أسعار الاستهلاك التي انخفضت ب 5 نقط.».

وتعتمد آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2019، حسب المندوبية دائما على «الفرضيات المتعلقة بالتطورات الجديدة للمحيط الدولي، خاصة تطور أسعار المواد الأولية والطلب العالمي الموجه نحو المغرب. كما ترتكز على نهج نفس السياسة المالية المعتمدة خلال سنة 2018 وعلى سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2018-2019، مصحوبا بمواصلة تعزيز أنشطة الزراعات الأخرى وأنشطة تربية الماشية.» بالتالي لا تغيير في الأفق للسياسات النيوليبرالية المنتهجة سبب الكارثة الاجتماعية المتعاظمة، وبالخصوص أن افتراضات المحيط الدولي تشير إلى تواصل تباطأ نمو اقتصادات الاتحاد الأوروبي وهي السوق الرئيسية للمغرب، ويرتهن به تصديرا واستيرادا وتمويلا. أضف لذلك هذا

تتمة للصفحة 6

مُذكّرة توجيهٍ لميزانية تقشفيّة صارمة سنة 2019

بقلم: سليم نعمان

الارتهان المزمن بجودة الموسم الفلاحي.

هذا في حين ترى المندوبية السامية للتخطيط في ميزانيتها الاستشرافية لسنة 2019 أنها ستشهد نموا أقل سني 2017 و2018، بمعدل نمو قدره 2.9 بالمائة مقارنة على التوالي ب 4.1 و3.1 بالمائة. وتشير إلى منحى تصاعدي لعجز الميزان التجاري منتقلا من 17,9٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى 18,5٪ سنة 2018 ثم إلى 18,7٪ سنة 2019. وتفاقما طفيفا لحاجات التمويل، لتنتقل من 3,7٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى 4,1٪ سنة 2018 و3,9٪ سنة 2019. وأيضا تفاقما طفيفا لعجز الميزانية، منتقلا من3,4٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى 3,9٪ سنة 2018، قبل أن يتراجع إلى3,6٪ سنة 2019. وتفاقم طفيف لمعدل الدين العمومي الإجمالي، منتقلا من82٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2017 إلى 82,6٪ سنة 2018 ثم إلى82,9٪ سنة 2019. كما سيستقر معدل الدين للخزينة في حدود 65,7٪ من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 و65,9٪ سنة 2019.

إنها توقعات تبرز أن لا شيء تغير يتيح انتظار تغير معتبر لسياسة الدولة، ونتائج مختلفة عن المسجلة طيلة سنوات بصدد التدهور الاجتماعي الكارثي لدى الأغلبية الساحقة، وتزايد فاحش لغنى أقلية ممسكة بالمال والسلطة. تقول المندوبية بصراحة أن تعزيز التوازنات الماكرو اقتصادية والتحكم في العجوزات الداخلية والخارجية تأتى بفعل: «ترشيد نفقات التسيير وتقليص نفقات دعم أسعار الاستهلاك بدل ارتفاع في المداخيل العمومية. هذه الأخيرة سجلت منحا تنازليا في حصتها من الناتج الداخلي الإجمالي منذ سنة 2012، لتفقد بذلك نقطتين بالنسبة المئوية. في حين تقلصت حصة نفقات الميزانية ب 6,5 نقط بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي، خاصة تلك المتعلقة بنفقات دعم أسعار الاستهلاك التي انخفضت ب 5 نقط.».

وتعتمد آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2019، حسب المندوبية دائما على «الفرضيات المتعلقة بالتطورات الجديدة للمحيط الدولي، خاصة تطور أسعار المواد الأولية والطلب العالمي الموجه نحو المغرب. كما ترتكز على نهج نفس السياسة المالية المعتمدة خلال سنة 2018 وعلى سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2018-2019، مصحوبا بمواصلة تعزيز أنشطة الزراعات الأخرى وأنشطة تربية الماشية.» بالتالي لا تغيير في الأفق للسياسات النيوليبرالية المنتهجة سبب الكارثة الاجتماعية المتعاظمة، وبالخصوص أن افتراضات المحيط الدولي تشير إلى تواصل تباطأ نمو اقتصادات الاتحاد الأوروبي وهي السوق الرئيسية للمغرب، ويرتهن به تصديرا واستيرادا وتمويلا. أضف لذلك هذا الارتهان المزمن بجودة الموسم الفلاحي.

لقد أدت سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية إلى تفاقم كل مصائب الرأسمالية المحلية المأزومة، البؤس والبطالة الجماهيرية، وهشاشة حياة وعمل جماهير المنتجين والعمال والعاملات.

لقد أمطرتهم الدولة بضربات موجعة شملت قانون الشغل والتقاعد، ومكاسب شعبية تاريخية مثل صندوق المقاصة...

صارت نتائج سياسة الدولة ومخاطرها واضحة جدا. لقد صار ملحا مواجهتها جماعيا، فنحن نتلقى الضربات تباعا ونخسر الواحد تلو الآخر في معارك غير متكافئة مع آلتها القمعية الجهنمية، فقط اتحادنا سيسمح بخلق إمكانيات الفوز وفرض التراجع على الدولة الظالمة. إنه سبيلنا لرد تعدياتها وتعزيز قوانا لفرض تلبية مطالبنا في الكرامة الانسانية والعدالة الاجتماعية والحرية. لذا لا بديل عن إضراب عام مفتوح وواسع النطاق يشل اقتصاد البلد برمته، يقتضي وحدة حقيقية، وخاصة بين المنظمات النقابية، يفرضها العمال والعاملات أنفسهم بتنظيم قواهم ديمقراطيا، المنخرطين نقابيا وغير المنقبين، في جموع عامة ذات سيادة، ولجان إضراب وتعبئة، ولما لا تنسيقيات من قبيل الأساتذة المتدربين، والمتعاقدين...

البطالةُ ومزيد من البطالة: من أجل حركة معطّلين جماهيرية وكفاحيّة

بقلم: الرفيق سين

يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن البطالة تطال الشباب أكثر مشيرا إلى «نقص منسوب الثقة ومشاعر الاستياء إزاء السياسات والخدمات العمومية» وسطهم. ويضيف المجلس بأن 82 بالمائة من الشباب لا يمارسون أي نشاط، و72 بالمائة يوجدون بأنشطة «غير منتجة للرفاه الاجتماعي»، و72 بالمائة دون تغطية صحية، والخمس يعانون اضطرابات نفسية، وأن أغلب الشباب يشتغل بالقطاع «غير المنظم»، وفي مهن «متسمة بالهشاشة وأجور زهيدة». ويرجع ذلك لضعف النمو، والانقطاع عن الدراسة بمختلف مستوياتها، وعدم ملائمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق الشغل. وكلها تجليات لأن أصل المشكل رأسمالية تابعة ومتخلفة تنتج البطالة والبؤس والهشاشة، والهجرة المحفوفة بالمخاطر...

نفس الشيء تذهب إليه المندوبية السامية للتخطيط، وتدعو من جهتها، لإصلاحات في التعليم والتكوين... معلنة أنه على مدى الخمس سنوات الأخيرة فشل نحو 20 ألفاً من مجموع 60 ألف خريج جديد سنوياً من خريجي الجامعات المغربية في الحصول على وظيفة. وتنظر المندوبية للأمر كالتالي: «المشكلة ليست في حجم الاستثمار بل في ترشيد ما هو حكومي وفي نطاق فتح المجال لمساهمة أكبر (للقطاع الخاص) في ميدان التعليم.». ترشيد النفقات والخوصصة. عدنا لجوهر النيوليبرالية أصل البلاء.

وتضيف المندوبية أيضا، «ننادي بالحذر خصوصاً وأن مشكلتنا الأساسية هي أن إنتاجنا له مستوى تنافسية ضعيفة أي أن التصدير لا يرتفع. فالصناعات المهمة في التصدير كالسيارات مثلاً تمثل ما بين 37 و38 ٪ لكنها أيضاً تعتمد على الاستيراد الذي يشكل 37 ٪ منها. كذلك استثماراتنا تتطلب واردات كبيرة.». مرة أخرى التنافسية، أي تقليل تكاليف «المنتوج المغربي» وطبعا بالوصفة النيوليبرالية المشهورة: تهشيش اليد العاملة وخفض أجورها.

ونختم بما أعلنته مؤسسة رسمية أخرى أشد دفاعا عن النيوليبرالية من غيرها، بنك المغرب. في تقريره السنوي الأخير 2017، يعلن ما يلي: «أن المغرب قد أحرز إجمالاً بعض التقدم في سنة 2017، إلا أن الوتيرة تبقى دون المستوى المطلوب، إذ يظل النشاط غير الفلاحي بطيئاً، وعلى الرغم من التحفيزات والمجهود الاستثماري العمومي، لا يزال الاستثمار الخاص محدوداً، مما يقلل من فرص تحسن النمو والتشغيل.»، ويرى هو أيضا الحل بمزيد من الإصلاح المضاد النيوليبرالي.

ما عدا، حين يكون الموسم الفلاحي جيدا، فإن البطالة تزداد. سنة 2017، خلق اقتصاد المغرب 86 ألف منصب شغل، وهي أبعد ما تكون عن 150 ألف المطلوب توفيرها سنويا حسب الحكومة، و200 إلى 300 ألف حسب تقديرات مؤسسات رسمية أخرى، تذهب أيضا إلى أنه لا مجال للحديث عن تقليص فعلي للبطالة ما لم ينم الاقتصاد المغربي ب 6 إلى 7 بالمائة سنويا. وفي سنتي 2015 لم يخلق الاقتصاد المحلي سوى أقل من 25 ألف فرصة عمل، وفقد أزيد من 37 ألفا سنة 2016.

حتى حين يخلق شغلا فإنه لا يمتص البطالة الجماهيرية الدائمة، بل إنه لا يخلق سوى شغلا هشا بقطاعات الفلاحة والخدمات، فضلا على أن أغلبها بالقطاع «غير المهيكل» حيث الأجور الزهيدة، وتغيب الحماية الاجتماعية.

أعلنت الحكومة مؤخرا ما أسمته استراتيجية للنهوض بالتشغيل «تعتمد على البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل «ممكن»، الذي تم التوقيع على ميثاق تفعيله، بشراكة مع القطاع الخاص ومجالس الجهات، بالموازاة، مع تعزيز نمو اقتصادي منتج للشغل والرفع من حكامة سوق الشغل وملائمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل والرفع من نجاعة السياسات النشيطة للتشغيل». وزادت أن حريصة على «التوافق مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين من خلال مواصلة الحوار الاجتماعي في جو من المسؤولية وإشراكهم في تصور وتتبع السياسات والبرامج الموجهة للتشغيل».

إن الدولة البرجوازية متمادية في توفير يد عاملة بخسة الأجر، وجيش عاطلين وأشباه عاطلين للضغط على العاملين لقبول فرط الاستغلال في ظروف كارثية. نفس وصفات «محاربة البطالة» الكاذبة يعاد ترويجها، وفي نفس الوقت رفض تام لإقرار دخل معاشي للعاطلين، وقمع وحشي لنضالهم.

باختصار، إنها نفس الإجراءات التي ترددها الدولة منذ مطلع سنوات التسعينات، ومعظمها أعلنها ما سمي أنداك مجلسا وطنيا للشباب والمستقبل، وعادت لتظهر بمسميات مختلفة مع مراكز التوجيه، وبعدها مع الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات...الخ. سياسة تدوير قسم من العاطلين، لا هو بوضع بطالة ولا هو بوضع شغل، وأكثر من ذلك وضع يد عاملة مؤهلة تحت رحمة قطاع خاص شجع لا يحترم حتى مقتضيات قانون شغل فصل على مقاسه، زد على ذلك دعم الدولة ماليا وضريبيا... لتلك المقاولات دون أن يؤدي ذلك لخفض فعلي للبطالة، بل نراها تتفاقم بمر السنين.

تعلن أغلب الشركات العجز. ثلثاها تقريبا، حسب المدير العام السابق للضرائب نور الدين بنسودة، لا تؤدي الضريبة، وتقدر بعض الدراسات قيمة الضرائب غير المستخلصة بـ 30 مليار درهم. وتذهب معظم «النفقات الجبائية» (17 مليار سنة 2016 أي 52 بالمائة من مجموع النفقات الجبائية) إلى المقاولات، بخاصة قطاعات العقار المحتل للصدارة، والفلاحة والصيد البحري، والصناعات الغذائية، والتصدير، وقطاع الوساطة المالية... يجب تحميل المسؤولية للرأسماليين، فهم، ودولتهم، سبب تفاقم البطالة، لذا يلزم إقرار توزيع عادل للثروة بفرض ضرائب تصاعدية على الثروة ودخل الرأسماليين، من أجل تمويل صناديق تشغيل وتعويض عن البطالة...

كما أن دين الخزينة، في نهاية يناير 2018، البالغ زهاء 703 مليار درهم، أمتص برسم خدمته خلال شهر يناير 2018 ما قدره 7.5 مليار درهم. وفي سنة 2017، سدد المغرب 46 مليار درهما تقريبا. إنها أموال ضخمة تمتصها مديونية لا شرعية، بدل أن تخصص لإحداث آلاف فرص الشغل تلبية للحاجات الأساسية في التعليم والصحة، وغيرها من المجالات النافعة اجتماعيا.

زد على ذلك أيضا حجم الأموال المهربة للخارج التي تحرم البلد من مخصصات معتبرة لتلبية الحاجات الأساسية للبشر. احتل المغرب المرتبة 34 من بين 149 بلدا الأكثر تهريبا للأموال، إذ بلغ حجم تلك الأموال المهربة بين 2004 و2013 فقط ما مجموعه 41 مليار دولار.

من اجل حركة معطلين جماهيرية وديمقراطية

لقد تصدر الشباب مؤخرا حركات احتجاجية بمناطق مغربية عدة، ضد تدهور الأوضاع الاجتماعية متعدد الأبعاد. والدولة في عجلة من أمرها لتسخين حسائها البارد: «المقاول الذاتي» و«التكوين من أجل الإدماج» و«التكوين التأهيلي» و«التكوين بالتدرج»، و«القابلية للتشغيل»، و«تشجيع التكوين المهني» و«ربط التعليم بسوق الشغل»، وهلم جرا من تسميات. إنها تحاول اللحاق باندفاع الشباب للنضال قبل أن يتحول ذلك لحريق مهول يهدد مصالح الاستبداد والرأسماليين محليين وأجانب...

ونحن من جهتنا، من بالأسفل، المكتوون لعقود بمصائب الرأسمالية التابعة والمتخلفة، وعلى رأسها بطالة جماهيرية تجعلنا مجرد عابرين سريين بالمجتمع، تطالنا مختلف النعوت السلبية المسبوقة ب «بدون»، بدون عمل، بدون دخل، بدون سكن، بدون أسرة، بدون كرامة... علينا اللحاق بالنضال لنجعله جبارا يجبر الحاكمين على التنازل فعليا وتلبية حاجاتنا في الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية.

لقد حققت حركة المعطلين بالمغرب مكاسب هامة لم تكن لتحصل لولا النضال المرير الذي فرض انتزاعها. كانت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب المبادر إلى النضال، توزعت فروعها على جميع أنحاء المغرب، مدنا وقرى، وأدخلت إليها أساليب نضال ميدانية كفاحية ومتنوعة. كانت الدولة مجبرة على التنازل في شكل مناصب شغل، وأشكال عدة مما اعتبرته حركة المعطلين تعويضا عن البطالة (أكشاك ورخص استغلال متنوعة). كما إجبرت حركة الأطر العليا المعطلة، بإنزالاتها الوطنية للعاصمة الرباط، الدولة على تشغيل الآلاف منهم بالوظيفة العمومية عموما.

فقط إحياء هذا النضال البطولي للمعطلين الذي يعيد بناء حركتهم من خلال تنسيق جهود ما تبقى من تنظيمات ومجموعات النضال من أجل الشغل (جمعية المعطلين ومجموعات الأطر والمكفوفين وغيرها) يمكنه أن يعيد الأمل لمئات آلاف المعطلين المحرومين من كل شيء.

من أجل:

الشغل للجميع، وتعويض عن البطالة لا يقل عن الحد الأدنى للأجور، يموله صندوق عمومي من خلال ضرائب تصاعدية على الدخل والثروة، ووقف سداد مديونية غير شرعية وكريهة، ومصادرة الأموال المهربة، وتقليص جدري لساعات العمل مع الإبقاء على الأجر وعدم رفع إيقاع العمل، كي يعمل الجميع في ظروف جيدة ولائقة.

الدّخول المدرسيّ 2018-2019: موسمُ الغاراتْ الأخيرة على مجّانية وعموميّة التّعليم

بقلم أزنزار

نجحت الدولة بعد ٢٠ سنة من إقرار «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» في تطبيق ما سطرته في هذه الوثيقة التي تكثف أوامر المؤسسات المالية الدولية ومتطلبات الرأسمال العالمي والمحلي الساعي للاستثمار في قطاع التعليم: تقليصات رهيبة من حصة القطاع من المالية العمومية، تشجيع الاستثمار الخاص، تكييف مضامين ومناهج التعليم مع المتطلبات المتجددة للمقاولات (يد عاملة رخيصة جدا ومرنة بحدود دنيا من التأهيل)، نزع الضبط عن قوانين الشغل بتعميم الهشاشة وتنويع الأوضاع القانونية للعاملين بالقطاع (التعاقد هو آخر صيغة لهذا الهجوم).

عكس خطابات الدولة التي تروجها على نطاق واسع وسائل الإعلام الرسمية والحزبية والصحافة الليبرالية وتصريحات بيروقراطيي النقابات، ليس هناك من فشل للميثاق ومجمل سياسة الدولة في التعليم، بل نجاح في تخريب المدرسة العمومية وتحويلها إلى بعبع يدفع الأسر التي تبحث عن تعليم جيد لأبنائها للجوء إلى القطاع الخصوصي، تماما كما فعلت بقطاع الصحة العمومية.

أقر بهذه الخلاصة تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2017: «أن مظاهر القصور التي يعاني منها قطاع التعليم العمومي تكون على حساب الفئات الفقيرة التي تتابع تعليمها في المدارس العمومية... وفي مثل هذه الوضعية، ستساهم المدرسة في إعادة إنتاج الفوارق، بل في تعميقها بدلا من الحد منها».

مشروع القانون الإطار: استكمال الهجوم

تميز الدخول المدرسي لموسم 2018 -2019 باستئناف الهجوم الذي بدء منذ منتصف الثمانينات بإجراءات معزولة مستوحاة من برنامج التقويم الهيكلي، وجرى تقنينه سنة 1999 بإصدار «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» مرورا بـ«المخطط الاستعجالي 2009 -2012»، انتهاء بالرؤية الاستراتيجية 2015 -2030.

صادق المجلس الحكومي في يناير 2018 على مشروع قانون إطار رقم 51.17، قصد تحويل الرؤية الاستراتيجية إلى قانون «يضمن استدامة هذا الإصلاح ويكرس إلزاميته». [موقع رئاسة الحكومة على النت].

يكشف هذا المشروع التفاصيل الواردة في «الرؤية الاستراتيجية» على شكل أبواب ومواد، مرصودة للأجرأة ما ورد فيها من هجومات على مجانية التعليم وعموميته.

يتحدث مشروع القانون عن شراكة مستديمة بين الدولة والقطاع الخصوصي، إضافة إلى تفصيل في أشكال دعم الدولة للقطاع الخاص (إعانات، تحفيزات جبائية... الخ).

فتحت الدولة الأبواب على مصاريعها أمام الرأسماليين للاستثمار في قطاع التعليم معينة إياهم بكل صنوف الدعم، التي حرمت منها المدرسة العمومية. إنها سياسة ممنهجة ومتعمدة لإفقاد المدرسة العمومية الاعتبار، قصد إرغام الأسر على توجيه أبنائها نحو القطاع الخصوصي. وقد نجحت الدولة كثيرا في تحويل جزء كبير من التعليم إلى قطاع مؤدى عنه، وبالتالي لا مجال هنا لتطمينات رئيس حكومة الواجهة ولا ناطقها الرسمي حول عدم التراجع عن مجانية التعليم.

أما الجزء المتبقي عموميا فقد جرى تخريبه بتقليص حصته من المالية العمومية، ما يدفع ملايين التلاميذ إلى التسرب منه قبل بلوغ المستويات الإشهادية. وتسعى الدولة من خلال مشروع القانون- الإطار إلى توسيع دائرة إقصاء أبناء الأسر العمالية والكادحة من السلكين الثانوي والجامعي باقتراح فرض رسوم تسجيل. [المادة 45 من مشروع القانون الإطار].

تتذرع حكومة الواجهة بأن رسوم التسجيل ستقتصر فقط على المستويين الثانوي والجامعي، وأن الدولة تلتزم بمجانية وإلزامية التعليم من 6 حتى 15 سنة. لكن هذا لا يعني إلا استهداف المستويين الثانوي والجامعي بداية، حتى يتقبل الكادحون، من الناحية المبدئية، أداء رسوم التسجيل، وبعد ذلك سيجري تعميمها على بقية المستويات.

حتى تمويل هذا التعليم الإلزامي يربطه مشروع القانون- الإطار «بتطوير برامج للتعاون والشراكة في إطار التعاون الدولي في مجال التربية والتعليم والتكوين البحث العلمي، وخاصة فيما يتعلق بتمويل تعميم التعليم الإلزامي». [المادة 46].

تتذرع حكومة الواجهة بحصر رسوم التسجيل على الأسر الميسورة. وهي حجة مردودة، كون هذه الأسر توجه أبناءها إلى التعليم الخاص. لا يجب أن ننسى حكاية المنحة للمستحقين، وأن الذين سيحرمون منها هم أبناء الأسر الميسورة، وانتهى الأمر بحرمان أبناء العمال.

تتلخص رؤية المشروع لتمويل التعليم في إقرار الدولة تخليها عن مسؤوليتها الأساسية في هذا الباب. يتحدث مشروع القانون- على غرار ما سبقه من مخططات وورد كذلك في دستور 2011- على أن الدولة لن تلتزم إلا ببذل «مجهودها في تعبئة الموارد وتوفير الوسائل اللازمة» لتمويل التعليم، وذلك بـ«تنويع مصادره، ولا سيما تفعيل التضامن الوطني والقطاعي، من خلال مساهمة جميع الأطراف والشركاء المعنيين». [المادة 42].

تقدمت الدولة كثيرا في تطبيق توصية صندوق النقد الدولي وبعد البنك العالمي حول تمويل التعليم: إلقاء عبء التمويل على كاهل المستفيدين، وهو ما وفر مجالا لجني الأرباح الطائلة من قبل مؤسسات التعليم الخصوصي.

والوجه الآخر للمسألة هو تخريب المدرسة العمومية وملايين الخريجين أقرب إلى عار الجهل منه إلى نور العلم.

طبعا ليس هناك مجال لإلغاء نهائي لكل أشكال المجانية ولا خصخصة كلية لقطاع التعليم، فستبقى دائما هناك شرائح مدقعة الفقر لن تستطيع الأداء، سيترك لها قطاع عمومي شبه مجاني، أضافة إلى صنوف أشكال «الدعم الاجتماعي»، وهي مساحيق تجميل السياسة الهجومية النيوليبرالية على حق الشعب في التعليم العمومي الجيد والمجاني.

الهجوم على شغيلة التعليم: تعميم التعاقد

يعتبر قطاع التعليم مجالا لتطبيق الهجومات النيوليبرالية التي تستهدف علاقات الشغل في قطاع الوظيفة العمومية. جرى تطبيق توصية البنك العالمي الواردة في الميثاق وبعده النظام الأساسي لموظفي التعليم لسنة 2003، وتضمنها المخطط الاستعجالي والرؤية الاستراتيجية: «تنويع الأوضاع القانونية» لشغيلة التعليم و«ربط الأجور بالمردودية».

بدأ الأمر بتعميم صيغة التعاقد مع الأكاديميات الجهوية، وجرى توظيف أفواج بكاملها بهذه الصيغة، ويناهز حاليا عدد الأساتذة المفروض عليهم التعاقد الستين ألفا. وتسير الدولة نحو جعل هذه الفئة أغلبية شغيلة قطاع التعليم العمومي.

تسعى الدولة من خلال صيغة التوظيف بالتعاقد، إلى التخلص من معايير وطنية موحدة تمنح للشغيلة قوة تفاوضية جماعية على المستوى الوطني. إن تدمير وحدة الشغيلة بتنويع أوضاعها القانونية يخدم هدف تعميم الهشاشة وفرط الاستغلال التي تدعو إليها المؤسسات الدولية، وفي نفس الوقت التحكم في كتلة أجور هذا القسم من أجراء الوظيفة العمومية من خلال تقليص أكلافها بـ«ربط الأجور والحقوق الاجتماعية بالمردودية».

عرف الموسمين السابقين انطلاق وتطور نضالات هذه الفئة من شغيلة التعليم، تحت إطار تنسيقية الأساتذة المفروض عليهم التعاقد، ومستلهمين تجربة «الأساتذة المتدربين» قبلهم، من أجل فرض مطلب الترسيم على الدولة. وتسعى هذه الأخيرة إلى الالتفاف حول هذا المطلب بالمصادقة على أنظمة أساسية جهوية تجعل أجراء التعليم ملحقين بالأكاديميات وليس بوزارة التربية الوطنية.

تكييف البرامج مع حاجيات المقاولات

واصلت الدولة تكييف برامج ومناهج التعليم مع متطلبات السوق وحاجيات المقاولات. هذه الأخيرة لا تحتاج إلى ملايين المتخصصين في العلوم الإنسانية والآداب واللغات، بقدر ما تحتاج إلى يد مؤهلة رخيصة وقابلة لأشد ظروف الاستغلال.

لذلك طبقت الدولة توصيات مؤسسات الرأسمال العالمي بتخفيف مضمون برامج التعليم من مواد لا تخدم هذه الأهداف، وقامت في نفس الوقت بإضفاء الطابع المهني على جزء كبير من منظومة التعليم، وهو ما يلتزم مشروع القانون الإطار بمواصلته.

تقتصر محاكمة سياسة الدولة في التعليم على جوانب التمويل وعلاقات الشغل، ويجري التغاضي عن الهجوم على جبهة مضامين ومناهج التعليم.

يتسم هذا الوجه بخطورة كبيرة حيث يجري تكوين أجيال بكاملها بواسطة مناهج وبرامج تؤدي إلى إعلاء قيم الجهل وتعميم العزوف عن أوجه المعرفة الإنسانية الموروثة عن آلاف السنين من تطور البشرية. يجري السعي وراء اكتساب معارف تقنية ومهنية تضمن الاندماج المهني السريع والسهل. وهو سعي وراء سراب، فالاقتصاد التابع والمتخلف وغير المصنع والمحكوم بسياسة «التوازنات المالية» وخدمة الديون، عاجز عن إدماج ملايين الخريجين من هذه المؤسسات، وهذا باعتراف تقرير المجلس الأعلى للتعليم الصادر سنة 2015.

وللتغاضي عن هذا الجانب المدمر للتعليم العمومي، جرى تضخيم «تسلل» كلمات من «الدارجة المغربية» إلى مقرر السنة الثانية من التعليم الابتدائي، واختلق نقاش كاذب حول استهداف «منظومة التعليم المغربي». وتعددت المبررات حسب منصة الإطلاق، ولكن الكل تعمد تجاهل وضع الأصبع على مكمن الهجوم الحقيقي: تدمير المدرسة العمومية والمجانية وإخضاعها لمتطلبات السوق.

كما جرى تجاهل جانب أساسي يتعلق بإعداد المقررات المدرسية، حيث حولته الدولة إلى مجال اغتناء سهل وسريع لصالح الشركات. وعرف هذا الموسم ارتفاعا ملحوظا في أسعار اللوازم المدرسية، إضافة إلى سياسة متعمدة حول التوزيع الجهوي للكتاب المدرسي يفرض على أسر الأطفال شراء مقررات يجري تجديد صيغها بمبرر تطوير المقرر الدراسي ومسايرته للتطورات.

توحيد المقاومة في وجه الهجوم الشامل

لم تستطع الدولة النجاح في تدمير المدرسة العمومية، إلا لأن مقاومة الكادحين مشتتة وغير منظمة وتفتقر إلى منظور.

يركز أغلب المنتقدين على شكليات وجوانب تقنية من سياسة الدولة في التعليم، كأن الأمر يتعلق بإصلاح يجب انتقاده قصد تصويب خطواته. وتأتى هذا من رسوخ الأيديولوجية النيوليبرالية في العقول بسبب حملات القصف الإعلامي واستقالة الإعلام النقابي عن أداء أدواره: التشهير بهجمات الرأسماليين على حقوق العمال وأبنائها وتحريضهم وتنظيمهم للنضال.

كما أن أدوات النضال الشعبي والعمالي ضد سياسة الدولة الليبرالية إما غير موجودة كليا (اتحاد الطلاب) أو تعاني من أعطاب سيطرة بيروقراطيات تساير الدولة في هجومها على التعليم، أو جرى التضحية بها بسبب حسابات تنظيمية صرفة (التوجه النقابي الديمقراطي).

الوجه المشرق للصورة هو تواتر النضالات الشعبية من أجل الحق في التعليم (نضالات طلابية مشتتة بدون ملف مطلبي وطني يضع سياسة التعليم موضع الاتهام)، أو ما جرى مؤخرا من نضالات الشباب الملتحق حديثا بالعمل في قطاع التعليم (الأساتذة المتدربون، الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد).

تميزت تجربة هؤلاء الشباب بكفاحية كبيرة ولكن دون أن يوازيه وعي عام بالهجوم الشامل على قطاع التعليم، وبالتالي ربط مشكل الترسيم بمجمل الهجوم على الوظيفة العمومية وعلى التعليم العمومي. يحكم هذا على نضال هؤلاء الشباب بالبقاء في عزلة عن بقية المتضررين من سياسة الدولة في التعليم، وفي نفس الوقت سهولة التفاف الدولة حول مطالبهم.

تستطيع نضالات هؤلاء الشباب مد النقابات التعليمية بطلائع مكافحة بتجربة ميدانية وتسيير ديمقراطي، لكن وعي البيروقراطيات بهذا يجعلها تمنع هذا التخصيب، بوضع جدار بين الشغيلة التعليمية القارة وبين الذين فرض عليهم التعاقد.

يفرض هذا على النقابيين الديمقراطيين واليساريين العمل على توحيد كل فئات شغيلة التعليم والوظيفة العمومية ومد أواصر التضامن مع النضالات العمالية والشعبية من أجل:

= خدمات عمومية مجانية وجيدة، سواء تعلق الأمر بالتعليم أو الصحة، أو حركات النضال من أجل الحق في الشغل.

= رفع ميزانية المخصصة لقطاع التعليم العمومي.

= وقف الدعم الموجه لمؤسسات التعليم الخصوصي، وفرض ضرائب تصاعدية عليها.

= النضال من أجل إلغاء التعليم الخصوصي بتأميم مؤسساته من طرف الدولة.

= ترسيم الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وإلغاء التوظيف بالتعاقد نهائيا.

= وقف تكييف برامج التعليم ومناهجه مع حاجيات المقاولات، واستبدالها بكل حقول المعرفة الإنسانية التي يحرم منها أبناء الكادحين حاليا.

= التخلي النهائي عن سياسة إعداد المقررات الدراسية الحالية التي تخضع لمصالح أرباح شركات الطبع وليس القدرة الشرائية لأسر التلاميذ.

= مجانية المقررات الدراسية واللوازم المدرسية لكل تلاميذ المدرسة العمومية، بدل المنظور الإحساني لـ«مليون محفظة» المحتقر لكرامة الأسر والتلاميذ.

الكونفدراليّة الديمقراطيّة للشغل بعد أربعين سنة: ميلاد المشرُوع النّقابي الاتّحادي واستفحالُ أزمته

بقلم: محمود جديد

متم شهر نوفمبر 2018 تستكمل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، عامها الأربعين. تركت هذه المنظمة بصمة بارزةً على العديد من الأحداث الاجتماعية المميزة للعقود الأربع المنصرمة. منها أدوار مشرفة، كإضراب 30 مارس 1979 العام تضامنا مع شعب فلسطين، وكفاحات شارك فيها عشرات آلاف الشغلية، من إضرابات قطاعية، كالتعليم والصحة في 1979، وجولات كفاح عمال مناجم جرادة في نهاية سنوات 1980، وإضرابات عامة لاسيما في 1981 و1990. ومنها أيضا مواقف لقيادتها دخلت التاريخ تحت عنوان الخذلان والتفريط في حقوق الشغيلة، منها إجهاض إضرابات قطاعية وأخرى بالعديد من المنشآت، واتخاذ مواقف مناقضة لمصلحة العمال المباشرة في العديد من كبريات ملفات النضال النقابي. كما تشوب صورة هذه المنظمة العمالية انتهاكات جسيمة للديمقراطية الداخلية ولحرية معارضي القيادة في التعبير، وطرد مناضلين من أفضل ما أنجبت طبقتنا، وتفكيك هيئات وفروع نقابية عديدة.

وبعيدا عن الإطراء والتمجيد الأجوفين اللذين يبدع فيهما متملقو القيادة، وعن التبخيس والتحقير الذي يختص فيه جيش من أعداء النضال العمالي، يجب علينا نحن مناضلي الطبقة العاملة، في الكونفدرالية وبغيرها من النقابات، أن نضع تجربة هذه المنظمة العمالية (عمالية بتركيبها الاجتماعي، وليس بخطها السياسي) تحت مجهر الفحص من وجهة نظر مصالح طبقتنا الآنية والتاريخية على السواء.

الكونفدرالية صنيع اتحادي بامتياز

قامت الكونفدرالية على أكتاف مناضلي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وبتنظير من مفكريه. كان أبرزهم في الشأن العمالي، ممن وضعوا الأسس الإيديولوجية للكونفدرالية، عبد اللطيف المنوني، العضو حاليا في المجلس الدستوري وأحد صناع دستور العام 2011 [1].

أسس الاتحاديون الكونفدرالية بمبرر «إعادة ربط الحركة النقابية بحركة التحرر الوطني»، و«ربط النضال النقابي بالنضال السياسي في أفق التحرر الوطني وآفاق مجتمع اشتراكي».

لا يمكن فهم المدلول الفعلي لهذا التبرير دون النظر في جوهر ما يسمى بحركة التحرر الوطني. معناها لدى الاتحاديين هي حزبهم بالذات، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والاتحاد الاشتراكي لاحقا، وهو ليس سوى يسار حزب الاستقلال، بامتداداته في حركة المقاومة وجيش التحرير. نشأ حزبا شعبويا ببرنامج تحرر وطني ووهم التوافق مع الملكية، أي محض برنامج برجوازي، تغلف في ذلك السياق التاريخي بألفاظ اشتراكية. لكن النظر فيما وراء الألفاظ يظهر حدود هذا الخط الوطني، أي طبيعته البرجوازية وليس العمالية.

إن ما يعتبره الاتحاديون [يسار حزب الاستقلال] ربطا للحركة النقابية بالحركة الوطنية بتأسيس الاتحاد المغربي للشغل كان بسطا لهيمنة برجوازية على حركة عمالية بانتزاعها من الشيوعيين الحاملين على كاهلهم مهمة استقلال العمال السياسي.

وقد امتد هذا الربط، في منظور الاتحاديين، حتى عام 1961، حيث تمكنت الملكية من استمالة قيادة الاتحاد المغربي للشغل، بإغداق الامتيازات عليها وتبلور بيروقراطية ذات مصالح خاصة.

قاوم الاتحاديون انجرار الاتحاد المغربي للشغل، بقيادة بن الصديق، إلى جوار النظام في مواقع نقابية، لاسيما قطاعي التعليم والبريد. وبعد تدافع تخللته بالخصوص محاولة رأب الصدع نقابيا بموازاة محاولة رأبه حزبيا في غشت 1967 . كان فشل هذا المحاولة مقدمة للطلاق بين جناحي الحزب في 1972، ما وضع حتما في الأفق سؤال مصير عمل الاتحاديين النقابي، أي نقابتا البريد والتعليم القائمتين تحت لواء إ.م.ش لكن باستقلال عن قيادته.

بعد مؤتمر الاتحاد الاشتراكي في 1975، وتوضيح الخيار الإصلاحي البرجوازي بالتخلص النهائي من الشعبوية الراديكالية (تيار الفقيه البصري)، تحت عنوان «خط النضال الديمقراطي»، ستكون تلك النقابتان نواة الكونفدرالية ، بتأسيس نقابات وطنية أخرى بين صيف 1976 وصيف 1978. قامت عمليا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بديلا عن الاتحاد المغربي للشغل، ليس لدى الطبقة العاملة التي بقي قسم منها يناضل في إطار هذه النقابة، بل لدى الاتحاديين المبتغين وسيلة للتدخل في الساحة النقابية لخدمة إستراتيجية الحزب «الديمقراطية».

يروم المشروع الاتحادي، الذي ستكون الكونفدرالية إحدى رافعاته، بلوغ مساومة مع الملكية بالعودة إلى صيغة مطلع الاستقلال الشكلي المتجسدة في تجربة حكومة عبد الله إبراهيم، أي تطبيق إصلاحات في ظل حكم الملك بتوسيع صلاحيات المؤسسات «المنتخبة»، في صيغة مغربية من «الملكية البرلمانية». وهذا ما عبر عنه مؤتمر الاتحاد الاشتراكي الثالث –ديسمبر 1978- بتحويل الملكية من مخزنية إلى ملكية بحكومة مسؤولة أمام البرلمان، حيث «يتولى الملك رئاسة الدولة كحكم فوق الأحزاب والطبقات».

هدف يسعى إليه الحزب باستراتيجية استعمال المؤسسات (ما يسمى النضال الديمقراطي) يعي جيدا أنها لن تفلح إلا بتوسيع قاعدة الحزب الانتخابية وبالضغط على الملكية. توسيع وضغط سيكون للكونفدرالية فيهما دور كبير.

أدت عقود الخنق البيروقراطي لتوق العمال إلى النضال، وإجهاض نضالات عديدة وتفكيك تنظيمات عدة، في الاتحاد المغربي للشغل، إلى تدفق طاقة النضال العمالي عبر القناة الجديدة التي مثلتها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. فتبوأت بسرعة مقدمة النضالات العمالية، لكن بمنطق التحكم فيها ووقفها قسرا عند الاقتضاء. وهذا منذ بداية المشوار، مثال إضراب عمال مناجم خريبكة الذي دام 86 يوما في متم 79 وبداية 80 [2]. وما اعتراف الأموي شخصيا بإجهاض نضالات سوى تعبير عن كون الأمر ليس استثناء بل قاعدة من قواعد عمل القيادة[3]

من المعارضة المسؤولة إلى مسايرة الهجوم البرجوازي

واجهت الكونفدرالية، مع باقي مكونات الحركة النقابية، تشديد سياسة التقشف في مطلع سنوات الثمانينات، خاصة مع الشروع في تطبيق برنامج المؤسسات المالية الدولية، المسمى «تقويما هيكليا». فكان هجوما كاسحا على مكاسب الشغيلة، وبخاصة «مرونة الشغل»، وقضم الميزانيات الاجتماعية، والخصخصة. انعكس الرفض العمالي لتلك السياسة في دينامية الكونفدرالية، لكن ضمن الحدود التي يحتملها خط الاتحاد الاشتراكي الذي انتهى إلى الاستسلام لتلك السياسة، وتجريع النقابة سموم «تنافسية المقاولة الوطنية» و«نقابة الشراكة الاجتماعية»، أي مساعدة الدولة على تطبيق السياسات صندوق النقد الدولي، واستبطان انعدام بديل غير الاندماج في العولمة الكاسحة. فوقعت الكونفدرالية التصريح المشترك لفاتح غشت 1996 [بين النقابات وأرباب العمل ودولتهم] المستند على توجيهات الملك والأولوية التي يوليها «للتآزر بين قوى الإنتاج، ودعم الاقتصاد الوطني وتوفير المناخ الاجتماعي اللازم والمحافظة على التوازنات الاجتماعية لتطوير المقاولة المغربية لمواجهة تحديات عولمة الاقتصاد ومتطلبات التأقلم». وبلغ حماس الأموي للتوغل في التعاون مع الدولة درجة دعوة جزار انتفاضة يونيو 1981، إدريس البصري، إلى مؤتمر الكونفدرالية الثالث سنة 1997.

اليوسفي في حكومة الواجهة نهاية لدور الكونفدرالية التاريخي

في مطلع سنوات 1990 دخلت الكونفدرالية طورا أخيرا من استعمالها لتعبئة الشارع للضغط على النظام. حيث نسقت المعارضة البرجوازية [الاستقلال والاتحاد]، للضغط بقصد تعديل قواعد اللعبة الديمقراطية، توقا إلى متسع أكبر في هوامش الديمقراطية الحسنية. انخرطت الكنفدرالية في نضالات قطاعية وطنية، وأخرى عامة، واستعمل ما سمي «كتلة ديمقراطية» النضال النقابي رافعة اجتماعية لـ«نضالها السياسي». لم يثمر ذلك غير تنازلات مجهرية من الحسن الثاني بتعديل الدستور في 1992 و1996. غير أن وشوك موت الملك دفعه إلى استعمال المعارضة البرجوازية في حكومة الواجهة لتأمين انتقال العرش في وضع اجتماعي وسياسي مستقر. فكان ما سمي «حكومة تناوب». وتلك كانت نهاية الاتحاد الاشتراكي، ومعه الكونفدرالية كما تشكلت وتحركت تاريخيا طيلة العشرين سنة السابقة لترأس اليوسفي حكومة الواجهة.

انتقل الاتحاد الاشتراكي من مساند متواطئ متظاهر بالنقد لسياسة صندوق النقد الدولي إلى أداة لتطبيقها. فنشب خلاف مع قسم النقابيين الذي لا يقبل الإشادة سوى بما يعتبره ايجابيا من سياسة حكومة اليوسفي. فتفاقم التدافع بين الأقطاب داخل الحزب والنقابة على السواء، ليفضي إلى شقهما معا، بظهور حزب المؤتمر –أكتوبر -2001 واجهة سياسية للماسكين بجهاز النقابة، والفيدرالية الديمقراطية للشغل، في ابريل 2003، واجهة نقابية للماسكين بجهاز الحزب.

اليسار الجذري ومسار الكونفدرالية

بين هذا الانشقاق والتأسيس، سقط من الاتحاد الاشتراكي جناحه اليساري، ما سيغدو حزب الطليعة. بيد أن هذا الجناح لم يتميز بأي شيء يخص المسألة النقابية، إذ كان وظل اتحاديا، ولا يزال يتحمل مسؤولية في هياكل الكونفدرالية. فقد كان أفقر سياسيا من القدرة على اجتراح خط عمالي ماركسي رغم نوايا قسم من أعضائه، الذين عاشوا على وهم تثوير الاتحاد نحو حزب للطبقة العاملة طبقا لفكرة مذكرة عمر بنجلون التنظيمية.

أما اليسار الماركسي اللينيني، فقد كان موقفه عند تأسيس الكونفدرالية التمسك بوحدة العمال نقابيا في الاتحاد المغربي للشغل. ما جعله ، فضلا عما تعرض له من قمع استصالي، خارج التأثير في الدينامية النضالية للكونفدرالية. ولما بات له وجود محسوس، انساق مناضلوه مع تقاليد السعي إلى الفوز بسلطة في الجهاز، بدل العمل للتأثير سياسيا على القاعدة العمالية بمعارضة خط البروقراطية بخط ماركسي، كفاحي وديمقراطي، وصار قسم منهم جزءا لا يتجزأ من بيروقراطية النقابة.

على طول مسار الكونفدرالية تعرضت الأصوات الرافضة للقمع والإقصاء بتجميد أجهزة، وبطرد مناضلين، وبدفع آخرين كُثر إلى المغادرة. كما أدى تعارض سياسة القيادة مع تطلعات القواعد العمالية بوجه تصاعد هجوم الدولة البرجوازية إلى انشقاقات بناء على مطالب فئوية: الهيأة الوطنية للتعليم عام 2005 والنقابة المستقلة للتعليم الابتدائي عام 2006. وكذا إلى ظهور تنسيقيات فئوية خارج النقابات كلها.

وظلت أصوات الماركسيين الثوريين صيحة في واد وعرضة للقمع، فضاعت من جراء ذلك كله فرص بناء معارضة كفاحية لخط البيروقراطية المتعاون مع أرباب العمل ودولتهم.

إلى أين؟

إن كان مشروع الاتحاد الاشتراكي السياسي قد انتهى إلى إفلاس، فقد جر معه الكونفدرالية، فباتت تائهة بين خط سياسي اتحادي سفهته التجربة التاريخية عقودا والتوغل في سياسة التعاون مع الدولة. ومع ذلك يستمر إقبال العمال عليها ، كما على غيرها من النقابات، بضغط من فرط الاستغلال وقمع الدولة، لأنهم بحاجة إلى أدوات مقاومة. الوجه المنير لهذه النقابة هو المناضلون/ات الصامدون داخلها، دفاع على ما تبقى من مكاسب وردا للتعديات المتصاعدة، وأفواج الشغيلة الشباب الذين يلتحقون بها بما هي راية للكفاح الطبقي. هذا ما يجعلها موضع اهتمام من يحملون هم بناء المقاومة النقابية على أسس الكفاحية والديمقراطية، وهم بناء حزب العمال الاشتراكي الثوري. لهذا يستمر عمل هؤلاء داخل الكونفدرالية، كما بغيرها من النقابات المنظمة لنضالات، بمنطق هدم الأسوار بين القواعد العمالية أيا كانت التسميات، والدفاع عن الديمقراطية العمالية في تسيير النضال وأدواته، والعمل لبلوغ العمال المناضلين رؤية سياسية مطابقة لمصلحتهم التاريخية، مصلحة التحرر من الاستغلال الرأسمالي.

إحالات:

-1 انظر كتابه المشترك مع محمد عياد: الحركة العمالية المغربية، صراعات وتحولات. دار توبقال للنشر 1985-.

-2 عادل حميد، الفعل النقابي بين الشعار والممارسة ، ص. 108. بدون تاريخ إصدار- مطبعة المتقي بريتر، المحمدية

-3 كتاب «عن قرب» حوارات مع نوبير الاموي،ص .46 – منشورات ك.د.ش .2001

جشعُ البّاطرونا الزّراعية وعُنف دولتها والتّشتت النّقابي

أخطارُ تهدد تجربة التّنظيم النّقابي للعاملات والعمّال الزّراعيين

بقلم: عامل زراعي

تشديد الاستغلال وضرب الكرامة

اغتنت أقلية من الرأسماليين الكبار مستفيدة من جميع تسهيلات الدولة لتراكم ثروات كبيرة في القطاع الفلاحي. ويعود إنتاج هذه الثروة أساسا الى العاملات والعمال الزراعيين من خلال فائض القيمة الذي يسرقه أرباب العمل وساعات عمل طويلة وتشديد الاستغلال. فهم يشتغلون داخل بيوت بلاستيكية بدرجة حرارة تفوق 50 درجة صيفا وخريفا، والرطوبة شتاء. كما يطالهم رش المبيدات على النباتات بلا وسائل وقاية، وحمل الأثقال، وجني الثمار مقوسي الظهر طيلة اليوم، والعمل على أسطح غير مستوية، ويقف على رأسهم مسؤولون ورؤساء فرق العمل بالسب والشتم والاهانة والترهيب كي ينتجوا أكبر كمية. كل هذا مع غياب أدنى شروط السلامة والصحة (مرافق صحية وصابون وبدلة العمل، والواقي من المبيدات السامة، ومطاعم، وحفظ الطعام، وطبيب الشغل، الإسعافات الأولية، ومعدات الحماية من السقوط أثناء العمل فوق البيوت البلاستيكية...). زد على ذلك غياب وسائل نقل تتوفر فيها شروط الصحة والسلامة، وتصون كرامة العاملات والعمال الزراعيين، وتحترم إنسانيتهم.

ظروف حياة العمال والعاملات في القطاع الزراعي كارثية جدا، حيث لا يسمح الحد الأدنى للأجور، الذي يقل عن القطاع الصناعي بحوالي 700 درهم شهريا، بمستوى عيش كريم ولائق. ويقطن العمال/آت أحياء عشوائية تحيط بها النفايات المنزلية والصناعية، ولا تتوفر على بنيات تحتية، ولا وجود لقنوات صرف صحي والكهرباء، فضلا عن الاكتظاظ الذي تشهده، وانتشار الجريمة والمخدرات، والهدر المدرسي، والانقطاع عن الدراسة في أوقات مبكرة، إلخ.

ويتم نقل العمال والعاملات في ظروف لا إنسانية، أفضت إلى مئات القتلى والمعطوبين. ويلقى العشرات سنويا حتفهم في حوادث عربات غير صالحة بتاتا. وهذا إنما يدل عن امتهان كرامة البشر، واعتبار العمال والعاملات مجرد أدوات عمل يمكن تعويضها بأخرى.

تجربةٌ نقابية كفاحية

لم يستسلم العمال والعاملات الزراعيون لأوضاعهم المأساوية هذه، بل تنظموا نقابيا وناضلوا لتحسين ظروف اشتغالهم وحياتهم. ومثلت نضالات العاملات والعمال الزراعيين منذ بداية الألفية اسهاما كبيرا في الحركة النقابية المغربية. وراكمت تجربة كبيرة على صعيد النضال والتنظيم، وحققت مكاسب نوعية. وشكل تأسيس النقابة الوطنية للعاملات والعمال الزراعيين في إطار الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التابعة للاتحاد المغربي للشغل قفزة نوعية وبينت إمكانات بناء نقابة كفاحية منغرسة. وتعد منطقة سوس التي تتركز فيها الفلاحة الصناعية والتجارية وتشكل حوالي 80 في المائة من صادرات البواكر، ركيزة رئيسية لهذه النقابة وذلك بفضل جهود البناء والتضحيات الكبيرة، ومعارك بطولية عدة، ومئات المطرودين والمتابعين، منذ انطلاق التجربة بالمنطقة في بداية 2000. فقد كرس فيها العاملات والعمال الزراعيون أسس العمل النقابي الكفاحي والديمقراطي. فهم يعقدون مجالس نقابية منتظمة ويتخذون القرارات والمواقف بشكل ديموقراطي. ويعقدون جموعا عامة لكل المنخرطات والمنخرطين للتواصل مع القاعدة الواسعة قصد الوقوف على المشاكل والحاجات الأساسية وللتعبئة. وتجتمع المكاتب النقابية بانتظام بالرغم من صعوبات والتعثرات، ويبدع العمال والعاملات تنظيميا وتعبويا في أشكال تنظيمهم وممارستهم. ويعتمد العمال والعاملات مبدأ التضامن والوحدة في نضالاتهم النقابية ردا على تعسفات الباطرونا والدولة. وفي المعارك، تعقد الجموع العامة سواء بالمقر أو بالضيعات لاتخاذ القرار بخصوص كل جوانب العمل والنضال.

ويمكن تلخيص أهم مطالب العاملات والعمال الزراعيين في التالي:

- رفع التمييز القانوني على مستوى الاجور وساعات العمل
- توفير وسائل نقل تليق بالبشر
- تمتيع جميع العاملات والعمال الزراعيين بحقوقهم القانونية (صندوق الضمان الاجتماعي، الاقدمية، الحد الادنى للأجور، الاعياد، العطلة السنوية...)
- توفير شروط السلامة والصحة في اماكن العمل
- توفير سكن اجتماعي وبنيات تحتية وقنوات الصرف الصحي والمدارس والمستشفيات لتغطية النقص المهول.

إنه تراكم أولي على طريق بناء نقابة بمقومات أساسية تسمح بالتقدم، وتحسين ظروف عمل وحياة آلاف العمال والعاملات الزراعيين وذويهم. ولكن هناك عديد من المخاطر محدقة بهذه التجربة نقدم الرئيسية منها.

عنف الدولة وتضييقها

تعسفات السلطة وتدخلها بجميع الوسائل المعروفة لاجتثاث التجربة خصوصا مع المشاريع «الاستثمارية» الزراعية الكبرى التي تشهدها المنطقة، ووجود شركات متعددة الجنسيات في الإنتاج والتصدير، وتسويق مختلف المدخلات الفلاحية، ومحطات تلفيف، ووحدات تبريد كبرى ومحطة تحلية ماء البحر، إلخ، وما ينتج عن ذلك من تركز للطبقة العاملة ستعمل السلطة قصارى جهدها كي لا تصاب بعدوى النضال الكفاحي والطبقي وتهدد الرساميل.

تقف الدولة دائما إلى جانب الباطرونا الزراعية عبر مختلف مؤسساتها، قمع ومحاكم وتشريعات، إلخ، إذ لم يسجل أن توبع أي رب عمل لا يحترم حتى قانون عمل مفصل على مقاس مصالح الرأسمال، في حين توبع العديد من العاملات والعمال الزراعيين النقابيين بتهم ملفقة، وحوكموا بالسجن وغرامات مالية. كما ان دور مفتشية الشغل غير زجري وغالبا ما يكون مواليا للباطرونا. كما تعرضت عدة معارك نقابية للقمع بعد تعذر إفشالها بالمناورات، والتماطل. هذا علاوة على رفض السلطات في معظم الأحيان تسليم وصول الإيداع للمكاتب النقابية

باطرونا زراعية جشعة معادية للعمل النقابي

إن الباطرونا الزراعية المحلية والأجنبية منظمة في نقابة قوية هي الفدرالية البيمهنية المغربية للخضر والفواكه المصدرة، والتي تضم أقطاب إنتاج رئيسية (الجمعية المغربية للمنتجين والمنتجين المصدرين للفواكه والخضر، وجمعية المنتجين المصدرين للخضروات والبواكر بالمغرب، والجمعية المغربية لمنتجي توت الأرض)، وقطب التلفيف (الجمعية المغربية لملففي الخضر والفواكه، والجمعية المغربية لملففي ومصدري توت الأرض)، وقطب المشاتل (الجمعية المغربية الفلاحية لمشاتل الخضراوات)، إلخ، ويوجد مقرها بأكادير ورئيسها وغالبية مكتبها من كبار المنتجين والمصدرين الزراعيين بمنطقة سوس وفي مناطق أخرى.

اكتسبت هذه النقابة تجربة في التّعامل مع المعارك النقابية طيلة هذه السنوات، وأصبحت تتقن فن احتواء النقابة وزرع التفرقة بين العمال. تطرد النقابيين، وتعزل المناضلين، وتميز بين العمال والعاملات، وتحرم النشيطين منهم/هن من حقوق مثل المنح، والتعويضات، والساعات الإضافية، وترمي بهم للأشغال الشاقة ومهام كريهة، ووضعت لائحة سوداء بأسماء النقابيين والنقابيات لتفادي تشغيلهم. احتواء الباطرونا أو من ينوب عنها بعض النقابيين عبر تمتيعهم بامتيازات واغراءات لتدجين العاملات والعمال، وتقديم خدمات جليلة للباطرونا من قبيل افشال أي محاولة رد جماعي ومنظم وكفاحي ضد تعسفاتها، وزرع الصراعات بين المناضلات والمناضلين. بل وتحميلهم المسؤولية في كل التعسفات التي يتعرضون لها بمبرر أنهم أميون وجاهلون ومتخلفون، أي دون مستوى المطالبة بالحقوق والتمتع بها. وتلجأ الى تدخلات القمع المباشر في الحالات المستعصية بالنسبة لها.

التشتت النقابي

تكمن إحدى معيقات العمل النّقابي في تعدد المنظمات النقابية الذي يحول دون إنجاح المعارك وانتزاع مكاسب دائمة. فأمام جبروت الباطرونا ودولتها ليس أمام العاملات والعمال سوى وحدتهم النضالية والقضاء على التشتت الذي زرعه الأعداء الطبقيون في صفوفهم. ولبلوغ ذلك، لابد من بناء تنسيقات كفاحية وديمقراطية في القواعد العمالية وتدعيم أواصر التضامن بين جميع نضالاتها كيفما كانت المنظمة النقابية التي تدعو اليها، والتشهير بمن يريد تكريس التفرقة، وتقوية جميع أشكال التعاون بين المكاتب القاعدية جهويا ووطنيا.

المخاطر الكيميائيّة الرئيسة للمُبيدات الزراعيّة : يا عُمال / عاملات الزّراعة هذه أخطار المبيدات على صحتك

إذا كانت مواد مكافحة الآفات الزراعية تعالج النباتات، فإن خطر هذه المواد الكيميائية على صحة الإنسان مهمة وقد تم تجاهله او التقليل من شانه منذ فترة طويلة: المبيدات تقتل أيضا الحيوانات ...

تسبب المبيدات الحشرية عددا من أمراض الأنف والأذن والحنجرة، أمراض العيون أو الجهاز التنفسي. ولكن أيضا الجروح الجلدية، واضطرابات الجهاز الهضمي والاضطرابات العصبية (الصداع ، والغثيان، والتهيج). بالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن تكون مصادر للسرطانات، والاضطرابات الوراثية ، أو حتى إفساد وظائف الإنجاب.

إن لمبيدات الحشرات آثار مرضية موضعية ومجملة. يحدث ويقتصر التأثير الموضعي على نقطة المساس، في حين ينتشر التأثير المجمل في الجسم كله: كثير من المبيدات لديها القدرة على عبور نسيج شحم الجلد عن طريق الدم، وتنتشر في جميع أنحاء الجسم و لديها تأثير مجمل.

يمكن أن تكون السمية المجملة فورية (بضع ساعات) بعد التعرض مرة واحدة لمادة سامة أو مؤجلة إلى المدى المتوسط (بضعة أسابيع) أو المدى الطويل (عدة سنوات) عند التعرض المعتدل لكن المتكرر (تلك حال السرطانات المهنية بوجه خاص).

تُميز هكذا بين التأثيرات الحادة (الناتجة عن مواد شديدة التركز) والتأثيرات المزمنة (مواد ضعيفة التركز ولكن التعرض متكرر). يتم ملاحظة التأثيرات الحادة أثناء التسربات، البقع الناتجة عن الرش الكثيف للمبيدات على شكل غازات أو سوائل سامة.

في حالة التسمم الحاد، يتم تحديد العلاقة السببية بوضوح، لكن الأمر غير ذلك فيما يخص التسمم المزمن التي يصعب رصده بدقة.

تدخل المبيدات الحشرية جسم الانسان عبر ثلاث طرق:

عن طريق الفم (الفم والمريء والجهاز الهضمي)

النفاذ بهذه الطريقة إما عن طريق حادثة أبتلاع للمادة، إما عن طريق الاتصال المباشر، بوضع أيدي أو أشياء ملطخة في الفم.

- الجهاز التنفسي (الأنف والقصبة الهوائية والرئتين)

هذا النوع من النّفاذ يكون عن طريق استنشاق الغبار والدخان أو الغازات أو الأبخرة. الجسيمات الدقيقة المنبعثة من إعداد الخليط وأثناء رش رذاذ المادة السامة .

هذا الخطر قائم بقوة خلال المراحل المختلفة من استعمال المبيد..إن لدى الرئتين قدرة عالية على الاتصال بالمواد السامة والاحتفاظ به وامتصاصها.

وعلاوة على ذلك، إن طبيعة تشكيل المسالك الهوائية يسهل انتشارا سريعا جدا لهذه المواد في الدم.

هذا ما يجعل استنشاق المواد السامة ذي مفعول سريع جدا.

- عن طريق الجلد (بما في ذلك العينين والأغشية المخاطية).

هذا هو الطريق الرئيس لنفاذ المواد: الجلد حاجز ضعيف ضد مختلف المبيدات التي يمكن أن تعزز امتصاصها بمفعول التهيج أو الصقل.

بعض المواد قادرة على النفاذ عبر الجلد ومن ثم إلى الدم للاستقرار فوق بعض الأعضاء (الكبد والطحال ...) أو أنسجة (عصبية، و دهنية)، وتؤدي ، بالتالي، إلى حالات تسمم خطيرة جدا في بعض الأحيان.

قد تّسبب مواد أخرى أضرار على الجلد في موضع الاتصال (احمرار، تهيج، وحروق ..).

وبالإضافة إلى ذلك، تّسرع الحرارة والعرق في كثير من الأحيان ظاهرة النفاذ هذه.

قد يكون التأثير موضعيا، أي في موضع الاتصال (الحروق، وتهيجات) أو إجمالي إذا نفذت المادة عن طريق الجلد أو الأغشية المخاطية.

إذا كان النفاذ، إذا كانت حماية الجهاز التنفسي مهمة. فكثيرا ما يكون خطر النفاذ عن طريق الجلد أو الغشاء المخاطي مستهانا به.

مهما كانت طريقة النفاذ، تصل المادة السامة إلى الدم (عملية النقل تكون سهلة في حالة جرح). يتم إذا نقل هذه المواد عن طريق الكبد والتخلص منها (عن طريق العرق والبراز، والصفراء والبول) أو تخزينها في الجسم.

أنواع التسمم التي تنتج عنها صنفان:

- التسمم الحاد: يكون ناتجا عن مدة تعرض قصيرة، وامتصاص سريع للمادة السامة وظهور الأعراض السريع. عادة ما تحدث هذه التسممات بسبب امتصاص المواد المرتبطة بسوء التصرف أو الأخطاء، فهي تّسبب اضطرابات كبيرة:

- الاضطرابات العصبية: الدوار ، الإرتعاش ، التشنجات، نقص التنسيق ، ...
- الاضطرابات الهضمية: كثرة اللعاب، الغثيان، القيء ، الإسهال، ...
- اضطرابات القلب والأوعية الدموية: خفقان دقات القلب السريع، ...
- الاضطرابات العضلية: الانقباضات، التشنجات العضلية، الشلل، ...

- التسمم المزمن: ناتج عن الامتصاص التدريجي والمتكرر لكميات صغيرة للمواد التي تتراكم في الجسم حتى تتسبب أضرارا جسيمة. أثناء التعرض، يشعر العامل فقط باضطرابات طفيفة (صداع وغثيان) عند اكتشافها ، ولكن مع الوقت ، يمكن أن تظهر أمراض أكثر أهمية.

الاضطرابات الناتجة عن الملامسة الأكثر شيوعا هي:

- تّسبب ملامسة الجلد الحساسية والاضطرابات اللاذعة: التهاب الجلد والتقرحات.
- الملامسة التنفسية مسؤولة عن التهاب الأنف والربو المهني.
- قد تّسبب الملامسة الهضمية عن طريق حاثة ابتلاع (اليدين أو الأطعمة الملوثة) اضطرابات في الجهاز الهضمي.

الوصول الى إلى الدورة الدموية ، بغض النظر عن طريقة النفاذ الأولية هو المسؤول:

- التسمم الحاد أو المزمن (الأعصاب ، الدورة الدموية ، الجهاز التنفسي ، الدم ، اضطرابات الجهاز الهضمي ...).

- تغير وظيفة حيوية واحدة أو أكثر: الكلى والكبد والجهاز الجلدي المخاطي والجهاز الهضمي والجهاز التنفسي والعصبي.

- السرطانات: جلدي ، كبدي ، قصبة هوائية. تنتشر بعض أنواع السرطان والأورام اللمفاوية والورم النخاعي المتعدد وسرطانات الدماغ و بالخصوص سرطان البروستات بين المزارعين بنسبة اكبر من غيرهم.

- اضطراب الغدد الصماء في بعض الحالات، بعض المبيدات الحشرية لها تأثيرا ضارة على التوازن الهرموني، ما يسبب أضرار على وظائف النمو والسلوك والدورة الدموية والوظيفة الجنسية والانجابية .

- تسمم الجنين: تمر المبيدات عبر المشيمة ويكون لها تأثير مشوه على الجنين، وهو ما يمثل خطرا على المزارعين في سن الإنجاب.

- تسمم يضر بوظيفة الإنجاب : العقم ، وتمزق صبغية الحيوانات المنوية.

[يتبع]

ترجمة نادي التثقيف العمالي

نضالُ تنسيقّية الأساتذة الذين فُرض عليهم التّعاقد

بقلم سلامة نعيم

يتواصل نضال التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد ضد نظام أساسي يجعلهم شغيلة هشة بالوظيفة العمومية. تضاربت الأخبار لفترة حول ما أعدته وزارة التربية الوطنية فعلا لهؤلاء، مع أنه ظهر منذ البداية أن الأمر يتعلق بتوظيف لدى الأكاديميات، وليس مع وزارة التعليم، إلا أن أمر ترسيمهم أو تعاقدهم بقي غير واضح تماما، إذ أن المشروع الذي عممته الوزارة مطلع سنة 2018 لم يكن يشير إلى التوظيف بموجب عقود مع الأكاديميات، وظل مصير من وقعوا فعلا عقدة التوظيف مع وزارة التعليم مجهولا.

صار الأمر واضحا، التوظيف بموجب عقود مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، بمجرد أن تعمم بالموقع الالكتروني الرسمي للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة الرباط-سلا-تطوان، وبعدها أكاديمية كليميم واد نون بموقعها الرسمي أيضا، نظاميهما الأساسيان الخاصين بالأطر. لقد تبين من خلال ذلك أن الوزارة عممت على الأكاديميات مشروعا غير المتداول بالأنترنيت والاعلام عموما يقضي صراحة بالتوظيف بموجب عقود لدى الأكاديميات الجهوية، ولم تفعل الأخيرة عبر مجالسها الإدارية سوى المصادقة عليه وملأ الفراغات التي تركتها الوزارة لتتضمن اسم الأكاديمية المعنية، لتعود وتأشر إلى جانب وزارة المالية على مشروعها الأصلي المصادق علية.

هذه هي الحقيقة التي يجب أن يدركها الأساتذة/آت المفروض عليهم/هن التعاقد. منذ أسطره الأولى يشير مشروع الوزارة، وما صادقت عليه المجالس الإدارية للأكاديميات الجهوية، صراحة للتوظيف بموجب عقود مع الأكاديميات. بالتالي من يعنيهم الأمر ليسوا أبدا موظفين عموميين لدى وزارة التربية الوطنية، وهم خاضعون للأنظمة الأساسية لمستخدمي الأكاديميات، وكل مصيرهم، وحقوقهم، ومسارهم المهني، مرتبط بها.

إنه هجوم نوعي على الوظيفة العمومية باعتبارها شغلا قارا وبمكاسب وحقوق معتبرين. وأيضا هجوم على المدرسة العمومية باعتبارها خدمة على عاتق الدولة توفرها على قدم المساواة لكل المواطنين والمواطنات مجانا وبجودة عالية.

إنه أيضا إصرار على خوصصة القطاع وإهانة مرتفقيه، شغيلة وتلاميذ وآباء... لكل ذلك يتوجب فتح نقاش عمومي حول مصير المدرسة العمومية والعاملين بها، والمستفيدين من خدماتها. وكذلك فتح نقاش هادئ وهادف لدعم المعركة الجارية للتنسيقية الوطنية للأساتذة والأستاذات المفروض عليهم التعاقد، التي ولا شك ستشكل نقلة نوعية في النضال النقابي خاصة، والعمالي والشعبي عموما.

سياق مخطط التعاقد المشؤوم

جاء التشغيل بموجب عقود بالوظيفة العمومية، التعليم حاليا، في سياق إعادة هيكلة سوق الشغل المزعومة لجعلها أكثر مرونة أجرا وساعات عمل، وحركية... وهو إجراء آتى عقب ضربات متوالية للوظيفة العمومية، ولقانون الشغل المنظم لعلاقات العمل بالقطاع الخاص. هذه الأخيرة التي شهدت بالفعل تهشيشا كبيرا لأوضاع العاملين، وسهل استغلالهم المفرط، وتسريحهم. وهذا ما يجري إدخاله تدريجيا للتوظيف العمومي ليصبح هو أيضا خاضعا لمنطق المقاولة الخاصة.

بدأ الهجوم على الوظيفة العمومية بتخلي الدولة عن التوظيف تماشيا مع إملاءات المؤسسات المالية الدولية منذ التقويم الهيكلي المشؤوم سنوات 1980. وها هو يتواصل بإجراء نوعي ينهي في الحقيقة ما مثلثه الوظيفة العمومية لدى الطبقات الشعبية الكادحة من وسيلة للاستقرار والترقي الاجتماعي.

ليس التعاقد إجراء مؤقتا بمبرر سد الخصاص وما شابه، بل هو سياسة مملاة من المؤسسات الرأسمالية الدولية، المالية والاقتصادية والتجارية... إنها من يتحكم فعلا بسياسة البلد الاقتصادية والاجتماعية خدمة لمصالح الدائنين الخواص ومتعددي الأطراف. إنها سياسة فرضتها الاشتراطات الخاصة بإدارة مديونية البلد، ومصالح برجوازية محلية وأجنبية هي المستفيد الأول من تفكيك مكاسب تاريخية للشعب المغربي انتزعت بنضال وتضحيات مريرة.

هجوم عالمي على المكاسب والحقوق الإنسانية، وعلى منظمات النضال

انهارت الدول العمالية المبقرطة، وتوسعت الرأسمالية محمولة بسياسات نيوليبرالية شديدة القسوة على الطبقة العاملة والطبقات الشعبية الكادحة، وعلى منظمات نضالها الطبقي، السياسية والنقابية والجمعوية... لقد دكت النيوليبرالية كل شيء أمامها، ونشرت ثقافة «لينج من استطاع» و«التعاون الطبقي» و«الشراكة»، و«السلم الاجتماعي» و«نهاية التاريخ» وما إلى ذلك.

كان التعليم، ولا يزال، من بين أكبر المستهدفين ليكون مجالا لأرباح الرأسماليين. نادت النيوليبرالية بربط التعليم بسوق الشغل، تم بتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم، وبتقليص النفقات العمومية للتعليم، وبخفض أعداد العاملين بالتعليم العمومي (خفض كتلة الأجور)، وبإدخال «عقلانية» المقاولة الرأسمالية للوظيفة العمومية...

إنه هجوم عالمي قاده الرأسمال العالمي على الطبقة العاملة والطبقات الشعبية بالمراكز الرأسمالية الأكثر تطورا، كما بمحيطها التابع والمتخلف. غير أن النتائج أكثر كارثية، حتى الآن، بهذا المحيط. وهذا ما يمكن التأكد منه من خلال التجربة المغربية، حيث أدت سياسة الدولة برعاية مؤسسات الراس المال العالمي، إلى الرداءة وتبوؤ المراتب المتخلفة عالميا، أكثر حتى من بلدان تشهد حروبا، في مجال التعليم.

لم يكن لهذا الهجوم أن يلقى نجاحا، من وجهة نظر البرجوازية ودولتها، لولا أنها أخضعت المنظمات النقابية بتواطؤ قياداتها البيروقراطية، وروضت المنظمات السياسية المعارضة التاريخية، وأضعفتها لتولي ترويج وتنفيذ السياسات النيوليبرالية التي أتت على الأخضر واليابس من مكاسب هزيلة أصلا.

اشركت الدولة، من موقع التابع المستسلم، قيادات المركزيات النقابية المغربية في تعدياتها. وأشرت هذه البيروقراطيات، دون أدنى مقاومة حتى، على ما سمي ميثاقا وطنيا للتربية والتكوين، وكل ما لحقه من مخططات (البرنامج الاستعجالي والرؤية الاستراتيجية) للإجهاز على التعليم العمومي بجميع أسلاكه. لقد أجهز الميثاق فعلا على التعليم العمومي كما كان حتى سنة 2000. هو من كرس الخوصصة، وضرب المجانية، ونادى بالتعاقد والتراجع عن المكاسب من قبيل الترقية بالأقدمية والشهادة، وأسهم في بروز الفئوية واستفحال الاستغلال بالساعات التضامنية والدعم، وإعادة الانتشار...

قادت أحزاب برجوازية ملكية حركة الطبقة العاملة المغربية وهيمنت على وعيها وكفاحها، وجرتها لمستنقع الخضوع والاستسلام، وتلقي الضربات المتوالية دون مقاومة. لقد قادت أحزاب الاتحاد الاشتراكي وتوابعه، وحزب الاستقلال، والآن حزب العدالة والتنمية، تطلعات الجماهير الشعبية الكادحة إلى الباب المسدود، باب الاستجداء بدل التنظيم والوعي والكفاح، ما ألحق ضررا بليغا بكل تعبيرات الطبقة العاملة والطبقات الشعبية، النقابية والجمعوية، وبأوضاعها الحياتية والعملية.

ما نشهده اليوم من هزال نقابي خير دليل على إجرام أحزاب غير عمالية وغير شعبية في حق كادحي العشب المغربي. لا شيء سوى الخضوع والاستجداء، وتكرار لازمة التعاون والشراكة والسلم، مقابل عنف الدولة وقمعها وإصرارها على انفاذ تعدياتها.

بوادر المقاومة من فينة لأخرى

طبعا، لن تنهزم الطبقة العاملة دون مقاومة، وهي تقاوم بالفعل وتحقق أحيانا انتصارات جزئية. شهدنا بروز تجارب نقابية فئوية عديدة، صارعت في الآن ذاته عنف الدولة وتحكم البيروقراطيات النقابية. ناضلت ضد تقشف الدولة وتعدياتها على حقوق الأفواج الجديدة الملتحقة بالوظيفة العمومية، وواجهت استكانة البيروقراطية النقابية وتخاذلها. كانت تلك سياسة الدولة التدرجية، سياسة «فرق تسد»، والتي أبطأتها في الواقع نضالات فئوية بطولية طيلة سنوات التسعينيات، ولا زلنا نشهد استمرارها من خلال تنسيقيات نضال عديدة (العرضيون، المجندون، أساتذة متدربون، الممرضون، الأطباء، المتعاقدون...). صمدت كل هذه التجارب في وجه مشروع الهشاشة وحققت، بعضها، مطلب الترسيم بعد سنوات من النضال، ولا تزال معارك أخرى جارية. ارتكزت هذه التجارب على مقومات أساسية، ولها نقاط ضعف عديدة عجلت بانتهاء بعضها دون فرض سحب قوانين تراجعية.

مقومات صمود تجارب نقابية فئوية بقطاع التعليم:

*الفئات المناضلة بالتجارب السالفة الذكر هي اجيال شابة خبرت النضال النقابي والسياسي معظمها عاش تجربة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وتجربة جمعية حاملي الشهادات المعطلين.

*هذه التجارب لم تنفصل عن النضال النقابي بل كانت منخرطة، ومندمجة بالنقابات، وكانت تناضل على واجهتين، واجهة نقابية وواجهة اخرى خاصة بالفئة.

*جسدت هذه التجارب ديموقراطية في التسيير واتخاذ القرار، وتنفيذ الخطوات النضالية بشكل جماعي.

*كان النفس الطويل والابداع في الاشكال النضالية، والرهان على الجهد الخاص للفئة، ودعم النقابات، وفئات المجتمع المتضررة الأخرى، من مقومات هذه التجارب.

*كان مطلبها واضحا، وتوجهت به مباشرة للدولة، وكان نضالها مستميتا وطويل النفس

نقاط ضعف التجارب النقابية الفئوية:

*النضال الفئوي ليس بديلا للنقابة، انه نضال منقوص ما لم يندرج في اطار نضال نقابي شامل.

*النضال الفئوي المنغلق على الذات يساهم في تكريس ثقافة انتهازية، ويحرم الطبقة العاملة من تحقيق وحدتها، ويضعف قواها.

*مع تعاظم الخط البيروقراطي داخل النقابات، وتدني الوعي العمالي في صفوف الشغيلة، تنامت خيارات سلبية كالعزوف عن الانتماء والفعل النقابي، ما حرم النقابات من دماء جديدة ومكافحة ...

وضوح المطلب، والوحدة، والتضامن، والنضال، والتسيير الديمقراطي الحازم، وطول النفس

يحتاج عمال المغرب وعاملاته، موظفوه وموظفاته، مستخدموه ومستخدماته، إلى نقابة طبقية ديمقراطية كفاحية مستقلة. لن يتأتى لهم ذلك بالتمني، بل بفعل يومي صبور ومقدام. على الشباب أن يتنظم نقابيا على مطالب واضحة وموحدة. هذا الشباب غير المثقل بالهزائم، والذي لا تشله قيود الإفساد البيروقراطي، والمتدمر عن حق من حال المنظمات النقابية، والمزود بطاقة تجارب نضال بطولية منتصرة، وشبه منتصرة، وحتى مهزومة، هو من تقع على عاتقه مسؤولية النهوض بالمهام العاجلة والملحة لبناء منظمات كفاح نقابي حقيقية، تعيد الثقة إلى النضال، وتوسع آفاقه من أجل التحرر من الاستغلال والاستبداد.

لن يوقف إصرار الدولة على مخططاتها الجهنمية سوى إصرار مضاد على النضال لوقفها، ممن يتلقون ضرباتها المتتالية، وعلى وضع بدائل فعلية تحررنا من عبودية الأجرة وإذلال الاستبداد. سيكون المنطلق نضالا نقابيا وحدويا مناهضا لسياسة دولة رأس المال، ولسياسة التعاون الطبقي برعاية بيروقراطية نقابية متواطئة.

معركة الأساتذة/آت الذين فرض عليهم التعاقد تواصل المشوار

استطاعت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد قيادة مسيرات احتجاجية كسرت جسر الخوف، والهمت الجماهير التعليمية، وكان تصريح وزير التربية الوطنية مباشرة بعد مسيرة 6 ماي 2018 مستفزا للجميع. إنه الدليل على أن الدولة المغربية لن تتراجع عن مخطط التعاقد، وأنها ماضية في تفكيك أنظمة الوظيفة العمومية. طبعا، لن تستطيع التنسيقية الوطنية للمتعاقدين إجبار الدولة على التراجع فورا، فالأخيرة أحرص على ما تسميه هيبتها أكثر من أي شيء آخر ربما، وهذا ما شهدناه خلال تجارب كفاح عمالية وشعبية كبيرة، ليس آخرها حراك الريف، إذ تتحايل الدولة كي لا تظهر بمظهر الخاضع لضغط الاحتجاج. هكذا، ستطول معركة الأساتذة والأستاذات المتعاقدين والمتعاقدات، وهي بحاجة لطول نفس كي تأتي أكلها: ترسيم الكل كموظفين عموميين لدى الدولة عبر وزارتها في التعليم.

طنجة: الطّبقة العاملة في قطاع النّسيج: استغلالٌ وقمعٌ ومحاربةٌ للتّنظيم النّقابي

بقلم أ.د

العمل النقابي بقطاع النسيج حاليا بالمدينة، حسب العامل المستجوب، شبه معدوم نظرا للحرب الممنهجة من طرف أرباب العمل بمباركة السلطة، بمجرد تأسيس مكتب نقابي يتم طرد أفراده وجل المنتمين للنقابة، يتضامن أرباب العمل فيما بينهم عند خوضهم لهذه الحرب ضد الطبقة العاملة، من خلال تنفيذ الطلبيات لفائدة أصحاب المعامل المتوقفة بسبب الاضراب، مما يضعف احتجاج العمال ويسهم في هزم معركتهم. التضامن العمالي واجب لمواجهة تضامن أرباب العمل ودولتهم.

معمل صوفيا للخياطة الواقع بالمنطقة الصناعية المجد بطنجة، الذي يشغل حوالي 250 عامل وعاملة، ثلثهم رجال وأكثر من الثلثين شباب، يشكل نموذج للوحدات الصناعية التي تعتصر العاملات والعمال مقابل الفتات في خرق لأبسط قوانين الشغل.

الوضع في هذا المعمل يكشف قسوة الاستغلال، والجحيم اليومي الذي يصلاه العاملات والعمال يوميا. يمكن أن نلاحظ ذلك من خلال تفحص ظروف العمل ومستوى اللأجور والحماية الاجتماعية وكذا مدى احترام الكرامة الانسانية.

١- على مستوى ظروف العمل:

- تسبب المواد الكيميائية التي تكون عالقة بالأثواب (غبار) تسبب حساسية الجلد والجهاز التنفسي، لا وجود لكمامات التنفس، وتنعدم التهوية التي من شأنها العمل على سحب الهواء الملوث. كما يتكدس العمال في مساحة ضيقة، حيث أن آلات الخياطة متقاربة بشكل لا يحترم معايير السلامة، فمحركها يكون قريب من ظهر العامل الذي يوجد في الأمام مما يسبب له سخونة مضرة في الظهر. والكراسي غير مناسبة، إذ لا يمكن ضبطها حسب مقاسات العمال والعاملات وهي مهترئة مما يسبب مشكل وآلام في الظهر. في حالة حوادث من قبيل الحريق هناك صعوبة لإخلاء المكان (كارثة روزامور)، وهذا أمر وارد فتثبيت آلات الخياطة في أماكنها لا يخضع للمعايير المعمول بها، فأسلاك التوصيل الكهربائي لا ثبت بالشكل الذي يصونها من التلف والسخونة، مما قد يؤدي لحرائق. لا وجود لمصالح طبية كما تنص على ذلك المادة 304 من مدونة الشغل.

- المراحيض، عددها قليل (أربعة) للنساء والرجال، وهي ضيقة ولا يصلها الماء في معظم الأوقات لوجودها في الطبق العلوي، وتوجد بالقرب من العمال والعاملات مما يجعل روائحها تزكم الأنوف. علاوة على أنها لا تفتح أبوابها إلا ساعة في الصباح وساعة في المساء. (هذا الحرمان له تداعيات سلبية بسبب تراكم السائل البولي الغني بالأملاح الصلبة في المثانة إلى ترسبها بسبب حبس البول الإجباري، الأمر الذي يؤدي إلى تشكل الحصوات الصغيرة المشابهة للبلورات الصلبة في الكلى وفي المثانة، بالإضافة إلى الإصابة بانسداد الحالب) لا رحمة للنساء ولو حوامل. من معاناة العمال والعاملات تتقاطر أرباح البورجوازي.

- حوادث الاصابة بضربات الابر في الأصابع. لا توجد أدوات الاسعافات الأولية. آلات الخياطة تسخن بشدة وأحيانا ينشب بها حريق، هذا الامر يعرض حياة العاملات والعمال للخطر، مع وجود أثواب من مواد سريعة الاشتعال. كما تحدث إغماءات كثيرة للعاملات، لا وجود لحمالة لنقل العمالات لمكان آخر مناسب حتى تحضر سيارة الاسعاف، ولا سرير توضع عليه المصابة بالاغماء. لا يتم استدعاء الاسعاف وتترك المعنية بالأمر إلى أن تستفيق بعد إلقاءها في مكان غير مناسب. فقدان الوعي يأتي نتيجة سوء التغذية والضغط النفسي (السب والاهانة) والبدني (طلب إنتاجية تفوق قدرات العاملة).

٢- على مستوى الأجور والضمان الاجتماعي:

- هناك احترام للحد الأدنى القانوني المتمثل في 13,85 درهم للساعة، لكن تتم سرقة حوالي 5 في المئة من عدد ساعات العمل التي يتم اشتغالها من خلال عدم تسجيل أحد أيام العمل أو الساعات الاضافية في حساب العاملة أو العامل. الاحتجاج قد يؤدي للطرد وفي أحيان قليلة إلى إرجاع ما سرق. الساعات الاضافية، لا تحترم مدونة الشغل عند التعويض عنها (المادة 201). زد على ذلك فلا وجود للحوافز والعلاوات (تمنح بناء على القرابة العائلية وأمور أخرى، فلا معايير تنظمها). يضاف لذلك حرمان الأجراء من منح الأعياد والدخول المدرسي. بل الأدهى أن الادارة لا تمنح الأجر المستحق للعاملة أو العامل إذا شكت أنه قد لا يعود للعمل بعد العطلة لترغمه على الرجوع إذا كانت في حاجة إليه. إضافة إلى ذلك لا وجود لعقود عمل مكتوبة. حوالي 5 في المئة العاملات لا يحصلن على الحد الأدنى للأجور، بمبرر أنهن متدربات، رغم أنهن يقمن في الواقع بعمل كامل. لا يحترم أداء التعويض عن الأقدمية الذي يقره قانون الشغل (المادة 350 من المدونة).

- فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، هناك من العاملات والعمال من يتم الاقتطاع من أجورهن/اجورهم ولا يتم التصريح بهن/بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وفئة ثانية لا يقتطع من أجورها ولا يصرح بها، وفئة ثالثة يقتطع من اجورها ولا يصرح بكامل أيام عملها. جلي أنه لا تحترم القوانين المعمول بها. عدم تصريح أو تصريح أقل من نصف الشهر لا يخول الاستفادة من التغطية الصحية. عمليا أصحاب الأطفال من يتم التصريح بهم حتى لا تنكشف لعبة الادارة. أغلبية عدم المصرح بهم من الشباب. بعض النساء يفاجئن بأنه غير مصرح بهن عند اقتراب أوان الولادة. لأبناء البورجوازيين حياة مرفهة ولأبناء العمال حياة البؤس والجهل.

٣- على مستوى النقل والتغذية والعطل

- يتم اقتطاع ثمن التنقل من الحد الأدنى للأجور، على خلاف ما هو معمول به في المعامل الأخرى عموما، في حالة بطالة تقنية مفاجئة أو عدم حضور وسيلة النقل في الوقت المناسب يضطر العامل لدفع ثمن التنقل على حسابه. الاكتظاظ بوسائل النقل أن يصل إلى 30 أو 35 عامل وعاملة مكدسين في سيارة مفترض أن تقل 20 فرد، هذا ما يرفع مخاطر حوادث السير وارتفاع الضحايا، ولا يحصل العمال على تعويضات التأمين في حالة حادثة، نظرا لعدم احترام أصحاب وسائل النقل للقوانين. عند الخروج من المعمل قد ينتظر العمال والعاملات ساعة وأكثر وسيلة نقلهم علما أنهم منهكون. نقط التجمع لركوب وسائل النقل بعيدة عن محلات السكنى وهذا ما قد يعرض سلامة العاملات والعمال للخطر في الصباح الباكر (السرقة والتحرش والاغتصاب).

- تخصص مدة ربع ساعة للفطور ومدة نصف ساعة للغذاء وهي مدة غير مؤدى عنها. وجود مطعم لا تتوفر فيه شروط الصحة والنظافة، وضيق المساحة، أثمنة خدماته مرتفعة عما هو في الخارج. هذا يدفع عدد غير قليل لأكل ما يحملونه معهم على ارصفة الشوارع المحاذية مما يعرضهم لكافة المخاطر الصحية، غبار وحوادث سير وتحرش المتسكعين.. شمس أو مطر.

- بالنسبة للراحة الأسبوعية، لا تمنح التعويضات المادية في حالة العمل خلالها. أما فيما يخص العطلة السنوية فلا تحترم مقتضيات المدونة في منحها. العمال الذين يشتغلون اقل من سنة ويتم طردهم لا يستفيدون من التعويض عن العطلة السنوية (المادتان 252 و254 من مدونة الشغل). في حين، العطل الدينية والوطنية لا تحترم المدونة في تدبيرها، حيث يفرض على العمال والعاملات اشتغالها ضد منطوق المادة 217 من المدونة، ولا يحترم في التعويض عليها المادة 226 من نفس المدونة.

٤- على مستوى البطالة التقنية وإنهاء عقود العمل ومعاملة العمال والعاملات.

- البطالة التقنية تعني تقليص ساعات العمل، ومعها الأجور، لكن لا يتم احترام قانون الشغل رغم محاباته لأرباب العمل.

- لا تتم احترام الاجراءات المنظمة لعملية إنهاء عقد العمل التي نصت عليها المدونة المادة 51 من مدونة الشغل.

- التعسف، السب والقذف عملة رائجة، لدفع العمال للاشتغال بوتيرة جهنمية، لإنتاج أكثر من طاقتهم. الأجير مطالب بالوصول لنفش المردود حتى وإن توقفت الآلة عن الاشتغال بسبب عطب تقني، مما يضطر العاملة أو العامل للعمل وقت راحته في الغذاء، مما يعني التشغيل المجاني. الانذارات والتوقيف العشوائي عن العمل والقمع والتحرش الجنسي لا رادع لها.

٥- هذه أسباب أكثر من كافية ليفكر العمال والعاملات في النقابة:

البؤس والحرمان والقهر لا يشفعان للعمال أمام جشع الباطرون، فلا حل سوى العمل لبناء فعل جماعي عمالي للدفاع عن النفس والمكاسب وانتزاع أخرى. هكذا جاء تأسيس مكتب نقابي بعد أكثر من ثلاث سنوات من المعاناة أواخر شهر شتنبر 2018، في إطار الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، كما جاء هذا التأسيس بعد تفاقم المشاكل وعدم جدوى الاحتجاج الفردي. أضف لذلك عدم اكتراث المسؤولين في المديرية الجهوية للتشغيل والشؤون الاجتماعية بطنجة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكذا السلطات الصحية بحياة العمال وظروف عملهم، وانحيازها العملي لصالح أرباب العمل.

لكن العمل النقابي الذي يصون كرامة العمال والعاملات ويوحدهم للدفاع عن أنفسهم في وجه الجشع البورجوازي لا يحتمله أرباب العمل ودولتهم. فبمجرد تأسيس المكتب النقابي تم طرد أعضائه ومنخرطين آخرين، عقب اجتماع الباطرون بالمكتب النقابي يوم 8 أكتوبر 2018، وبدل احترام حرية العمل النقابي والانضباط للقوانين الجاري بها العمل على علتها وانحيازها لأرباب العمل، قام المشغل بتهديد أعضاء المكتب النقابي، وخيرهم بين الاستمرار في العمل أو الانسحاب من النقابة. وقال لهم أنه سيرسلهم للسجن وأن القانون في يده، وأن له المال لفعل لذلك، كما هددهم باستعمال البلطجية لمنعهم من الدخول لمكان العمل.

وسيرا منه على هدي السلطات التي عملت غير ما مرة على استعمال البلطجية ضد الحركة الاحتجاجية بطنجة، قام المشغل وزبانيته صباح 9 أكتوبر بمنع النقابيين من الالتحاق بالعمل . صباح يوم 10 من أكتوبر في الصباح هدد بلطجي بباب المعمل النقابيين بسلاح أبيض، بالإضافة للسب والقذف (يوجد تسجيل بذلك)، وقدمت شكاية لوكيل الملك بذلك لم يتلها ما يجب من اعتقال للجناة.

يوم 13 أكتوبر تم استعمال سيارة تابعة للشركة في محاولة لدهس المكتب النقابي المعتصم فوق الرصيف، لإرغامهم على ترك حقوقهم وباب الشركة.

في الختام... لامنقذ للطبقة العاملة من التفسخ والانحطاط سوى النضال ضد المجتمع البورجوازي.. ونظام الاستغلال والقهر

في بلاد حيث تنفق البورجوازية بسخاء على بذخها، موانئ ترفيهية و فنادق خمسة نجوم وفلات وقصور ويخوت وطائرات خاصة، وملاعب غولف على قمم الجبال، هناك عمال وعاملات يكون بلا توقف، لكنهم /هن لا يجدون ما يسدون به حاجياتهم الأساسية ويسكنون في مساكن بئيسة ويرتدون مستشفيات متهالكة ويدرس أبنائهم في مدارس كئيبة. إن رفاهية البورجوازية وسعادتها مصدرها بؤس ملايين العمال والعاملات.

وحده التنظيم العمالي النقابي والحزبي الذي يضم أفضل قوى الطبقة العاملة قادر على الدفاع عن مصالح العمال والعاملات، فالقوانين التي في صالح الشغيلة هي نتيجة النضال والكفاح والحفض على المكاسب يبقى رهين ميزان القوى بين الطبقة العاملة والطبقة البورجوازية. عداوة البورجوازية للعمل النقابي الكفاحي يثبت أهمية النقابة بالنسبة للشغيلة.

بقلم، أ.د

طنجة في 14 أكتوبر 2018

احتجاجات كادحي/ات تزنيت ضدّ تردّي قطاع الصّحة وفَساده، ومن أجل خدمات صحّية مجّانية وجيّدة: حصيلةٌ وآفاقٌ

بقلم ي.غ

شهدت مدينة تيزنيت، طوال العام الجاري 2018، جملة وقفات ومسيرات احتجاج على ما تعرض له الطبيب المهدي الشافعي (جراحة الأطفال) من مضايقات وتهميش، من قبل مسؤولي المستشفى والقطاع، بلغ حد منع مرضاه الأطفال وكذا آبائهم من الاتصال به.. لم تشهد المدينة مسيرات شبيهة عددا ونوعا منذ نزال حركة 20 فبراير.

لاشك أن قضية الطبيب الشافعي مجرد شرارة أخرجت الناس إلى الشوارع، بيد أن أصل الداء أعمق، هو نفسه ما دفع الجماهير لتحتج في بويزكارن و بن كرير وبني ملال وأزيلال و غيرها. إنه سياسة الدولة في قطاع الصحة العمومية وغيره من قطاعات اجتماعية، منذ عشرات السنين، رضوخا لإملاءات المؤسسات الاستعمار الجديد (بنك العالمي، صندوق النقد الدولي، اتحاد الأوربي،...) القاضية بتقليص نفقات الخدمات الاجتماعية الضرورية لغالبية الشعب المُفقر، ودفعه إلى مصاصي الدماء في القطاع الخاص. وقد كان مرسوم 30 مارس 1999 قد ألغى آخر ما تبقى من مجانية خدمات الصحة العمومية.

إن الدولة المغربية منضبطة حرفيا للسياسة النيوليبرالية القائمة على الربح بدل خدمة صحية مجانية وجيدة للمواطنين بماهي حق.

إن هذه السياسة المدمرة لمكاسب الجماهير الشعبية، وما تولد عنها من استشراء الفساد بكل أشكاله في المؤسسات الصحية، من رشوة و بيع للأدوية و استدراج المرضى إلى عيادات القطاع الخاص، عوض المستشفيات العمومية، وغيرها كثير... كلها مجتمعة هي التي أدت إلى الانفجارات الاجتماعية التي تشهدها ربوع المغرب، ومنها تيزنيت، وستظل هذه الاحتجاجات، بل ستتعاظم ما دامت علة اشتعالها قائمة.

ديناميةنضاليةواعدة

نقص مهول في نظام الصحة العمومية بالإقليم على الأصعدة كافة، شبيه بالقائم في كل ربوع البلد، تزيده استفحالا جغرافية المنطقة الوعرة، ونقص الطرقات. هذا فضلا عن سوء الإدارة وفسادها، واستشراء كل مظاهر الرشوة والابتزاز والمتاجرة بصحة المواطنين. واقع يواجهه الكادحون بحلول فردية إلى أن ظهر فتيل تفجير الغضب وتحويله إلى فعل نضالي بالموقف المشرف للدكتور الشافعي.

بدأت دينامية الاحتجاج بوقفة أمام مستشفى الحسن الأول يوم 4 مارس 2018، و قد سبقتها وقفة نظمها بعض أمهات وآباء أطفال مرضى أمام مندوبية الصحة، وصولا إلى آخر مسيرة هي الأكبر يوم 9 سبتمبر 2018. و ما بينهما توالت بعد ذلك وقفات ومسيرات تجوب الشارع الرئيسي وتنتهي غالبا أمام بناية عمالة الإقليم. و تتمحور الشعارات حول محاربة الفساد بمستشفيات المدينة والمطالبة بخدمات صحية مجانية وجيدة، وفضح بعض رموز الفساد مثل مدير مستشفى الحسن الأول والمافيا المحيطة به، و إعلان التضامن مع الطبيب الشافعي. شاركت كادحات وكادحون من مختلف قرى الإقليم، إلى جانب من قدموا من أقاليم قريبة ومن مدن أخرى. وكان حضور النساء لافتا، إذ مثلن أكثر من ثلثي المشاركين في بعض المسيرات، وهو أمر طبيعي بحكم أنهن الأكثر تضررا من تردي خدمات الصحة.

مكاسبأولية

خشية الدولة من امتداد الحراكات الشعبية المحلية والمعزولة إلى مناطق أخرى، وخوفها من قيام حراك وطني موحد الأهداف والخطوات، يدفعانها إلى الإسراع إلى محاولة احتواء التحرك المحلي بالوعود، وبتنازلات جزئية، وبالقمع أو التهديد به عند الاقتضاء. ويتوقف قدر تنازلات الدولة وجرعة القمع على السياق الوطني العام.

وقد تمكن حراك تزنيت من أجل المطالب المتعلقة بالصحة من انتزاع مكاسب أولية ستكون ولاشك رافعة لزيادة ثقة الكادحين في قدراتهم النضالية، ومن ثمة إنماء الحراك الشعبي المحلي. هذا طبعا إذا قامت طلائع الكفاح الفئية بالتعريف بهذا المكاسب على أوسع نطاق، وحفز انضمام مزيد من الكادحين إلى الحركة:

ثمار كفاح كادحي تزنيت الأولى:

أقدمت وزارة الصحة على تعيين 6 طبيبات بالمستشفى الإقليمي الحسن الأول، في التخصصات التالية: القلب، الأطفال، الكلي وتصفية الدم ،الجهاز التنفسي ،الغدد والسكري، طب الإنعاش والتخدير؛ وهي دفعة أولى من التعيينات ستليها دفعة ثانية.

ومن جانب آخر فتحت الوزارة مناصب للتباري لنفس المستشفى، تهم طب النساء والتوليد ،وجراحة العظام، والصحة النفسية والعقلية. ومناصب أخرى للأطر شبه الطبية تتضمن (10) اطر متعددي التخصصات ،(2) إطارين في التخدير والإنعاش ،(1) إطار في الصحة النفسية ،(1) تقني المختبر والتحليلات الطبية ،(1) تقني الفحص بالأشعة.

هذه ثمار مباشرة لحراك تزنيت، ونتائج غير مباشرة لحراكات الريف وجرادة وغيرها لأنها هي التي بثت الرعب في دولة الرأسماليين، وجعلتهم يصلون الليل بالنهار لوقف امتداد الاحتجاجات الشعبية، بكل السبل، منها التنازلات. وتجدر الإشارة إلى أن حراك بيزكارن من أجل خدمات صحة جيدة أثمر هو الآخر مكاسب، حيث قامت وزارة الصحة بتعين أطر طبية بالمستشفى المحلي همت التخصصات التالية:

* طبيبين تخصص ولادة* طبيب جراح* طبيب تخدير وانعاش* طبيبين تخصص طب الأطفال* طبيب عام* تقني إسعاف.

وكذلك كان في إيفني حيث تم مؤخرا تزويد المستشفى المحلي لإيفني ،بتجهيزات طبية همت:* اقتناء وتركيب "جهاز السكانير" الرفع من قوة المحول الكهربائي* اقتناء وتركيب العاكس الكهربائي* اقتناء معدات طبية لمركز الترويض الاستشفائي* تهيئة قاعة الترويض الطبي* اقتناء وتركيب جهاز الفحص بالأشعة* اقتناء جهاز عمود التنظير الهضمي.

لا يمكن تثبيت المكاسب وتطويرها سوى بمواصلة التعبئة والتنظيم. المطلوب ضم قوى نضال جديدة في تزنيت، والسعي إلى بناء تنسيق على صعيد جهة سوس ماسة، في طور أول. لاسيما أن بالجهة بؤر كفاح عديدة من أجل الحق في صحة عمومية جيدة ومجانية ، فضلا عن كون هذا أحد المطالب الخمس لحراك إيفني المجيد في 2005-2008.

تنظيمالتعبئةوالاحتجاج

يقوم شباب يلج معظمهم ميدان النضال لأول مرة بدور فعال في تنظيم الاحتجاجات. ولا شك أن تجارب سابقة مثل حراك 20 فبراير، وتجربة المعطلين والباعة المتجولين، وخبرة النضال الطلابي، قد أفادت الحراك الجاري حول الصحة. وأول دلالات هذا الحراك هو حجم الاستعداد النضالي القائم في الأوساط الشعبية، فحملات القمع التي تنظمها الدولة ضد الحراكات الشعبية بمناطق مختلفة، من ريف وجرادة .... لم تمنع كادحي تزنيت من النزول إلى الشارع، مع أن مبرر عدم قانونية الاحتجاج [الترخيص] قد يستعمل ضدهم.

إن الطابع الأولي لتنظيم الاحتجاج جلي في اقتصار التعبئة له على وسائل التواصل الاجتماعي [الأثير] دون التقاء واسع مباشر بين الفاعلين لنقاش مجريات النضال وتحديد المطالب، وتنظيم التعبئة بأحياء المدينة وبربوع الإقليم. وهذا ما أعطى عنه حراك جرادة، وقبله حراك الريف، مثالا مفيدا جدا. شباب وسائل التواصل الاجتماعي قام بدوره، يبقى دور المناضلين المنظمين. المقصود النقابات العمالية وقوى اليسار بأطيافه. مع الأسف لا اثر لهؤلاء. وهذا تخاذل أدانه المتظاهرون مرارا، مع العلم أن عددا من مناضلي القواعد في النقابات يشاركون كأفراد في حراك تزنيت.

نقابات الأجراء: أول معني بمشكل الصحة هو النقابات العمالية، فهي تنظم الكادحين الأكثر قابلية للتنظيم، أي الأجراء بأماكن العمل التي تجمعهم. ومطلب الصحة مطلب نقابي بامتياز لا يخلو منه دفتر مطالب أي نقابة أو بيانات مؤتمراتها. لكن في تزنيت غابت النقابات العمالية دون تبرير. فبافتراض وجود مانع لمشاركتها أو ضرر فيها، فما عليها إلا أن تعلم المحتجين وتقنعهم. أما أن يناضل الناس وتختفي منظمات النضال، فهذا يسمى إفلاسا تاريخيا. يطرح هذا مهمة إنقاذ النقابات من المستنقع الذي هوت إليه، وتلك مهمة الجيل الفتي من الأجراء والأجيرات، فقد دلت تجارب النضال عبر العالم أن نضالا بلا تنظيم عمالي بدور فعال أكثر عرضة للفشل.

مزيد من إنزال التعبئة إلى الواقع: مع الإقرار بالمكسب العظيم الذي تمثله وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تمكن الكادحين من توحيد جهودهم، ما يجعل النظام يتربص بها ويسعى للحد من ممكناتها، يتطلب تطوير الكفاح الشعبي التعبئة المباشرة في أماكن العمل والسكن، على شاكلة تجربة جرادة والريف. وهذا دورنا جميعا في قاعدة النقابات والجمعيات الحقوقية وجمعيات الأحياء والقوى اليسارية المناضلة، المنظمة وغيرها. ولسنا هنا بصدد وضع وصفة جاهزة بل إثارة الانتباه إلى سبل التعبئة الشعبية القاعدية ذات الفعالية الأشد في بناء حركات النضال: لجاء كادحين وكادحات في الأحياء، تشكل منهم مباشرة ، وليست "تمثيلية لمنظمات قائمة (جزبية ونقابية ...) تناقش جماعيا وتقرر بديمقراطية، وتنتدب ممثلين قابلين للعزل، يقدمون كشوف حساب للجموع العامة.

إلى الأمام

تم تحقيق المكاسب المنوه بها أعلاه، لكن سياسة الدولة العامة في قطاع الصحة لم تتغير، وستبرز من جديد ميزانية العام 2019 استمرار التقشف في الإنفاق الاجتماعي وإغداق الامتيازات على الرأسمالية، ومواصلة استنزاف البلد بخدمة الديون، الخ.

إن ميزان قوى إجمالي على صعيد البلد كفيل دون سواه بإجبار الدولة على تقديم مزيد من التنازلات الفعلية، كالتي انتزعها حراك 20 فبراير في العام 2011. وبلوغ ميزان قوى من هذا القبيل يستوجب بناء التعبئة بالمنهجية الكفاحية في القاعدة الشعبية، وتدقيق المطالب، ونسج علاقات التضامن والتعاون إقليميا وجهويا ووطنيا.

ليست الخدمة الصحية العمومية والمجانية سوى مطلب ضمن التطلعات الإجمالية لكادحي المغرب وكادحاته بمختلف المناطق. فثمة مشاكل البطالة المستشرية وهشاشة الشغل، ومعضلات السكن والتعليم، وهلم جرا.

لق بات المغرب مرجلا يغلي بالاحتجاج ، وإن هو ما يزال غير منسق وطنيا، فقد حقق تراكمات عظيمة منذ حراك طاطا-2005 و ايفني 2005-2008، وصفرو 2007، و20 فبراير والريف وجرادة. إننا نسير نحو بناء حركة نضال يفرض عليها منطق الحاجات والمطالب الشعبية أن تبلور مشروع مجتمع بديل يبنى على أنقاض الهمجية الرأسمالية السائدة. وقد دخلت تزنيت تاريخ هذا الكفاح من باب مطلب الصحة العمومية المجانية والجيدة ، فلنواصل .. وإلى الأمام

مدينة فكيك: نضال السكان ضد التهميش والاستحواذ على أراضيهم

بقلم الفكيكي الحر

تقع مدينة فكيك في الجنوب الشرقي للمغرب، على بعد 384 كلم تقريبا عن مدينة وجدة، في اتجاه الجنوب على مشارف الحدود المغربية الجزائرية، وعلى بعد أقل من 8 كلم عن مدينة بني ونيف (الجزائر). وبهذا فمدينة فكيك تضم أحد أهم المراكز الحدودية واكثرها حساسية. بفضل هذا الموقع، فإقليم فكيك شأنه شأن الاقاليم بهذه المنطقة تعتمد غالبا على مبادلات تجارية «غير مهيكلة» مع الجزائريين، ويعاني تهميشا لا يقل على نظيره في مناطق المغرب الاخرى، (خصوصا الجنوب الشرقي).

يعاني هذا الاقليم من عوامل طبيعية قاسية ادت الى هجرات كبيرة بسبب التصحر وزحف الرمال، وقساوة المناخ صيفا وشتاء. ويشهد حركات احتجاجية منذ مطلع سنة 2016، بسبب تشييد سياج حدودي في عمق أراضي السكان، والذي قزم حدود المنطقة، وجعل الاقليم كنظيره بالريف عبارة عن تكنة عسكرية، بمبرر وجود الاقليم بالحدود المغربية-الجزائرية. بعد فترة خفوت، تجدد الاحتجاج في غشت 2018، إذ خرج مئات سكان مدينة فكيك في مسيرة احتجاجية، للمطالبة برفض تصميم التهيئة الجديد.

يطالب المحتجون بتنمية منطقة فكيك اقتصاديا واجتماعيا، والالتفات إلى معاناتهم متعددة الأوجه. فالمدينة تعيش وضعا اقتصاديا صعبا في ظل غياب مشاريع تنموية ترعاها الدولة كما بمناطق اخرى بكيفيات متفاوتة. ومن ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، ما يدفع أغلبهم للهجرة بحثا عن مورد رزق. يعيش أغلب السكان على معاشات بعض المتقاعدين وتحويلات أبنائهم في الخارج.

شهدت المدينة كما في سنة 2016 معركة جديدة ضد سياسة الدولة بالمناطق الحدودية وتسييجها بحفر خندق في المنطقة الحدودية. انطلق الاحتجاج إثر بدء المجلس المحلي نقاش سياسة التهيئة الجديدة، لأنها تحرم السكان من اراضيهم وعقاراتهم... يريد السكان تهيئة تحافظ على حقوقهم وتلائم تمتعهم الكامل بأراضيهم. وهم يرفضون تقييد التصميم الجديد التصرف في جزء كبير منها.

ويعاني السكان كذلك من تصنيف الواحة ضمن التراث الوطني، إذ تعقدت الأمور ولم يعد من الممكن للسكان البناء باستعمال الإسمنت، وحتى الترميم يحتاج إلى سلك مسطرة معينة لاستصدار ترخيص بذلك من جانب وزارة الثقافة. وهذا مجحف في حق سكان ضعيفي الدخل. وزاد الطين بلة ضم مجموعة من الأراضي في التصميم الجديد لتصبح منطقة عسكرية، يمنع فيها التصرف على المواطنين، وهو ما اعتبره السكان تقزيما للواحة وتقييدا لحرية التصرف في ممتلكاتهم، خاصة وأنهم لم ينسوا بعد الأراضي التي فقدوها بعد حرب الرمال مع الجارة الجزائر. وفي نفس الوقت تم تشييد عدد من مراكز المراقبة التابعة لحرس الحدود في أراضي الساكنة بمنطقة العرجة، وهو ما يرفضه السكان ويطالبون بنقل هذه المراكز من بساتينهم إلى المناطق الحدودية.

جرت هذه المعركة التي خاضها السكان في عزلة تامة، وفي محدودية ترابية/ مجالية خاصة بها، ولم تتلقى أي التفاتة تضامنية ودعم من منظمات النضال، اللهم بعد الاطارات الجمعوية المحلية المتضررة هي الاخرى من السياسة الجارية. عموما بقي الاحتجاج محصورا محليا ولم يرقى لقوة فعلية تجبر الدولة على وقف سياستها، ولم يستثر نضالا بمناطق مجاورة تشاركه نفس الأوضاع، ولا حتى جرى السعي لضم جهودهم المتبادلة مع معركة سكان منطقة بني تاجيت بالجنوب الشرقي، التابعة إداريا للعمالة إقليم فكيك. لقد نظم سكان هذه المنطقة هم أيضا مسيرة احتجاجية جابت أهم أزقة البلدة لتستقر في الساحة العمومية، للمطالبة بتوفير مياه الشرب والحد من الانقطاعات اليومية لهذه المادة الحيوية. واتهام أشغال المستشفى المحلي الذي بقيت متوقفة لأزيد من سنتين، وبناء ملحقة جامعية بدائرة تالسينت وتوفير أربع حافلات إضافية لفك العزلة.

يتجدد احتجاج السكان المهمشون مرارا، هنا وهنالك، وعلى نفس المطالب الاجتماعية والاقتصادية... ويكون جواب الدولة دائما القمع والتسويف، وهي بسياساتها التفقيشية والتدرج الكاذب بندرة مواردها المالية، تدير الظهر لمعاناة السكان وتفاقمها. تهمل الدولة المنتهجة سياسة نيوليبرالية قاهرة مطالب السكان، ولا تتردد بخصوص دعم مصالح البرجوازية المحلية والعالمية بالمال والأرض وتسهيلات سخية أخرى عديدة. إنها تلقي بأبناء الشعب الكادح لجحيم جميع أنواع المصائب من بطالة وفقر وغلاء، والبحث الدؤوب عن الحلم الشمالي / الاوروبي هروبا من استبدادها واضطهادها وحرصها على ضمان دوام مجتمع الاستغلال المفرط لجماهير المنتجين الفعليين لخيرات البلد والمحرومين منها، والرازحين تحت عبء هشاشة دائمة.

يحتاج نضال شعبنا الكادح لمنظمات نضال طبقية مسيرة ديمقراطيا وكفاحية، وإلى وعي أصل بلائهم المزمن، رأسمالية تابعة ومتخلفة تقطر تقهقرا اجتماعيا وثقافيا متعاظما. منظمات نضال توحد الاحتجاجات المتناثرة وتوحد مطالبها في أشكال نضال وطنية بوجه دولة تخلت عن كل ما هو اجتماعي لصالح نماء برجوازية جشعة محلية وأجنبية وتراكم ثرواتها، من أجل إجبارها على القطع مع سياسات نيوليبرالية لم يعد ضررها البالغ بحاجة للتبيان.

لن يدوم الحال على ما هو عليه، ولن يعود الناس لما قبل عشرين فبراير 2011، وهم سائرون بالتدريج، وبصعوبة، لكن بثبات إلى اكتشاف طريق تحررهم من نظام الاستغلال والاستعباد.

ما يلزم، وهذا دور قوى اليسار المناضل، هو المساعدة والمبادرة إلى بناء كل أنواع المنظمات العمالية والشعبية الطبقية اللازمة للنضال وفتح إمكانيات تطوره وانتصاراته، والإسهام الجدي الدؤوب في رفع درجة وعي الكادحين بأصل مآسيهم وسبل القضاء عليها، وفتح الطريق لمستقبل خال من كل أشكال إهدار كرامة الناس وتقييد حريتهم.

محاربة البطالة: ذريعة للتقشف

المعركة ضد البطالة مسألة صراع طبقي كفاحي

بقلم، الرفيق سين

يظل شابان، من أصل ثلاثة معطلين لأكثر من سنة في المغرب (الشباب أكثر من ثلث عدد السكان)، ويبلغ اثنان من أصل ثلاثة من طالبي عمل بالمغرب بين 15 و29 سنة، وهم من الوافدين الجدد على سوق الشغل. وتتركز البطالة بالمدن خاصة التي تضم أربعة من أصل خمسة عاطلين، وهذا فقط لأن القرى تشهد أشكال بطالة لا تأخذ بالاعتبار العمل الموسمي (ثلاثة حتى ستة أشهر في السنة) أو ما يسمى المساعدين العائليين، ثم الاستخدام الناقص.

بطالة جماهيرية بنيوية تتعاظم سنويا بالتحاق أفواج شباب آخرين لا يجدون لهم مكانا بسوق شغل تلفظ جزء من العاملين أكثر مما توفر شغلا لائقا لاستيعاب العاطلين.

الأرقام أبعد ما تكون عن الحقيقة، أولا لأنه لا وجود في المغرب لتعويض عن البطالة، ما يجعل مسألة إحصاء المعنيين غير ضرورية بالنسبة للحاكمين، وثانيا، بالنظر لاستفحال البطالة المقنعة ومختلف أنواع العمل الهش سواء التي يوفرها الاقتصاد المهيكل أو غير المهيكل، وثالثا، لأن الأرقام الرسمية تدمج ضمن العاملين أشكال «عمل» لاستدرار الدخل من قبيل ماسحي الأحذية أو البائعين بالتجوال... ولأن من ينجح في الحصول على شغل يجده بالقطاع «غير المهيكل» حيث فرص الشغل هشة وأجور هزيلة وحماية اجتماعية منعدمة.

لا يحدث اقتصاد البلد فرص شغل للشباب الخريجين ولا لغيرهم، فتتفشى البطالة، وتنتشر المهن الهامشية لاستدرار الدخل. وترى الدولة الحل في «إصلاح التعليم» (جار منذ ثلاثة عقود تقريبا) لإخضاعه لمتطلبات المقاولات، وهذه الأخيرة نفسها لا توفر ما يكفي من مناصب الشغل ومعظمها لا يحتاج كفاءات عالية يهاجر أغلبها إلى الدول الأوروبية وكندا، زد على ذلك أن مساهمة الرأسمال الأجنبي نفسه بالتشغيل جد محدودة. وهو من كانت، ولا تزال، سياسة جلبه مبررة بتوفير مناصب شغل وافرة تمتص البطالة.

في الاتجاه المعاكس لهذه النوايا، تعول الدولة بحرص شديد على المزيد من المنافسة وتقليص كلفة اليد العاملة ومرونتها، وتسهيل التسريحات وخفض كلفتها، ومزيد من تفكيك التعليم العمومي ووضعه بقبضة الرأسمال الخاص...

يقضي وجود بطالة جماهيرية إلى جانب تهشيش الشغل على آمال ملايين البشر، وتنهار ظروف عيش المسرحين من العمل وتضغط البطالة على وعيهم وكفاحهم، وهي أسباب عدة، جعلت مسألة النضال ضد البطالة في صلب المعارك الاجتماعية.

باسم محاربة البطالة، وحرية المبادرة والمقاولة وضرورات اشتغالها الجيد، جرى منذ عقود هجوم ضد الحقوق والمكاسب الاجتماعية، وقضاء بالقمع على حركات النضال ضد البطالة. وتظل مشكلة البطالة المزمنة شاهدة على الضرر البالغ للسياسات النيوليبرالية المتبعة وفقا لإملاءات المؤسسات المالية العالمية.

توجد مسألة البطالة في صلب الهيمنة الرأسمالية التابعة والمتخلفة، وهي كانت ولا تزال حقيقة جماهيرية صارخة. استخدمت لمنح مزايا سخية للباطرونا مبررة بالسياسات النيوليبرالية المنتهجة. مساعدات مالية مباشرة، وتزويد بالبنية التحتية والمناطق الصناعية، ومساعدات مالية غير مباشرة بالإعفاء من التحملات الاجتماعية والضرائب...

ويظل خطاب الدولة واقتصادييها وخبرائها وحكوماتها هو نفسه منذ عقود. ببساطة تقدم الإنجازات دليلا على نجاعة «الإصلاحات» وبالتالي استمرارها، وتقدم نتائجها الكارثية كأعراض جانبية حتمية من أجل التقدم، وعندما لا تكون النتائج مرضية للرأسماليين ودولتهم، فذلك راجع إلى عدم تنفيذ «الإصلاحات» بما يكفي من طاقة... وفي كل الأحوال تواصل الدولة نفس «الإصلاحات» بجرعات قاتلة للحقوق والمكاسب الاجتماعية.

ليست البطالة حتمية، بل هي خيار اقتصادي وسياسي. إنها ملازمة للرأسمالية حيث يكون أكثر ربحية استغلال العمال حتى الموت وإجبار الآخرين على البقاء عاطلين عن العمل، وحيث يؤدي السعي لتحقيق الربح إلى ترك الملايين من العمال بلا عمل، في حين أن هناك الكثير مما يلزم القيام به لتلبية احتياجات الجميع، في مجالات الإسكان والنقل والتعليم والصحة ومد شبكات الماء والكهرباء...

إن الاستغلال والأجور المنخفضة والبطالة نتيجة للمصالح الطبقية للبرجوازية. المصالح التي تكرس الدولة كل جهدها لضمانها. تسرح المقاولات العمال بلا حسيب ولا رقيب والدولة تحميها. ليس الأمر مجرد عجز للدولة عن محاربة البطالة، بل هي أيضًا مسؤولة عنها. حتى في القطاع العام، حيث يعتمد كل شيء على الدولة وخياراتها، لا تعطى الأولوية لخلق فرص شغل بل لتخفيضات الميزانية وسداد المديونية، ودعم الرأسماليين...

أما فيما يتعلق بمكافحة البطالة، فهذه ليست سوى ذريعة إضافية لخفض مساهمات الرأسماليين والحد من الضرائب المفروضة عليهم، وحتى إعفائهم منها، وفرض مزيد من المرونة.

يجب توفير آلاف مناصب الشغل في التعليم والصحة والخدمات العمومية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وحظر التسريح من العمل، وتقليص جدري لساعات العمل دون مساس بالأجر ولا زيادة لوثائر العمل، والتعويض عن البطالة... كما يقتضي الحق في الشغل إجراء أوليا يتمثل في إنهاء العمل الهش غير الصالح سوى للاستغلال المفرط للعمال. عقدة العمل لمدة غير محدودة هي ما يتوجب أن تكون معيار التشغيل. أكثر من 80 في المائة من العاملين لا يتوفرون على عقدة عمل.

تطبق نفس السياسات على من عانوا ويلاتها أصلا، لذلك لا يمكن البقاء بموقف دفاعي، إذ تستدعي الحالة الاستعجالية لملايين البشر الرازحين تحت وطأة الأزمة، الاندفاع للنضال من أجل مطالب حقيقية تسمح بتحسين شروط الحياة والعمل في أفق التحرر من عبودية العمل المأجور.

كعادتها، ستبرر الدولة تخليها عن النهوض بمسؤولياتها الاجتماعية بالكلفة الباهظة لامتصاص فعلي لبطالة جماهيرية ودائمة، لكن أليست المديونية مكلفة جدا، والخوصصة أيضا، وأجور كبار الموظفين وتعويضاتهم، ونهب القطاع العام، والدعم المالي السخي للمقاولات وإعفائها الضريبي ومن التحملات الاجتماعية... الخ.

تستفيد الدولة وهي تواصل تعدياتها، من أزمة أدوات النضال، فحركة المعطلين لم تعد بنفس قوة مطلع التسعينات حتى أوائل سنوات 2000. بعض مكونات الحركة في حكم المنقرض، وتبقى أهمها، الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، محصورة جغرافيا وعدديا، وبالأخص متراجعة نضاليا بشكل كبير، أما الأطر العليا المعطلة فلم يتبق من حركتهم سوى القليل دون فعل نضالي معتبر. أضف لذلك، الأزمة المزمنة للنضال الجامعي الطلابي، ونجاح الدولة في جر النقابات لتبني سياستها القاضية بإعادة هيكلة عالم الشغل، وتفكيك الوظيفة العمومية...

ليس القدرة على المقاومة هو ما ينقص، لقد نجحت معارك عمالية في فرض الحفاظ على قدر مهم من مناصب الشغل ومن الحقوق. الناقص هو منظمات نضال حقيقية، فالبطالة باعتبارها تجليا صارخا لأزمة رأسمالية تابعة ومتخلفة عاجزة على ضمان الشغل القار واللائق للجميع، ومنطقها المتناقض مع تلبية الحاجات الأساسية لأغلبية المجتمع الساحقة، تشكل أيضا عنصرا مركزيا في النضال والمقاومة.

لا حل للبطالة، عبودية المجتمع الرأسمالي، ووحشه الضخم للضغط من أجل استخراج أقصى فائض للقيمة والاستحواذ عليه، دون القضاء على أصلها، نمط الإنتاج الرأسمالي. ويرتبط القضاء المبرم عليها ارتباطا وثيقا بقوة الحركة العمالية وبمصداقية بدائلها.

المعركة ضد البطالة هي مسألة كفاح، مسألة صراع طبقي. الطبقة العاملة فقط، سواء قسمها العاطل عن العمل أو قسمها العامل، هي من لديها مصلحة خوض هذه المعركة. وإن لم تقاتل لأجل مصالحها الحيوية، فلن ينوب عنها أحد لأجل ذلك.

تالسينت، حراكٌ شعبيٌّ من أجل الحق في الماء

بقلم، طه فاضل

عرف بلدنا المغرب حراكا شعبيا جماهيريا حقيقيا، ومن ابرز دوافعه كانت دائما هي المطالب الاجتماعية الأساسية البسيطة، ومؤخرا نزلت إلى شوارع مدينة تالسينت جماهير غفيرة من جل شرائح الفئات الشعبية على نفس المطالب، رافعين القوارير والقناني الفارغة والأواني المنزلية، مرددين شعارات «تطلب من الدولة توفير ماء الشرب..» هذه المادة الضرورية للحياة والحاجة الماسة إليها، كانت سبب تظاهراتهم/ن، ووراء وحدة صفوفهم/ن، وبدءوا ينظمون ذواتهم ويجتمعون معا، ويتبادلون الأخبار والمستجدات حول مشاكل الحرمان من الماء، ومدد انقطاعه عن المنازل، وما هي السبل الممكنة لإيجاد حلا جذريا له، وتوفير الماء للسكان ؟ وأثناء الاجتماعات الواسعة يتم تسطير البرامج والأشكال النضالية والاتفاق عليها،حيث أصبحت شوارع تالسينت تشهد حركة نضالية شبه مستمرة.

إنها آليات جوهرية للديمقراطية الشعبية المنبثقة من الأسفل، تناضل على مطالب اجتماعية، هذه اللجان والتنسيقيات الشعبية المحلية كانت حاجة ضرورية دفعت بالمتضررين المباشرين إلى تنظيم أنفسهم وتحقيق مطالبهم/ن، وهو ما قام به سكان تالسينت حيث أصبحت المدينة تعرف إضرابات شعبية واسعة، تشمل أصحاب المحلات وتجار التقسيط الصغار، والمطاعم والمقاهي والحرفيين والمهنيين الذين يغلقون محلاتهم وأصحاب سيارات النقل يوقفون سياراتهم والأسواق الشعبية يتوقف نشاطها... استجابة لنداء غضب وسخط السكان على سياسة الدولة المغربية الخاضعة للمؤسسات المالية العالمية والمراكز الامبريالية، سياسة تابعة لم توفر الماء وباقي متطلبات الحياة للمحتجين.

سكان تالسينت ناضلوا بجد وكفاحية وصمود، لكنهم واجهوا مثل كل المغاربة في جميع المناطق التي تحرك فيها الكادحين من اجل مطالب اجتماعية، أجهزة دولة طبقة الرأسماليين المستحوذين والمسيطرين على كل شيء، الثروات والسلطة السياسية، ورغم قمعها الشديد فقد بداء ينتشر بين عدد من الطبقات الشعبية حس بان المجالس الجماعية القروية والحضرية والمجلس التشريعي (البرلمان) لا يملكون أي حل فعلي وجذري لمشاكل الكادحين والكادحات، وان الأحزاب السياسية البرجوازية اليمينية الرجعية والليبرالية الموجودة والمتنافسة أثناء الانتخابات على أصواتهم/ن خلقت ودعمت بالمال الوفير لخدمة الأغنياء وحدهم ضد مطالب الكادحين.

ومن واجب اليسار الجذري النضال بين صفوف الكادحين على قضية الصراع الطبقي وتوضيحه اكثر وتجذيره ضد سياسة التعاون الطبقي، المبنية على المزيد من الاستغلال المفرط للعمال، وتجويع وتعطيش باقي الفئات الكادحة، وترسيخ الحكم الفردي، ومن الواجب عليه كذلك تعزيز التنظيم الذاتي المبني من التحت للضحايا المباشرين وحماية الديمقراطية الشعبية من سطوة الليبراليين والرجعيين.

تالسينت الصامدة في حاجة لتضامننا الواسع

لقد مر صيف هذه السنة على سكان مدينة تالسينت بمزيد من العطش ،وقد نظموا تظاهرات واحتجاجات شعبية ونجحوا في تنظيم اضرابا عاما يوم 7 شتنبر2018 شل جل الأنشطة في المدينة التي تمتد على مساحة تقدر بنحو 11000 كيلومتر مربع، وتضم نحو16166 نسمة، مما جعل الدولة الرأسمالية ونظامها الاستبدادي وأجهزتها ومؤسساتها محليا وبعمالة بوعرفة يتابعون نشطاء ومناضلي الاحتجاجات الشعبية من خلال مؤسسات دولة الاستبداد(شرطة ودرك ونيابة عامة وقضاء..) وهي سياسة تنهجها الدولة للتهديد والتخويف، ثم يتبعهما الاعتقال، وإصدار الأحكام الطويلة الظالمة مثل ما فعلت مع مناضلي حراك الريف، ومن اجل التصدي للاعتداءات التي تقوم بها الطبقة البرجوازية ضد الكادحين، مطلوب من الماركسيون الثوريون والمصطفين في خندق الكادحين بناء منظمات النضال على أسس ديمقراطية تضمن لجميع الآراء والأفكار التعبير والمساهمة في مناقشة القرارات ، وتنظيم وتفعيل القوافل التضامنية النضالية صوب المناطق التي تواجه وتكافح ضد السياسات الطبقية الرأسمالية الحاكمة،وذلك لنصرة الحركات الاجتماعية الشعبية والاحتجاجية، ودعمها ومساندتها لخلق ميزان قوى لصالح الطبقة الكادحة.(1)

الاستحواذ على مادة الماء من طرف الرأسماليين

الطبقة الرأسمالية المغربية تستهلك وتبدر من المياه الوطنية الكثير في جميع شريكاتها بكل القطاعات : الصناعية، والزراعية، والبحرية، والمنجمية، وعلى مركباتها السياحية وملاعبها الرياضية (الغولف والقصور ومسابح الفنادق الفخمة) أما منابع المياه المعدنية فهي محتكرة من طرف حفنة من الرأسماليين أرباب الشركات ذات العلامات التجارية المتنوعة التي تعلب ماء المغاربة الثروة الوطنية الأساسية وتسويقها وطنيا وعالميا وتحرم منها السكان الأصليين الفلاحين الفقراء المرتبطة حياتهم/ن بها، هذه السياسة الطبقية المتسببة في العطش دفعت بالكادحين لاحتجاج والتظاهر في المدن التالية : تالسينت وزاكورة ووزان وفكيك وتازة وتاونات وصفرو، وبدل الاستجابة وإطفاء ظمأ الناس المحرومين من الماء، تواجههم الدولة بالقمع والاعتقال والمتابعات.

عدو طبقي شرس، ومنظمات نضال مشلولة

النظام السياسي يعمل جاهدا لمصلحة الرأسمالية والامبريالية، والجماهير الشعبية الكادحة بدأت توجه له كل المسؤوليات التي تخرب وتدمر البلد مباشرة، وعبر شبكات التواصل الاجتماعي على (الانترنت) ومجلس النواب الصوري الذي يخدم واجهة لتزيين نظام الاستبداد والحكم الفردي وديمومة الاستغلال جعل منه كثير من المغاربة موضوع سخرية، ساخطين على أعماله التي يقوم بها ضد الحراك الاجتماعي للكادحين. أما أحزاب الحركة الوطنية البورجوازية التي خدمة نظام الحكم والرأسماليين ضد مصالح الأغلبية الكادحة فقد تعرضت لتهشيم قوي في الرأس ثم جل المفاصل، خصوصا الاتحاد الاشتراكي، ولم يعد لديها أي مسند عمالي قوي وشعبي واسع تستند عليه مثل ما كان لها سابقا ، وقد جاء دور الحزب الذي يستمد مرجعيته لكسب ميل الجماهير نحوه من الدين وحركات الإسلام السياسي اليمينية الرجعية، حزب العدالة والتنمية الذي خدم النظام الاستبدادي والأقلية الحاكمة بالفعل بشكل قوي أثناء اندلاع الثورة بمنطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط، وبروز حركة 20 فبراير ذات المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية سنة2011.

والبيروقراطية النقابية ساهرة على تطبيق سياسة السلم الاجتماعي ومنظمات النضال مشلولة ويسار جذري وثوري ضعيف ومشتت، والطبقة البرجوازية الحاكمة مستمرة في البطش بنشطاء وقيادات ومتزعمي الحراك الشعبي، هذا ما كشفت عنه جل الحركات الاجتماعية والاحتجاجية مؤخرا.

بدون بناء حزب ثوري اشتراكي عمالي لجمع وصهر كفاح الكادحين ستظل الطبقة الرأسمالية قائمة على رقابنا وسحق الكادحين ودفن طلائع النضال في السجون، وإذا لم يتم إسقاطها وبناء على أنقاضها نظام المنتجين المتشاركين سيتوسع العطش والجوع والبطالة والقهر.

16 شتنبر 2018

a-/11/09/https://telquel.ma/2018(1)talsint-la-soif-cause-de-nouvelles-manifestations_1610176

الاحتجاجات الشّعبية في المناطق المُهمّشة: أيّة سُبل لتوحيد نضالات الكَادحين

بقلم، فودة إمام

خرج سكان دوار تولوالت ودواوير أخرى في مسيرة احتجاجية على الأقدام وبالسيارات، في تنغير للمطالبة بإصلاح الطريق المؤدية إلى مركز الجماعة بعد أن دمرته الأمطار. كان المحتجون في طريقهم إلى المركز في زاكورة. حضرت جحافل القمع على الفور لمنع المحتجين من الوصول للمركز، مستعينة ببعض الوجوه الانتخابية خادمة الاستبداد.

تأتي احتجاجات سكان مغرب الجنوب الشرقي في سياق دينامية نضالية انطلقت منذ سنة 2017 مع النضالات الشعبية في جرادة ونواحيها للمطالبة ببديل اقتصادي يتيح حياة كريمة للغالبية من الكادحين. هذا وقد شهدت المنطقة سنة 2000 نضالات اجتماعية للمطالبة بالخدمات الاستشفائية.

النضالات الشعبية دينامية كفاحية مشتتة

لاتزال جذوة نضال الكادحين مشتعلة في المغرب، لكنها تخبو بين حين وأخر، لتنطلق مجددا بحماس وزخم عارمين، رافعة نفس المطالب الاجتماعية والاقتصادية: مستشفيات تقدم خدمات صحية جيدة، أو اصلاح طرق وبنيات تحتية دمرتها الفيضانات أو نضالات شعبية من أجل رفع التهميش عن قرية أو منطقة نائية...الخ. في الغالب الأعم كانت هذه المطالب المباشرة والبسيطة المحرك الذي يدفع آلاف المقهورين إلى ساحة النضال الجماهيري بعد عقود من الهجوم الليبرالي المعمم.

كلما بزغ نضال اجتماعي أولي كما هو الشأن بالنسبة لاحتجاجات زاكورة الأخيرة، إلا وسارعت الدولة وخدامها إلى محاولات الالتفاف عليه تجنبا لتطورها درئا لتعبئة مقهورين أخرين لهم ذات المطالب. تجري مناورات الالتفاف على مطالب المحتجين إما بالوعود طويلة الأمد، التي لا تعرف سبيلا للأجرأة أو باستعمال القمع البوليسي، وغالبا ما يتم اللجوء إلى الوصفتين معا.

كان تعامل الدولة القمعي مع نضالات جرادة في المدة الأخيرة، الحل الذي تفضله البرجوازية الحاكمة في البلد لمطالب المقهورين. سجنت طلائع النضال ونكلت بمن يطالب بالبديل عن حُفر الموت (الساندريات). كان هذا أيضا ما أقدمت عليه مع نضالات الكادحين في العقد الأخير، لا بديل إذا عن السياسات الليبرالية التي تسير عليها الدولة منذ التقويم الهيكلي لاقتصاد البلد سنة1983.

تعمل الدولة البرجوازية جاهدة على تفكيك التعبئات الشعبية، مستغلة ضعف الحركة التنظيمي واقتصارها على مناطق محلية بعينها. كانت نضالات الريف كفاحية وشعبية استطاعت تعبئة قاعدة شبابية واسعة في الريف، لكنها ظلت محلية ولم تتسع لتشمل مناطق أخرى وتأخذ بعدا وطنيا. شكل هذا العامل أحد أوجه القصور الكبرى في النضالات الشعبية في المغرب خلال العقود المنصرمة، إلى أن تجاوزته حركة 20 فبراير 2011سنة حين تمكنت من اضفاء طابع وطني وجماهيري على مطالبها لتكتسي الحركة أفقا ديمقراطيا انخرط فيه الآلاف. تمكنت الدولة من خنق الحركة الفتية بفعل تدخل محكم جاوز ما بين القمع وتقديم تنازلات مهمة، كما ساهمت أخطاء الحركة في خفوتها مبكرا.

البعد المحلي للنضالات الشعبية وامكانية تجاوزه في القادم من جولات النضال

تتسارع وتيرة الهجوم الليبرالي على قوت الكادحين، ما يدفع بأقسام من الفئات المتضررة إلى ساحات النضال مجبرين للذود عن طفيف ما تبقى من مكاسب عيشهم. تتميز هذه النضالات بكون أغلبها نضالات دفاع لا هجوم. يطرح هذا المأزق على مناضلي طبقتنا مسؤولية تشبيك النضالات المحلية القريبة ميدانيا، وتوحيد ملفاتها لتأخذ بعدا وطنيا.

محاولة حشد التضامن مع النضالات الشعبية يستدعي منا استغلال كل الامكانات المتاحة ومنها على وجه خاص التعبئة الميدانية بالمناشير الورقية والملصقات، وتنسيق العمل الميداني بين منظمات النضال. إن الدعوة إلى اختيار وتصنيف قوى النضال الميداني إلى تقدمية وأخرى رجعية هو أحد أسباب وهن نضال شعبنا تنظيما وتعبئة وتشبيكا. تستفيد البرجوازية من خط الفلق هذا بين قوى تناضل ميدانيا على ملفات محددة لدق اسفين بين مكونات النضال، أخرها تنسيقيات التضامن مع انتفاضة الريف.

كثيرا ما تكتفي المنظمات والتنسيقيات بالتضامن مع الحراكات ببيانات وتدوينات قصيرة على منصات التواصل الاجتماعي، في حين أن على منظمات النضال ومناضلي طبقتنا السير على نهج النضالات المتفجرة في البلد، أي بتسطير ملفات مطلبية محلية وراهنية ونقاشها مع المعنيين بها والتعبئة على أرضيتها. علينا في كل منطقة تتوفر على قوى مناضلة أن نعمل قدر المستطاع على تطويرها وتجذيرها نحو الأسفل.

ستتجدد النضالات الشعبية في زاكورة ونواحيها، جراء تراكم جرائم البرجوازيين في هذه المنطقة، بفعل ندرة مياه الشرب وعدم تلبية المطالب الأخرى. كذلك هو الشأن بالنسبة لعدد من المدن والبلدات في باقي المغرب. لنعمل جاهدين على تشبيك النضال الاجتماعي للمقهورين واعطاءه بعدا وطنيا موحدا وكفاحيا.

لنستعد للقادم من جولات النضال الشعبي ولنستفيد من دروس الهزيمة قبل النصر.

نسوانيّة الـ99٪: بديلٌ مُناهض للرّأسمالية عن النّسوانة اللّيبرالية»

. مقابلة مع المناضلة النسوانية تشينسيا أروتزا Cinzia Arrvzza، أستاذة الفلسفة بمدرسة البحث الإجتماعي الجديدة New School of Social Research في نيويورك.

جرت المقابلة بعد صدور بيان من اجل نسوانية الـ99٪ بتوقيع تشينسا أروتزا و تيتي باتاشاريا Tithi Bhattacharya ونانسي فريزر Nancy Fraser.

• ما هو هدف البيان من أجل نسوانية الـ99٪ وما أطروحته الرئيسة؟

نسوانية الـ99٪ بديل مناهض للرأسمالية عن النسوانية الليبرالية، هذه التي أصبحت مهيمنة في العقود الأخيرة بفعل ضعف مستوى النضالات والتعبئات عبر العالم. نقصد بـ»النسوانية الـليبرالية» نسوانية مركزة حول الحريات والمساواة الشكلية، هي طبعا تسعى إلى إلغاء لامساواة النوع الاجتماعي، لكن بواسطة وسائل غير متاحة سوى لنساء النخبة. لننظر مثلا إلى نسوانية تجسدها هيلاري كلينتون، أو إلى تلك المتحولة في أوربا إلى حليف لسياسات بعض الدول الكارهة للإسلام «باسم حقوق النساء» كما تشرح سارا فاريس Sara Farris في مؤلفها الحديث In the Name of Women's Rights: The Rise of Femonationalism.

توخيا للدقة أقول إنها طراز من النسوانية يروم مساواة النوع الاجتماعي داخل طبقة خاصة، طبقة ذوي الامتيازات، تاركة جانبا غالبية النساء العظمى.

نسوانية الـ99٪ بديل مناهض للرأسمالية عن النسوانية الليبرالية، أولا لأنها معادية صراحة للرأسمالية والعنصرية: لا تفصل المساواة الشكلية والتحرر عن ضرورة تحويل المجتمع والعلاقات الاجتماعية برمتها، وتجاوز استغلال العمل ونهب الطبيعة والعنصرية والحرب والامبريالية. وأخيرا تضع نفسها مباشرة في موقع الجزء الذي لا يتجزأ من «النسوانية العابرة»، بالدفاع أيضا عن حقوق عاملات الجنس وحاجاتهن وبالسعي إلى تحالفات اجتماعية وسياسية مع كل الحركات المناضلة من أجل عالم أفضل لصالح الـ99٪.

• هل تعتقدين أن حركة النساء الجديدة التي تتطور عبر العالم قد تكون طليعة عودة أعم لصراع الطبقات؟

• تلك تجربتي رهاني. أولا، إن موجة نسوانية جديدة هي التعبئة العابرة للأمم الوحيدة القائمة اليوم وتجمع ملايين النساء والرجال بالعالم بأسره. ثم إنه يصعب ببعض البلدان تمييز صراع الطبقات عن الحركة النسوانية: أفكر بوجه خاص في الأرجنتين، طبعا، وأيضا في إسبانيا وإيطاليا.

اعتقد انه يجب على المنشغلين والمنشغلات بصدق بإحياء صراع الطبقات أن يتخلوا نهائيا عن كل المواقف المحتقرة إزاء موجة النسوانية الجديدة هذه والمساعدة في الواقع عن التقسيم. يجب الكف عن اعتقاد أن النضالات النسوانية مناقضة لصراع الطبقات، أو اعتبارها في أفضل حال مكملا خارجيا له.

أفضل التفكير في موجة النسوانية الجديدة كسيرورة تجذر وتسيس تنبثق فيها ذاتية العاملات- الفتيات معظم الأحيان، وضحايا الهشاشة، وذوات الأجور الهزيلة، والمستغلات والمعرضات للتحرش الجنسي في مكان العمل- كذاتية كفاحية ومنطوية على نزعة مناهضة للرأسمالية.

• يبدو أن النساء سيمارسن، في نضالات الطبقة العاملة الراهنة والقادمة، دورا محركا. أليس ذلك حاصلا منذ الآن؟

• يجب أن نأخذ بالحسبان ظاهرة هامة: إننا شهود على تزايد دال للإضرابات والتعبئات في أماكن العمل في مجال إعادة الإنتاج الاجتماعية.

لنأخذ مثلا إضراب المدرسات في الولايات المتحدة الأمريكية (إضرابات لاشرعية، تُغير بعمق دينامية الحركة العمالية)، وإضرابات عاملات الصحة في الهند، أو المدرسات في البرازيل. يتعلق الأمر بإضرابات حيث النساء أغلبية ويقمن بدور أساسي. رغم انعدام صلة صريحة بين هذه الإضرابات و إضراب النساء العالمي في السنوات الأخيرة، اعتقد أن الحركة النسوانية تقوم بدور تمكين لتلك النساء، بالبرهنة على أن التمرد ممكن وضروري.

في أثناء التعبئات النسوانية (في إسبانيا والأرجنتين)، نسمع بتزايد شعار «البطريركية ورأس المال، تحالف إجرامي!» هل عاد النقاش حول علاقة اضطهاد النوع بالرأسمالية ليُفتح من جديد؟

• إن السبب في ذلك يكمن في عودتنا إلى التفكير في ظواهر هيكلية وفي تعقيد العلاقات الاجتماعية، فيما كان القسم الأعظم من النسوانية في العقود السابقة غارقا في ما سُمي «الانعطاف اللّغوي» linguistic turn، مُركزا بنحو رئيسي على موضوعات اللغة، والثقافات وعلاقات السلطة بين الأشخاص.

من وجهة النظر هذه، إنها لأمارة ايجابية جدا أن الناشطين/ات الشباب والمفكرين/ات النسوانيين/ات يهتمون بفهم الترابط الهيكلي القائم بين اضطهاد النوع والرأسمالية، وفهم أسباب وضعنا الراهن العميقة.

• تقومين في مقالات مختلفة بمساجلة أطروحات «النظام المزدوج» التي تعرّف الرأسمالية والبطريركية كنظامين مستقلين. لماذا تعتبرين هذه النظرية خاطئة، وما العواقب العملية لذلك على حركة النساء؟

• ثمة صيغ مختلفة لنظرية «النظام المزدوج»، لها عواقب سياسية متباينة، أكثرها تقليدية تلك المتأثرة بالنسوانية المادية الفرنسية، وهذه تنتهي إلى النظر مفاهيميا إلى اضطهاد العرق والنوع كأنظمة علاقات استغلال. وتنظر إلى الجنس مفاهيميا كطبقة. إني أغالي طبعا في التبسيط، لأن النظرية شهدت تطويرات عديدة في العقود الأخيرة، وتوصلت إلى استنتاجات أدق عند بعض المؤلفين/ات.

بيد أن لديّ اعتراضان رئيسان. الأول، إذا اعتبرنا الجنس طبقة، فيجب علينا أيضا تأويل اضطهاد الجنس والنوع كتناقضات طبقية؛ ما يعني استبعاد إمكانات تحالفات ونضالات مشتركة (بين النساء والرجال). ببساطة أكثر لن أتحالف مع رب عملي.

ثانيا، إن كان الجنس والعرق والطبقة يشكلون أنظمة مستقلة تتداخل أو تتراكب، فليس جليا جدا، بوجه الإطلاق، لماذا تعمل على ذلك النحو: ما سبب ذلك؟ في الواقع، في بعض الحالات، تدخل أشكال اضطهاد النوع التقليدية تماما في صراع مع مصالح الرأسماليين.

• تدافعين، في تعارض مع النظريات»الازدواجية» عن أهمية مفهوم «إعادة الإنتاج الاجتماعية» من أجل نظرية نسوانية ماركسية ...

• يقوم شكلُ تأويلي لهذه العلاقة- باشتراك مع مؤلفات مثل نانسي فريزر و تيتي باتاشاريا وسارة فاريس و دافيد مآك نيلي- على مفهوم إعادة الإنتاج الاجتماعية. باختصار، يرجع هذا المفهوم إلى الأنشطة والعمل اللذين تستلزمها إعادة الإنتاج البيولوجي، اليومي وعبر الأجيال، لقوة العمل.

للوضوح: تعني إعادة إنتاج قوة العمل إعادة إنتاج الأشخاص والحياة. لا يقتصر ذلك على العيش وحده أو على الضرورات المرتبطة بالبقاء على قيد الحياة، بل يشمل أيضا تلبية حاجات أشد تعقيدا وإعادة إنتاج المقدرات التي تسهم في تحويل قوة العمل إلى تلك السلعة الخاصة القابلة للبيع في السوق الرأسمالي.

نتحدث إذن عن تنشئة الأطفال الاجتماعية، وعن التربية، وكذا عن الصحة والخدمات الاجتماعية. اليد العاملة في هذا الصنف من النشاط مؤنثة جدا بطريقتين: معظم العاملات (مأجورات أو غير مأجورات) نساء، وشروط عملهن هي الأكثر عرضة للاستغلال.

• ما العلاقة التي تربط الاضطهاد والاستغلال بدائرة أعادة الإنتاج الاجتماعية ؟

مفتاح فهم العلاقة بين إعادة الإنتاج الاجتماعية واضطهاد النوع (وجزئيا اضطهاد العرق) هي أن إعادة الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي خاضعة بالضرورة للإنتاج من أجل الربح.

المفارقة أن الرأسمالية بحاجة إلى أن تجري إعادة الإنتاج الاجتماعية وأن تكون وظيفية نسبيا، لكنها لا تريد تحمل التكاليف. هذا بوجه خاص لأن كل أنشطة إعادة الإنتاج الاجتماعية تفترض تكنولوجيا متدنية، وتتطلب يدا عاملة كثيرة، ما يعني أنها مكلفة جدا. تتباين كيفية تمكن الرأسماليين (والدولة) من إبقاء هذه التكاليف في أدنى مستوى، لكن تمكن الإشارة إلى بعض الظواهر المشتركة، منها زيادة اللجوء إلى اليد العاملة المهاجرة ذات أجور منخفضة وغير منظمة في القطاعات المخصخصة (مثلا يشتغل المهاجرون في العناية بالأشخاص التابعين والمسنين)؛ والاقتطاعات من النفقات الاجتماعية ومن الخدمات الاجتماعية التي تجبر النساء والأشخاص المؤنثين على القيام بهذا العمل مجانا في البيت، وجعل الأوجه الأكثر مردودية لعمل إعادة الإنتاج سلعة – مطاعم و مغاسل ،الخ- بتشغيل يد عاملة مهاجرة رخيصة.

يمكن أن نستنتج من ذلك أن الاستغلال الطبقي واضطهاد النوع والعرق يشكلون كلا معقدا داخل الرأسمالية...

ثمة مزيد مما يمكن قوله بصدد هذه السيرورات. ونظرية إعادة الإنتاج الاجتماعية لا تفسر كل شيء، لكنها تمدنا بأدوات نظرية لفهم كيف تتموقع ظواهر غير مترابطة ظاهريا في سياق علاقات اجتماعية للإنتاج وإعادة الإنتاج تسجن حياة الأشخاص، وتحد كثيرا من الخيارات المتاحة وتنظم زمنية حيواتنا وتقلصها.

المصدر : جريدة Solidarites السويسرية، عدد 334 (2018/09/20)، ترجمة جريدة المناضل-ة

لنُوقفْ السّياسات اللاّإنسانيّة ضدّ المُهاجرين! بيانُ الأمميّة الرّابعة

بقلم، مكتب الأممية الرابعة

أطفال مفصولون عن عائلاتهم وموضوعون بأقفاص في الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل ترامب، والآلاف الغرقى أثناء عبور البحر الأبيض المتوسط، ومنع زوارق نقل مهاجرين من حق الرسو في إيطاليا وفرنسا، وإعلان أوربان المجر أن مساعدة اللاجئين جريمة، و370 ألف من الروهينغا الفارين إلى بنغلاديش بعد غارة عسكرية أخرى، ومجازر من قبل حكومة ميانمار، وعشرات الآلاف من اللاجئين الاقتصاديين من هايتي وفنزويلا في جميع أنحاء دول أمريكا الجنوبية، وأكثر من خمسة ملايين لاجئ سوري خارج البلاد، وأكثر منهم مشردون داخليا...

لقد التقى أولئك الممسكون بالسلطة في أوروبا القديمة وأمريكا القديمة، في مطاردة مقدسة للساحرات ضد شبح "المهاجرين": تحالف واسع النطاق يضم شعوبيي اليمين، وصولا لما تبقى من الاشتراكيين الديموقراطيين التقليديين. سالفيني وماكرون وبوتين وترامب – شوفينيو الشرق والغرب، والليبراليون الفرنسيون والشرطة الألمانية...

تصاعد اللاإنسانية

لقد بلغ هجوم ترامب الجديد على المهاجرين المكسيكيين، ومن أميركا الوسطى وأجزاء أخرى من العالم الساعين لدخول الولايات المتحدة، مستوى مروعًا من اللاإنسانية. في الأسابيع الأخيرة، وخاصة في يونيو، تم الإعلان عن أن آلاف الأطفال تم فصلهم عن آبائهم الذين حاولوا عبور الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة من خلال تنفيذ سياسة عدم التسامح. لقد تم وضع آلاف الأطفال بأقفاص، مثل الحيوانات، ثم وضعوا في مراكز احتجاز بمدن مختلفة وبعيدة من النقاط الحدودية حيث تم احتجاز آبائهم المهاجرين.

أجبرت الاحتجاجات ترامب، دوليا ولكن أيضا بشكل كبير جدا داخل الولايات المتحدة، على توقيع أمر تنفيذي بوقف الفصل بين الأطفال وآبائهم. ومع ذلك، انتهت فترة لم شمل هذه العائلات وما زال الآلاف من الأطفال منفصلين عن آبائهم، لأن بعضهم رحل خلال هذه الفترة، في حين لم يتم تحديد أماكن الآخرين والتعرف إليهم.

على الرغم من أن ترامب وقع على الأمر التنفيذي لإعادة جمع الوالدين والأطفال المنفصلين (وهو ما لم يحدث بعد)، إلا أنه أعاد التأكيد على استمرار سياسة "عدم التسامح مطلقا" بصدد الهجرة – أي أنه سيتم فصاعدا حبس عائلات بأكملها، حتى الأطفال، في مراكز الاحتجاز، بانتظار نتيجة إجراءات قانونية، في حين أنهم قد عانوا بالفعل من عنف شديد في أوطانهم أو على طريق هجرتهم.

إن عذاب المهاجرين القادمين ليس فقط من المكسيك وأميركا الوسطى، بل أيضا من دول أخرى، مثل البرازيل وهايتي أو حتى الدول الأفريقية، لا يبدأ بمجرد عبور الحدود إلى الولايات المتحدة، بل على طول الطريق إلى هناك. والأمر الخطير بشكل خاص هو حالة المهاجرين الذين يمرون عبر المكسيك، حيث يتعرضون للابتزاز أو سرقة مواردهم الشحيحة، أو تختطفهم عصابات إجرامية لإخضاع النساء للبغاء، وجعل الرجال قتلة مأجورين أو مهربي مخدرات...

بين عامي 2014 و2017، مات في جنوب أوروبا أكثر من 16،000 رجل وامرأة وطفل، أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط. أي حوالي 1 من كل 1000 شخص يحاولون العبور. وفي عام 2018 أكثر من شخص واحد من كل 50 شخصًا! ومنذ يناير 2018، مع تشديد إغلاق الحدود البحرية، مات غرقا 1100 مهاجر-ة. وفي الوقت نفسه، تتفاقم الدراما مسبقا في الصحراء، أو في الساحل الليبي، أو بعد العبور، في ممرات جبال الألب أو في كاليه Calais.

إنها وفيات بمثابة جرائم ناجمة عن السياسات العنصرية تجاه المهاجرين. وليس سالفيني فقط هو من منع وصولهم إلى الساحل الإيطالي. جميع الحكومات الأوروبية تردد نفس اللازمة.

في بروكسل، في 29 يونيو، اجتمع قادة الاتحاد الأوروبي لتشديد سياستهم، وعرقلة عمل زوارق الجمعيات الإنسانية والسعي إلى إخراج معسكرات الاعتقال من أوروبا، إلى بلدان شمال أفريقيا أو الشرق الأوسط: إنهم بذلك يتحملون مسؤولية استخدام المهاجرين "أكباش فداء" لأزمتهم.

هجوم إيديولوجي وثيق الارتباط بسياسات رجعية

تقول وسائل الإعلام والسياسيون الرئيسيون إن مشاكل مئات ملايين الأشخاص في أوروبا وأمريكا الشمالية – الصعوبات الاقتصادية والعمالة، والأمن الفردي والاجتماعي، والظروف المعيشية البيئية – لها سبب واضح: المهاجرون القادمون من الجنوب. إنهم يخفون بذلك أن حركات المهاجرين الهائلة تجري داخل بلدان الجنوب، ممثلة ثلثي الهجرة الكلية. ويمكن بسهولة استيعاب الأرقام التي تصل إلى الشمال – والتي تمثل ما بين 0.5 و1.5 في المائة من السكان. قارن ذلك مع لبنان، على سبيل المثال، بلد الخمسة ملايين نسمة من السكان (بما في ذلك مئات الآلاف من الفلسطينيين) الذي استقبل أكثر من مليون لاجئ سوري.

وهم يدعون أنه إذا ما انخفضت الأجور وارتفعت البطالة، فذلك راجع للضغوط التنافسية لفوضى المهاجرين القادمين بصورة غير قانونية إلى الشمال. وإذا لم يكن هناك سكن اجتماعي كافٍ بأسعار معقولة، فمن المفترض أن يكون ذلك بسبب الضغط الديموغرافي للمهاجرين في المدن التي يعيشون فيها في ظروف غير مقبولة، ما يخفض مستويات معيشة "حضارتنا" المعتادة. وإذا كانت الجريمة في ازدياد أو إذا كان الشعور بعدم الأمان والخوف من الإرهاب آخذ في الارتفاع، فذلك خطأ المهاجرين طبعا، ولا سيما أولئك القادمين من الدول العربية، أو تلك المتوفرة على عدد كبير من السكان المسلمين.

هناك العديد من الأمثلة الأخرى لهذا النوع من الحجج. كل شيء آخر يختفي في الهواء بمجرد الحديث عن "أزمة الهجرة":

– الأزمة الاقتصادية المستمرة بالفعل منذ عشر سنوات.

– الزيادة الكبيرة في الأرباح بينما انخفضت الأجور نسبة للدخل القومي؛

– دور الشركات متعددة الجنسية – خاصة تلك التي تمتلك أمريكا معظمها، أو الأوروبية أو الصينية – في نهب موارد الجنوب (إفريقيا بالمقام الأول) ؛

– التسديد المعيق للديون الخارجية (التي غالباً ما تكون غير مشروعة) وبرامج التقويم الهيكلي والتقشف التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية الرئيسية؛

– الأزمة البيئية والكوارث المناخية الناجمة عن مستوى الاستهلاك في الشمال والنموذج غير المستدام للتنمية الرأسمالية الموجودة الآن في كل ركن من أركان الكوكب؛

– استمرار الصراعات المسلحة المتوطنة في الجنوب (ولا سيما منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، حيث يتسبب تدخل القوى الإمبريالية والإقليمية في إحداث الخراب، وحيث لا يوجد نقص في الأسلحة، ومعظمها يُنتج في البلدان التي تغلق حدودها أمام المهاجرين واللاجئين.

كل هذه العمليات – التي يولدها النظام الرأسمالي نفسه – هي في الحقيقة السبب الرئيسي للأزمة الاجتماعية في العالم كله، وللموجة الحالية للهجرة، لكنها تتبخر في السرد السائد. وهناك تسميم إيديولوجي بهذا الصدد.

وقد اختارت الحكومات الأوروبية والأمريكية بقوة إغلاق حدودها والسيطرة على الهجرة خارج أراضيها. إنها تستخدم الحكومات الراغبة، في الجنوب (مثل تركيا وليبيا والمغرب)، من أجل الاستعانة بمصادر خارجية لحماية حدودها الخارجية، مقابل تزويدها بملايين الدولارات للقيام بالعمل القذر والتعامل مع اللاجئين والمهاجرين الذين قد يحاولون دخول الاتحاد الأوروبي.

وغالبا ما تبرر هذه السياسات بأنها "ترياق" ضد النمو المحتمل للعنصرية، أو بالحاجة المفترضة إلى "تنظيم" الهجرة.

ومع ذلك، فالمواقف السياسية والثقافية، التي تقبل بحدود مفتوحة أكثر (وإن يكن بطريقة "منظمة")، لأن "نحن نحتاج إليهم" للقيام بوظائف يصعب ملؤها من السكان "الوطنيين"، أو لدفع المعاشات التقاعدية لمجتمع يشيخ، لا تخرج بصورة أساسية من منطق استغلال الكائنات البشرية.

الاستغلال والتمييز والعنصرية

كما في الماضي، يعاني المهاجرون من استغلال مزدوج، خاصة في بعض القطاعات مثل الزراعة أو الخدمات اللوجستية أو الرعاية الاجتماعية. إن الهشاشة الشديدة للمهاجرين والتهميش الاجتماعي ييسران الاستغلال الوحشي في سوق العمل، مما يزيد بقوة أرباح الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى الوطنية والمتعددة الجنسية. يعثر المهاجرون على عمل من خلال شبكات مافيوزية تنطوي في الآن ذاته على العمل السري، وغير الشرعي، وعلى عقود عمل مفرطة الهشاشة.

ليست دارة استغلال المهاجرين هذه خارجة عن طريقة معاملة العمال "أبناء البلد". والواقع أن استغلال المهاجرين يعمل على وجه التحديد لأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بهياكل الاستغلال العام. وترتبط أدوار العمال (سواء المهاجرين أو "أبناء البلد") وتتحدد بصورة متبادلة.

وفي هذا السياق، تعمل قوانين الحدود والهجرة كمصافٍ تقبل عمالا شبابا وأصحاء، أو ذوي مؤهلات خاصة، مع ضمان عدم تمتعهم بحق الدفاع عن أنفسهم ضد الاستغلال المفرط. كما أنها تنتج صورا مذهلة لمئات الأشخاص المحشورين في قوارب غير آمنة، أو يتسلقون أسوارا عالية، وهي صور يتم تفسيرها بعد ذلك على أنها "تدفق" أو "غزوات".

على الرغم من أن المشروع النيوليبرالي يهدف إلى تفكيك كلي لأي تنظيم قانوني أو اجتماعي يخدم العمال، فإن التراتبية العنصرية الهيكلة لسوق العمل تعني أن بعض أنظمة الضبط الأولية لا تزال قائمة حتى الآن للعمال "المحليين". ويستفيد هؤلاء بشكل مباشر أو غير مباشر من الاستغلال المفرط للمهاجرين، عموما، ولكن ليس دائما، من دون وعي ذلك (تماما كما هو الحال بالنسبة لهيكلة سوق العمل، بحسب النوع).

إلى جانب هذا الهيكل الاستغلالي، هناك أيضًا التمييز – مثل:

– مراكز الاحتجاز "المؤقتة" (داخل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، وخارجها)؛

– الأماكن القروية المعزولة وغير المرئية إلى حد كبير، حيث يعمل المهاجرون ويقيمون مع الآلاف من العمال الزراعيين الذين يعيشون جميعهم، في ظروف مروعة؛

– العزل العنصري لأحياء بأكملها، في المدن؛ مهمشة ومجرّمة.

ضمن هذا التمييز، هناك ميل لجمع مجموعة كاملة من الأوضاع القانونية والاجتماعية تحت مصطلح "المهاجرين/ات" العام: العمال والعاملات غير المسجلين/ات، وطالبو اللجوء، واللاجئون/ات الذين/واللواتي يتمتعون ويتمتعن بحماية إنسانية أو دولية، والمهاجرون ذوو تصاريح العمل، رجالاً ونساءً، وأطفال وأحفاد المهاجرين/ات. وهذا يشكل تسلسلاً هرميًا لظروف يتم فيها القضاء على مسألة حقوقهم تمامًا. ويتم تقسيمهم بين أولئك الذين لديهم بعض "الامتيازات" (أوراق الإقامة على سبيل المثال) وأولئك المحرومين منها.

إن واقع الظروف الاجتماعية والمادية والثقافية للمهاجرين/ات في بلدان الشمال يتمثل أيضًا بزيادة للعنصرية وكراهية الأجانب ورُهاب الإسلام. وفي السنوات الأخيرة، اتخذت هذه الظواهر الخطيرة للغاية أشكالاً سياسية محددة تهدد اليوم بأن تصبح مهيمنة اجتماعياً وتغير اتجاه سياسات حكومات مجموعة السبع G7 (وهو ما بات يحصل في الولايات المتحدة وإيطاليا، وبشكل متزايد في فرنسا وألمانيا وبريطانيا). ونحن نتحدث هنا عن منظمات متنوعة تم تصنيفها كلها بشكل غير صحيح على أنها "شعبوية". ومع ذلك، فإن لديها سمة مشتركة – السعي للحصول على الدعم الشعبي من خلال تطوير خطاب مفاده أن المهاجرين نتيجة لسياسة تنتهجها "نخبة سياسية/اقتصادية عولمية" ذات عواقب وخيمة على السكان "الأصليين" الذين يدفعون "كلفتها". وغالبا ما تكون هذه المنظمات قريبة من الفاشية الجديدة، مع هجمات على المهاجرين، واعتداءات ضد أفراد أو جماعات بأكملها – والظهور الدوري المتجدد للحملات المعادية للغجر مثال على ذلك.

في مواجهة هذا الوضع، فإن الحكومات التي تقدم نفسها على أنها ليبرالية لا تستطيع أن تفعل أي شيء ولا تفعل شيئا، بالفعل، لتغيير الأمور. إنها عاجزة عن الرد بسياسات حدود مفتوحة أو ضمان للحقوق الاجتماعية والسياسية. هذه الحكومات مسؤولة عن تدمير دولة الرعاية وهي حليفة رئيسية للشركات متعددة الجنسية والمراكز المالية التي تشكل الأسباب الرئيسية للأزمة الاقتصادية. إنها لم تنفذ أي مشروع حقيقي لاستقبال الراغبين/ات في القدوم إلى أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو توفير اللجوء لهم/ن.

البديل المناهض للرأسمالية والتضامن الاجتماعي والسياسي مع المهاجرين

الرد الوحيد الفعال هو رفض اعتبار الهجرات "مشكلة"، والاتحاد لتلبية الاحتياجات الاجتماعية لملايين النساء والرجال، أكانوا مهاجرين أو من "السكان الأصليين". نطالب بأن تكون الدول الغنية دول استقبال، كما هي دول العالم الأخرى. تسعى منظمات ومناضلو/ات الأممية الرابعة للعب دور مهم في بناء مثل هذا الرد. وفي العديد من الحالات، باتوا وبتن بالفعل في الخطوط الأمامية للمعارك المناهضة للفاشية والمناهضة للعنصرية، والداعمة للمهاجرين.

يركز هذا العمل على النقاط الأساسية التالية:

• نطالب بالحق في الهجرة، وبالتالي بحرية التنقل والإقامة. ونحن كأمميين نؤمن بأن أي شخص له حق أساسي في العيش بكرامة والتمتع بجميع الحقوق السياسية والاجتماعية للبلد الذي يقيم فيه. يجب أن تكون الهجرة خيارا حرا، ولو أن ملايين الأشخاص يضطرون إلى الهجرة هربا من البؤس والفقر والحروب والكوارث البيئية ونقص البدائل. يجب أن يتمتعوا جميعًا بحقوق كاملة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حق اللجوء للهاربين من الحرب والاضطهاد. نحن نرفض التفريق بين ما يسمى بالمهاجرين "الاقتصاديين" واللاجئين.

• هذه هي الأولوية في كل البلدان – لا سيما تلك التي يوجد فيها أكبر قمع للمهاجرين – ويجب على جميع المنظمات اليسارية الكفاح من أجل منح الحقوق الكاملة لجميع المهاجرين، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء، والسكان المعرضين للعنصرية، والأشخاص المثليين والمتحولين جنسيا، والمسلمين والقاصرين، الذين يعانون من أشكال أخرى من التمييز والظلم.

• نسعى لبناء حركات مناهضة للعنصرية ومناهضة للفاشية، حركات اجتماعية وسياسية بديلة، ليس فقط في إطار معركة ثقافية، بل أيضا كتعبئة سياسية ضد فاعلي العنصرية المؤسسية والاجتماعية. ولا يمكن فصل الجوانب الثقافية والسياسية لهذا النضال. من أجل مواجهة الإيديولوجية التمييزية والعنصرية، يعد العمل على المستوى الثقافي والتربوي أمرا حيويا. ولكن من المهم أيضا إنعاش النضالات الاجتماعية لانتزاع الحقوق والسلطة لكل العمال والعاملات، بجعل العلاقة بين العنصرية واشتغال الرأسمالية واضحة في الممارسة العملية.

• نحن ندعم التنظيم الذاتي للمهاجرين/ات ونضالهم/ن، انطلاقًا من خصوصياتهم/ن ومطالبهم/ن الخاصة، ولكن بالبحث عن إقامة الروابط اللازمة مع مسائل التمييز الطبقي والتمييز القائم على النوع، والتمييز العنصري.

• نحن نأخذ بالاعتبار تجارب تبادل المنافع والمصالح بين المستغلين/ات والمعرضين/ات للتمييز، ونضالاتهم/ن المشتركة – إما من خلال بناء نضالات اجتماعية ونقابية تشمل العمال من كل نوع، أو من خلال مشاريع جماعية مثل مشاريع الإسكان المدارة ذاتيًا، والتعاونيات العمالية والجمعيات التضامنية ومجموعات المساعدة المتبادلة الاقتصادية والاجتماعية غير الرسمية.